الجامعات اليمنية
النشأة والتطور والآفاق
(جامعة حضرموت أنموذجاً)

في ذكرى تأسيسها الثلاثين
(1993 - 2023م)



تأليف
صالح سعيد بامطرف

دار حضرموت

الجامعات اليمنية
النشأة والتطور والآفاق
(جامعة حضرموت أنموذجًا)
في ذكرى تأسيسها الثلاثين
(١٩٩٣- ٢٠٢٣م)

رقم الإيداع بالهيئة العامة للكتاب م/ حضرموت (٢٦٣/ ٢٠٢٢م)

عنوان الكتاب: الجامعات اليمنية النشأة والتطور والآفاق... جامعة حضرموت أنموذجًا

تأليف: صالح سعيد بامطرف

مقاس الكتاب: ١٧ × ٢٤ سم

عدد الصفحات: (٣٠٣) صفحة

المصحح اللغوي: زكي عبدالرحيم جوبان ت: ٩٦٧٧٠١٢٠٢٩٨٦ +

الإخراج الالكتروني: عماد عوض باحشوان- ت: ٩٦٧٧٧٧٣٥٧٥٢٦ +

التنفيذ الطباعي: توب ديزاين للطباعة والإعلان - المكلا- ٩٦٧٧٧٣١١٥٩٧٧ +

تصميم الغلاف: علي حسين بن الشيخ أبوبكر- ت: ٩٦٧٧٣٣٣٧١٣٧٧ +

صورة الغلاف: كلية الهندسة والبترول بالحرم الجامعي لجامعة حضرموت بفلك

الطبعة الأولى

١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م

حقوق الطبع محفوظة

دار حضرموت للدراسات والنشر

عضو اتحاد الناشرين العرب

حضرموت - المكلا - ت : ٣٥٠٥٤٩

e-mail : dar_hadhramout@hotmail.com

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طُرُق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها إلا بإذنٍ خطيّ من المؤلف

الجامعات اليمنية
النشأة والتطور والآفاق
(جامعة حضرموت أنموذجًا)

في ذكرى تأسيسها الثلاثين

(١٩٩٣- ٢٠٢٣م)

صالح سعيد بامطرف


بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى جامعة حضرموت في ذكرى تأسيسها الثلاثين (١٩٩٣- ٢٠٢٣م) برئاسة الأستاذ الدكتور/ **محمد سعيد خنبش** ولكافة منتسبيها تقديرًا لجهودهم في تطوير الجامعة.

وإلى الأستاذ الدكتور/ **علي هود باعباد** (رحمه اللّه) الرئيس المؤسس لجامعة حضرموت ومن عمل معهم في تأسيس الجامعة، والاساتذة الرؤساء بعده (الأستاذ الدكتور/ **أحمد عمر بامشموس**، والأستاذ الدكتور/ **عبدالرحمن محمد عبدالقادر بامطرف**) حفظهم اللّه.

وإلى الروّاد الحضارم الأساتذة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي الدكاترة: (**سعيد عبد الخير النوبان**، **سالم عمر بكير**، **صالح علي باصرة**) رحمة اللّه تعالى تغشاهم، والأستاذ الدكتور **محمد سعيد العمودي** -حفظه اللّه-

الشكر والتقدير

أعبر عن شكري وامتناني للأخوة الأعزاء من جامعة حضرموت الذين أمدوني بالمعلومات عن الجامعة، والجامعات الحكومية، وكذا للأخوة في الجامعات الأهلية بالمحافظة.

والشكر موصول أيضًا للأساتذة الأعزاء **د. ياسر أحمد القحوم** أستاذ القانون العام المشارك بكلية القانون بجامعة حضرموت، الذي أكرمني بملاحظاته ومقترحاته القيّمة عند اطلاعه على مسودة كتابي، وللأخ **د. طه حسين الحضرمي** أستاذ الأدب الحديث ونقده المشارك بكلية الآداب بالجامعة لمقترحاته لتطوير المحتوى النوعي بالفصل عن جامعة حضرموت، وإسهامات **أ.د عبدالله عيظة باحشوان** الإضافية الهامة عن أهمية الإشارة إلى الخطوات الأولية لتأسيس جامعة حضرموت، وكرمه وجوده وعطائه بتقديم كتابي، فله كل الشكر والتقدير.

وأخيرًا لكل من شاركني أعمال إعداد الكتاب وقدموا مساعدتهم لي.

المؤلف: ١٢ مارس ٢٠٢٥م

التقديم

ا.د عبدالله عيظة باحشوان

نائب رئيس جامعة حضرموت لشئون الطلاب الأسبق

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يُعتَبَر التعليم العالي ركيزةً أساسيةً في بناء المجتمعات وتنمية الإنسان، فهو الجسر الذي يربط بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، ويُعدُّ محركًا للتقدم العلمي والثقافي والاقتصادي. وفي ظل التحديات التي تواجهها اليمن، تبرز أهمية دراسة واقع الجامعات اليمنية وتطورها، لا سيما في ظل الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد.

إنَّ هذا الكتاب «الجامعات اليمنية: النشأة والتطور والآفاق (جامعة حضرموت أنموذجًا)» للباحث صالح سعيد بامطرف، يَعُدُّ مرجعًا أكاديميًّا يُسلط الضوءَ على مسيرة التعليم العالي في اليمن، مع تركيز خاص على جامعة حضرموت. إنَّ الكتابَ يجمع بين التحليل التاريخي والدراسة الواقعية، مستندًا إلى وثائق قانونية وتقارير ميدانية، ومستفيدًا من آراء نخبة من الأكاديميين والخبراء. يُعدُّ هذا العمل إضافةً نوعيةً للمكتبة اليمنية والعربية، خاصةً في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها اليمن، حيث يُقدِّم رؤيةً متكاملةً لتحديات التعليم العالي وفرص تطويره. كما يُبرز دور جامعة حضرموت كنموذجٍ للصمود والإنجاز، رغم شح الموارد وتداعيات الحرب.

والله ولي التوفيق،،،

مُقَدِّمَة

تحتل الجامعات مكانة كبيرة بالمجتمعات لدورها في مجال إعداد الأجيال الجديدة والمتعلمة وإكسابهم المهارات النظرية والتطبيقية وللمساهمة في تنمية وتحسين مستوياتهم المعيشية والثقافية وتطوير وتنمية مجتمعاتهم.

اهتمامي بمجال التعليم العالي هو نتاج لارتباطي به والعمل أولاً بجامعة عدن وبعدها بجامعة حضرموت وفي إدارة مكتبتها العامرة وهذا ما مكنني من الاطلاع نوعاً ما على أوضاع الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية، كما أن اتصالي بالعمل النقابي في نقابة العاملين بجامعة حضرموت واتصالي بالقيادات الجامعية في حضرموت أو المحافظات الأخرى من خلال حضوري عدد من اللقاءات في إطار مجلس تنسيق الجامعات اليمنية الحكومية بل وانخراطي في الفعاليات المقامة إن كان بحضرموت أو صنعاء أو تعز وغيرها والمتعلقة بالمطالبة بحقوق الجهاز الإداري والفني المساعد، والتعبير عن هذه المطالب بالمقالات المنشورة في الصحافة المحلية الوطنية.

لقد توفرت لدي مادة كافية لإعداد هذا الكتاب وأجريت اتصالات وطلبت معلومات من الجهات ذات العلاقة إن كان في جامعة حضرموت أو خارجها منذ عام ٢٠١٦م، وكذا اطلاعي على عدد من الوثائق والقوانين واللوائح الجامعية مما سهل لي هذا العمل، الذي أقدمه كعمل متواضع قد لا يحقق ما هو مطلوب بشكل وافي فهو جهد التمس منه قدر الإمكان عرض ما هو متوفر ويبقى على الآخرين ذوي الاختصاص تكملة ما نقص منه.

ولذلك فإن هذا الكتاب الذي وضعت له عنواناً «الجامعات اليمنية- النشأة- والتطور والآفاق جامعة حضرموت انموذجاً» حددت فصوله بالتالي:

الفصل الأول: أهمية التعليم العالي نظرياً وتطبيقياً ليشكل إطاراً عاماً شاملاً وجامعاً لآراء عدد من الأساتذة والمختصين في هذا المجال.

الفصل الثاني: الجامعات اليمنية- النشأة والتطور والآفاق هنا رصدت التطورات الحادثة في إطار الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية.

الفصل الثالث: الجهاز الإداري والفني بالجامعات الحكومية «دراسة مقارنة» وهنا قمت بتسليط الأضواء على قوانين ولوائح وأنظمة للجامعات فيما يتعلق بهذا القطاع مع مقارنة بأوضاعهم مع هيئات التدريس بالجامعات الحكومية ووضع عدد من المقترحات والاستخلاصات بالاستناد على ذلك.

الفصل الرابع: جامعة حضرموت (أنموذجاً).. وهذا الفصل تفصيلي ويتناسب مع عنوان الكتاب لما تحتله جامعة حضرموت من أهمية وما شهدته من تطورات نوعية، وما لها من دور في الدفع بتأسيس جامعة سيئون، وآفاق فتح جامعات بالمهرة وسقطرى الخ، وكذا عرجت فيه للحديث عن دور الجامعات الأهلية بالمحافظة، ومساهمة المؤسسات الأهلية ومنها الصناديق في هذا المضمار.

الفصل الخامس: رواد في مجال التعليم العالي: تطرقت إلى توثيق إسهام عدد من الرواد في مجال قيادة التعليم العالي الحضارمة وهم الذين أسهموا بفعالية في هذا المجال وأيضاً من خلال اتصالي أو العمل مع بعضهم أوردت عدداً

من أعمالهم في هذا المجال، ولا يعني نكران في هذا الجانب دور آخرين رواد في هذا المجال.

وقد ارفقت في ملحق بالكتاب مقالاتي التي كتبتها في الصحف الوطنية حول مطالب وحقوق العاملين والتي شملها الفصل الثالث بالكتاب بتفصيل وخلاصة.

وأحب أن أشير إلى أنني كباحث ومتابع لتطور العمل بالجامعات وجدت صعوبة كبيرة في التحصيل على المعلومات من مصادرها بالجامعات والوزارة وخاصة للفترة من عام ٢٠١٥- ٢٠٢٣م نظراً للأوضاع التي تمر بها الجمهورية اليمنية بتأثير الحرب وتداعياتها على كل المجالات ، ولذلك التمس إعذاري على ذلك.

آمل أن أكون قدمت من خلال هذا الكتاب المعلومات بما يفيد العمل للجامعات ويطور عملها في مختلف الجوانب.

وبالله الاعتماد وعليه التوفيق.

صالح سعيد بامطرف

٢٧ / جمادى الثاني / ١٤٤٥هـ

الموافق ٩ / ١ / ٢٠٢٤م

الفصل الأول

أهمية التعليم العالي (الجامعي) نظريًا وتطبيقيًا

- ⋆ توطئة.
- ⋆ دور الجامعة ووظائفها.
- ⋆ علاقة الجامعة بالمجتمع.
- ⋆ أهمية دور الطلاب بالجامعات.
- ⋆ تطور التعليم العالي في الوطن العربي.
- ⋆ دور ومكانة هيئة التدريس.
- ⋆ الجامعات والبحث العلمي.

الفصل الأول

أهمية التعليم العالي (الجامعي) نظرياً وتطبيقياً

توطئة:

تحتل الجامعات دوراً هاماً في إعداد الكوادر الوطنية ورفد المجتمع بالكفاءات العلمية التي تحقق تطوره وتقدمه الاجتماعي والثقافي، وتوضع الدول الخطط المتعلقة بهذا النوع من التعليم الجامعي لما لها من أهمية كبيرة في التطوير النوعي للتعليم والنهوض به والتطور الاقتصادي وتحقيق ارتباط أوثق بين التعليم ومتطلبات المجتمع في إعداد صناع الغد الجديد والمشرق والتنمية الشاملة ورفع مكانة الإنسان بتطوير مهاراته وقدراته العلمية، وفي هذا السياق فهناك أهمية للجامعة كمؤسسة شاملة تستوعب في إطارها كفاءات علمية مقتدرة إن كان في هيئات تدريسها أو الكادر الفني المساعد، أو المنشآت الجامعية المتكاملة التي تخدم هذا الغرض، أو ايجاد أشكال أكثر فعالية لارتباط أوثق بين الجامعة والمجتمع إن كان في وضع مخرجات التعليم وإنشاء الجامعات والكليات التي تلبي هذه المطالب الاجتماعية، وسوق العمل وتحسين المعيشة بوضع خطط متكاملة للعمل المشترك بين الدولة والمؤسسات العلمية وأيضاً مساهمات القطاعات الاقتصادية الأخرى.

إن مثل هذا الدور للجامعات قد أخذه بالاهتمام عدد من المؤسسات العلمية والكادرات العاملة في هذا المجال، وهو ما نضعه هنا في هذا (الفصل)

وهو يلخص حصيلة آراء عدد من العلماء، ولاشك إن هذه الاستخلاصات والاستنتاجات التي وردت هنا قد اعتمدت عليها العديد من الجامعات ووضعت لها القوانين المنظمة واستوعبت غاياتها ومضامينها، وتظل أساساً لعملها..

والباحث يضع ذلك للمزيد من الاستنارة به، ويرى أن تطبيقاته بدأت أيضاً بالتحقق في عمل الجامعات أن كان بالوطن العربي أو بالجامعات اليمنية.

دور الجامعة ووظائفها:

لقد عبر عن أهمية الجامعات ودورها مجموعة من كبار العلماء الأمريكيين والعرب في بحوثهم بالكتاب الذي نشرته مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر عام ١٩٦٣م حيث ورد فيه حول دور الجامعة ووظائفها التالي:

«إن العصر الحديث بما يتسم به من سرعة وتعقيد ومصالح مختلفة وضغوط اجتماعية متباينة، يلجأ إلى الجامعات، كما هو طبيعي ومنتظر، كي تأخذ بالمباداة وتضع الحلول التطبيقية والتفسيرات النظرية وتشرح الفلسفة التي تقوم عليها الحياة في وقتنا هذا»[١]

«الجامعات وسط الظروف الاجتماعية المختلفة المتغيرة تمثل البحث الذي لاينتهى من جانب عقل الإنسان ونفسه» [٢]

كما أشار الكاتب نفسه عن أهمية دور الجامعة الفكري والبحثي

---

(١) مقدمة الكتاب: د. محمد توفيق رمزي أستاذ الإدارة العامة والمدير العام لإدارة العامة بالقاهرة ص(٢).

(٢) بول م . براستر رئيس مؤسسة ادوارد . و . هازن ص(٣).

«فحيثما تقم الجامعة فإنها تتسع نوراً، وحيثما توجد فإن العقول الحرة تندفع إلى البحث العميق غير المتحيز، وتضيف مزيداً من الحكمة إلى الأعمال الإنسانية» [١]

«تحتل الجامعات مركزاً هاماً بين المنظمات الكبيرة التي تقوم على توجيه الآمال صوب التحقيق، وتمنحها وسائل التعبير، وهو مركز يتيح لها أن تعمل بطرق تؤثر في مشاكل عديدة ودقيقة تتصل بالعلاقة بين المعرفة والعمل التطبيقي» [٢]

«وتتحدد وظائف الجامعات، وبرامج التبادل التعليمي نتيجة للتفاعل بين التكنولوجيا الجديدة والمعرفة الجديدة بالقدر الذي تؤثر فيه في العمليات الاقتصادية، والقيم الاجتماعية، والمسئوليات الأدبية، والتي تشكل بدورها اتجاهات نحو الحاجات والأفضليات والمعرفة» [٣]

«ويجب إلا ننظر إلى التعليم العالي على إنه الحصول على مؤهلات معينة معترف بها تضم الشخص إلى الطبقة المتعلمة، بل يجب أن يكون إعداداً متوازناً للحياة المنتجة في ظل ظروف وعلاقات متنوعة، فالمصالح والفرص ومطالب الحياة لاتقتصر على بضعة موضوعات يختار الشخص

(١) بول م. براستر رئيس مؤسسة ادواد. و. هازن ص(٣).

(٢) الفصل الأول: الجامعات في العالم الحديث: رتارد ماكيري أستاذ في جان من شيكاغو ص(١٥).

(٣) الكاتب السابق ص(١٦) رقم (٤) ص(١٦).

دراستها، وإنما تشمل الطبيعة والمجتمع بكل ما فيه، وهذا هو أفضل أنواع التعليم المتحرر الذي يمكن الفرد من انتهاج أفضل حياة تتضمن في العادة خبرة في تخصص معين»)[١]

علاقة الجامعة بالمجتمع:

الجامعات تشكل منبراً لمشروع حضاري ثقافي اجتماعي جديد يتجدد ويتطور بعلاقته الوثيقة بالمجتمع، ويضع الأسس الموضوعية والذاتية لإرساء دعائم مجتمع الرفاهية والنماء والعدل والمساواة والإخاء الاجتماعي ويبرز دور الجامعة من خلال عدداً من الاهتمامات الجارية في نشاطها في المجتمع والعمل مع المؤسسات به، فعمل الجامعة لايمكن أن ينفصل بتاتاً عن المجتمع بل يتداخل معه ليشكل سياجاً دافعاً له. وقد أشار إلى ذلك بوضوح مدرس الاجتماع بجامعة هارفارد ايروين . ت. ساندرز حيث أوضح «لكل مجتمع موضوعاته الثقافية المركزية، كما إن له وسائله التعبيرية الخاصة ودوافعه التي بمقتضاها يصبح لحياة أفراد المجتمع معنى مشترك، وقد تتعارض هذه العوامل مع بعضها البعض أحياناً، كذلك قد يرتفع قدر بعضها ويتضاءل قدر بعضها الآخر لكنها جميعاً تؤثر في التعليم بدرجات متفاوتة»[٢].

وللجامعة أيضاً دورها المتصل بوظائفها في إعداد الكوادر المنتجة ومنها: «إعداد الشباب المنتظمين فيها لنيل درجة جامعية، ولكن هناك مهام

(١) نفس الكتاب (من تقرير لجنة التعليم العالي ١٩٤٨م حكومة الهند) ص(٢٣).

(٢) نفس الكتاب ص(١٥٠).

أيضـاً أخـرى»[١] فمنهـا في مجال الزراعـة والصناعة، فكما قدمـت كليات خدمات الزراعـة لأهـل الريـف، كذلـك قامـت الكليـات الميكانيكيـة وكليـات الهندسـة بخدمـة الصناعـة، وكان أهـم ما سـاهمت بـه هو تدريب عـدد كبير مـن الفنيين». [٢]

وعلاقـة الجامعـة بالمجتمـع مسـألة جدليـة ترابطيـة لا تنفصـم، وأي فصـل للجامعـة عـن هـذه الوظيفـة يـؤدي بالنتيجـة إلـى انعزالهـا بـل وفقـدان مـبرر وأسـس وجودهـا.

أهمية دور الطلاب بالجامعات:

إعـداد الطـلاب يعتـبر محـور وأسـاس العمليـة التعليميـة للجامعـات لرفـع معارفهـم العلميـة والعمليـة وتربيتهـم علـى المثـل العليـا والعمـل المسـتقل والحـر والإبداعـي وإعدادهـم ليكونـوا قـادة المسـتقبل وبنـاة الحيـاة الجديـدة، ومـن هنـا فهنـاك مهمـات جليلـة وهامـة للجامعـات في هـذا المجـال شـملها أيضـاً بالايضـاح هـذا الكتـاب الـذي نشـرته مؤسسـة فرانكليـن ومنهـا:

إيجـاد ارتبـاط وثيـق بيـن الدراسـة داخليـاً وخارجيـاً بـأن «تكـون حيـاة الطالـب خـارج قاعـة الـدرس ذات مغـزى بحيـث يتعـرف كل طالـب بدقـة إلـى إمكانياتـه كطالـب وكمواطـن لتحريـر الذهـن حتـى يتفـرغ للتفكيـر المسـتقل»[٣]

---

(١) نفس الكتاب ص (١٥٤).

(٢) نفس الكتاب ص(١٥٩).

(٣) الكتـاب: الخدمـات التـي تؤديهـا الجامعـة للطالـب. روبـرت م. سـترو زيـر مديـر جامعـة ولايـة فلوريـدا ص(١٩١)

«تهيئة الأجواء السليمة داخل الحرم الجامعي للطالب بحيث يستطيع أن يوائم بين الدراسة والحياة الاجتماعية فقاعات الدراسة التي تلقى فيها المحاضرات تشكل جزءاً من المجتمع الأكبر الذي يضم المكتبات ومبني الإدارة والمصلى والمستشفى وملعب كرة القدم ومبنى اتحاد الطلبة ومساكنهم، كما يضم شققاً للطلبة المتزوجين، هذه الخدمات والمباني والساحات الجامعية والأجهزة الإدارية لها بواعثها ووظائفها».[١]

«تشجيع الطلاب وتنظيم مساهمتهم في إطار هيئات ومجالس الجامعة المتعلقة بهم (مجالس الطلاب) وايجاد دور فاعل لاتحاداتهم وضمان استقلاليتها ونشاطها الثقافي والعلمي والاجتماعي» [٢]

والطلاب بالجامعات هم محور وأداتها في الإعداد والتأهيل وبعده التطبيقي بالمجتمع للمعارف المكتسبة وبالتالي تجديد الطاقات للبناء الاجتماعي والاقتصادي، وكلما اطلعت الجامعة بدورها في توفير المقومات الأساسية لهم في الدراسة الأكاديمية السليمة والأجواء داخل إطار الجامعة ومنها ممارسة دورهم في تقييم وتطوير العملية التعليمية والمشاركة في الحلول والمساهمة في المجالس والهيئات الجامعية والنشاطات الثقافية والعلمية والإبداعية فبذلك تعد شباباً واعياً وقادراً على العمل الاستقلالي والمبدع في مناشط الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، وهذا الدور في

(١) نفس المرجع والكاتب ص (١٩٢).

(٢) نفس المرجع والكاتب ص (١٩٢).

حاجة ماسة للتطوير والارتقاء به في إطار الجامعات في الوطن العربي ومنها الجامعات اليمنية.

تطور التعليم الجامعي في الوطن العربي:

من خلال بحثنا عن مصادر المعرفة في مجال تطور التعليم الجامعي في الوطن العربي اضطلعنا على عدد من المقالات والإسهامات لعدد من الأكاديميين في هذا المجال حيث أخذت مجلة العربي بالاهتمام كتاباتهم الهادفة وقامت بنشرها في أعدادها أو في كتاب العربي حيث إن لهذه المجلة دوراً تنويراً كبيراً في مجال المعرفة ومنها الاهتمام بالتعليم بالوطن العربي والجامعي منه ليتواكب مع التطورات في المجال العالمي والخبرات المكتنزة هناك والهامة.

ترونا استناداً على هذه المقالات نرصد العديد من المساهمات المتصلة بتطور التعليم العالي في الوطن العربي، أهمية بناء الجامعات ودورها ومهام الأساتذة بها، والبحث العلمي، والتعليم الجامعي الأهلي.

تشير د. ميثاء سالم الشماسي – مساعد نائب جامعة الإمارات لشؤون البحث العلمي إلى تطورات التعليم الجامعي بالوطن العربي بالتالي:

«أهتمت معظم بلدان الوطن العربي بالتعليم العالي وانشأت الجامعات منذ أوائل التسعينيات من القرن (العشرين) المنصرم حيث أعلنت بعض الدول سياسات جديدة لتحسين مستوى نظم التعليم العالي والارتقاء لمستوى الخريجين مع محاولة لربط مخرجات نظام التعليم بمتطلبات

خطـط التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة».[١]

«أتاحـت بعـض الـدول العربيـة فرصـاً أكـبر للقطـاع الخـاص والأهلـي للمسـاهمة الفاعلـة في تمويـل وإدارة الجامعـات والمعاهـد العليـا الخاصـة ممـا أثـرى العمليـة التعليميـة وأوجـد روحـاً مـن التنافس الأمـر الـذي ينعكـس إيجابيـاً علـى المجتمـع ككل».[٢]

«سـعت عـدداً مـن الـدول العربيـة إلـى دعـم وتطويـر التعليـم التكنولوجـي والمعاهـد والكليـات التطبيقيـة لمواجهـة الطلـب المتزايـد على التعليـم الجامعي مـن خـلال تنويـع وتطويـر المناهـج الدراسـية لتلبـى احتياجـات سـوق العمـل».[٣]

أمـا د. أحمـد جمـال الديـن مرسـى فقـد أوضـح في موضوعـه بعنـوان (آفـاق تطـور التعليـم العالـي في العالـم العربـي) التالـي:

«إن الطلـب علـى التعليـم العالـي شـهد علـى المسـتوى العالمـي ارتفاعـاً كبيـراً في الفـترة الأخيـرة، فقـد قفـز مـن ١٣ مليـون طالـب في عـام ١٩٦٠م إلـى نحـو ٦٥١ مليـون طالـب عـام ٢٠٠٤م».[٤] فكيـف سـيكون الحـال في السـنوات الأخيـرة حتـى عـام ٢٠١٨م فبالتأكيـد هنـاك قفـزات نوعيـة كبيـرة في التعليـم العالـي بنـاءاً ومحتـوى كمـا أشـار إلـى العديـد مـن المشـكلات التـي تواجـه

(١) كتاب العربي رقم (٦٧) يناير ٢٠٠٧م.

(٢) كتاب العربي رقم (٦٧) يناير ٢٠٠٧م.

(٣) كتاب العربي رقم (٦٧) يناير ٢٠٠٧م

(٤) مجلة العربي الكويتية العد (٦٠٧) يونيو ٢٠٠٩م

التعليـم العالـي بالوطـن العربـي ووضـع المقترحـات ومنهـا:

«الفجـوة بيـن معـدل القبـول للجامعـات ومعـدل الزيـادة في التمويـل وهـو مـا يـؤدي إلـى أزمـة تمويـل التعليـم الجامعي».[١]

«أهميـة التوجـه إلـى وجـوب مشـاركة التمويـل الخـاص والتمويـل العـام في سـد احتياجـات التعليـم العالـي»[٢]

«زيـادة المصروفـات الدراسـية بشـكل مباشـر وغيـر مباشـر مقابـل خدمـات، أو إنشـاء برامـج جديـدة برسـوم مرتفعـة. أو قبـول بعـض أشـكال التعليـم الموازي الـذي يقـدم البرنامـج الدراسـي نفسـه مجانـاً لبعـض الطـلاب وبمقابـل للبعـض، أو الشـروع في برامـج التعلـم عـن بعـد أو التعليـم المفتـوح، أو التعليـم المسـتمر الـذي يتيـح دخـلاً إضافيـاً».[٣]

«تحريـك الرسـوم الدراسـية، فـرض الرسـوم علـى الخدمـات الطلابيـة الإضافيـة كالسـكن الجامعـي والتغذيـة». [٤]

«تقريـر منـح سـخية للمنـح الدراسـية لمصلحـة الطـلاب المتميزيـن والموهوبيـن مـن أبنـاء العائـلات» صاحبـة الدخـل المحـدود» [٥]

---

(١) مجلة العربي الكويتية العدد (٦٠٧) يونيو ٢٠٠٩م.

(٢) مجلة العربي الكويتية العدد (٦٠٧) يونيو ٢٠٠٩م.

(٣) مجلة العربي الكويتية العدد (٦٠٧) يونيو ٢٠٠٩م.

(٤) مجلة العربي الكويتية العدد (٦٠٧) يونيو ٢٠٠٩م.

(٥) مجلة العربي الكويتية العدد (٦٠٧) يونيو ٢٠٠٩م.

وفي مجال آخر يشير د. فيصل الملا عبدالله بعنوان (التعليم الجامعي تعليم أم استثمار) إلى بعض المشكلات المتصلة بدور القطاع الخاص والتعليم الجامعي الأهلي ويحدد مقترحاته بالتالي:

«من الأهمية بمكان أن يكون للدولة دورها في تحديد وجهة وفلسفة مثل هذا التعليم من حيث البرامج والخطط والغاية التي يقوم أو ينشأ من أجلها، بحيث أن يكون وظائف التعليم الجامعي الخاص على خط مواز لوظائف التعليم العالي الجامعي الحكومي، وهذا لا يعني أن تكون متطابقة بل أن تكون مساعدة ومكملة وتصب في مواقع أكثر تخصصاً وأن تكون أسرع استجابة لمتطلبات الواقع نظراً لما يفترض أن تتمتع به من حرية في القرار والتخطيط وأكثر أن تتمتع به من حرية في القرار والتخطيط وأكثر مباشرة للتنفيذ».[١]

«إشراف وزارات التعليم العالي عليه من حيث مراعاة أن تتدخل لتضع تنظيماً لها يراعى التوازن بين الأغراض الربحية وأهدافها كمؤسسات جامعية حقيقية قابلة للتطور والتوسع والرسوخ، ومستقلة عن الطموحات الربحية الصغيرة لمؤسسيها، ويخضعها للتقييم من حيث جودة التعليم الذي تقدمه والخدمات التي توفرها لطلابها كجامعات حقيقية وليست كمشاريع تجارية صرفة».[٢]

أما الدكتور أحمد أبو زيد عالم الانثروبولوجيا المصري فقد أشار في

(١) مجلة العربي الكويتية العدد (٦١٠) سبتمبر ٢٠٠٩م.

(٢) مجلة العربي الكويتية العدد (٦١٠) سبتمبر ٢٠٠٩م.

مقال له بعنوان (جامعات المستقبل وتداول المعرفة إلى أنه: «يتعين على الجامعات أن تجدد مواقفها وسياساتها الخاصة بشئون التعليم والبحث وعلاقتها بالمجتمع والعالم ككل على أساس إن العالم أصبح وحدة متكاملة، وإن ذلك لن يتيسر إلا إذا تميزت سياسة الجامعات بالمرونة واتساع الأفق وتنوع مجالات الدراسة والبحث بل وابتكار مجالات جديدة تماما».[١] ويتحدث د. أحمد أبو زيد عن تصوره لدور جامعات المستقبل بالتالي: «يتوقع الكثيرون من المهتمين بمستقبل الجامعات أن تؤدي هذه العلاقات الجديدة القائمة على تبادل المعرفة إلى ظهور نوع جديد من التخصص وتقسيم العمل بين الجامعات سوف يفرض حدوث تغييرات جذرية في مفهوم الجامعة ذاته، إذ من المتوقع أن تخصص في آخر الأمر كل جامعة من تلك الجامعات المتعاونة في تقديم فرع واحد من فروع المعرفة الأساسية الكبرى، بحيث تنفرد جامعة بأكملها وليس مجرد أحدى كلياتها بالاضطلاع بمهمة التدريس والبحث في مجالات الطب مثلاً، بينما تخصص جامعة أخرى في العلوم الاقتصادية فقط، أو في الدراسات اللغوية وحدها، ولن يتعارض هذا التكامل القائم على تقسيم العمل بين الجامعات مع احتفاظ كل جامعة بشخصيتها المتميزة، وإن كان تأثيرها الأكاديمي سوف يمتد إلى خارج الحدود الأقليمية التي توجد فيه تلك الجامعة، بل وقد يصل إلى انحاء كثيرة من العالم حسب الاتفاقيات التي سوف تعقد بين الجامعات المتباعدة في المكان، وعلى ذلك فإن المفهوم التقليدي للجامعة

(١) مجلة العربي الكويتية العدد (٥٦٤) نوفمبر ٢٠٠٥م.

المؤلفة من كليات مختلفة في تخصصاتها سوف يختفى ليحل محله الجامعة المتخصصة».[١]

دور ومكانة هيئة التدريس:

لعضو هيئة التدريس بالجامعات مكانة هامة تبرزه وتنظمه القوانين النافذة بالجامعات، فهو الأكاديمي (المدرس) والباحث، والمخترع والمنتظم في عمل عدد من الهيئات العلمية للبحث العلمي، وبمقدار إيجاد هذا الكادر التدريسي وتنظيم عمله يتحقق بالواقع التقدم العلمي المنشود أن كان في بنية الجامعة وإعداد الطلاب أو دور وتأثير الجامعة بالمجتمع والنهوض بتطويره. وقد تناول عدد من الباحثين والأكاديميين العرب هذا الدور ففي موضوعها الوافي بعنوان (عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية مكانته ومستقبله تطرقت الدكتورة صفاء خلوصي إلى عدد من المقترحات تتعلق بدور عضو هيئة التدريس ورفع مكانته ودوره في الجامعات بالوطن العربي منها:

أن تحقق للجامعة الاستقلال الأكاديمي الناجز وتوفير للأساتذة الحرية الأكاديمية بحيث تصبح الجامعات العربية حرماً آمناً بكل معنى عميق لهذه المقولة.

تحدد معنى الأستاذية فلا تصبح مجرد تعداد سنوات والصعود إلى كرسي الأستاذية مع بعض البحوث السطحية والتي لم تأت بجديد ولا أضافت إلى تقدم الفكر البشري شيئاً يذكر.

---

(١) مجلة العربي الكويتية العدد (٥٦٤) نوفمبر ٢٠٠٥م.

أن تمنح الشيخوخة العلمية الأكاديمية حقها فلا يجوز لمدرس أو أستاذ مساعد أن يصبح رئيس قسم أو عميداً أو رئيساً لجامعة في حال وجود أساتذة قدامى أكفاء.

يكون اختيار رئيس القسم والعميد ورئيس الجامعة بالانتخاب الحر من بين حاملي مرتبة الأستاذية.

يمنح أعضاء الهيئة التدريسية مرتبات معقولة بحيث ينصرفون عن أمور المعاش إنصرافاً كلياً إلى البحث العلمي الصرف.

أن يتمتع أعضاء هيئة التدريس بعطلات معقولة ولا يكلفون بالعمل خلالها.

لا يجوز لأي عضو من أعضاء هيئة التدريس الجامعية ألا يكون مهتماً بحث ببحث علمي في أي فترة من فترات حياته التعليمية في الجامعة، فالعضو العاجز عن البحث العلمي لا يصح أن يبقى في الجامعة، فالبحث العلمي يأتي في المرتبة الأولى بل إن بعض الجامعات تجعله فوق التدريس». [١]

الجامعات والبحث العلمي:

يتصل البحث العلمي بمهام ووظائف الهيئة التدريسية بالجامعات وأيضاً بالدراسات العليا، يشير د. فاخر عاقل في ورقته المقدمة لمؤتمر التعليم العالي والجامعي في سورية والمنشورة بمجلة العربي العدد (١٧٢) إلى ما يلي: «في الجامعات والمعاهد العليا فيجب أن يتألف عمل عضو الهيئة التدريس من أمور ثلاثة هي: (التدريس والتأليف والبحث العلمي)،

(١) مجلة العربي الكويتية العدد (٢٩٨) سبتمبر ١٩٨٣م.

ويؤكد على متطلبات ذلك مجسدة بـ: «توفير المختبرات المجهزة، المراجع العلمية من كتب ومجلات ومعاجم وحوليات ودوريات، وبعدها نشر البحث في مطبوعة، أو مجلة باللغة العربية ولغة أجنبية». [١]

وتعرف منظمة اليونسكو أنشطة البحث العلمي بأنها: «جميع الأنشطة المنهجية والإبداعية الرامية إلى زيادة رصد المعارف العلمية وتطبيقها علمياً»[٢] أما د. ميثاء سالم الشماسي فتوضح إن أنشطة البحث العلمي تغطى هامشاً واسعاً ما بين مقترحات أبحاث ومشروعات بحثية وأوراق علمية وبراءات اختراع وغيرها».[٣]

تتصل الدراسات العليا بالبحث العلمي اتصالاً عضوياً ووثيقاً، وقد حدد د. فاخر عاقل عدداً من الاقتراحات في موضوعه عن (البحث العلمي) حيث أكد على أن تتم تنظيم خطواته من التالي:

«أن يتم بدء الدراسة العليا في جامعات القطر نفسه، وأن تقتصر هذه الدراسات على حاملي الشهادات الجامعية الأولى المتميزون ممن حازوا على تقدير جيد فما فوق وممن يعرفون لغة أجنبية واحدة، وأن ينصب الاهتمام في هذه الدراسات العليا على المشكلات المحلية والقضايا ذات الصلة بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأنه لا يمكن أن يتم البحث

(١) مجلة العربي الكويتية العدد (١٧٢) مارس ١٩٧٣م.

(٢) كتاب العربي رقم (٦٧) يناير ٢٠٠٧م.

(٣) كتاب العربي رقم (٦٧) يناير ٢٠٠٧م.

العلمي إلا من خلال توفر الإمكانيات المالية اللازمة ورصدها في ميزانيات الجامعات أو الوزارات والإدارات المختلفة».[١]

وخلاصة الأمر فإن أوليات البحث العلمي في الوطن العربي يمكن أن تحدد أكثر بالأخذ بالاهتمام التالي: «أهمية التشريعات المنظمة لحقوق الملكية الفكرية وضمان الجودة النوعية وتشجيع الابتكار وضمان حقوق المؤلف، وإنه لايمكن فصل نظم التعليم ولاسيما التعليم العالي عن منظومة البحث العلمي والتطوير». [٢]

لقد رصدت مجلة ذوات الثقافية الالكترونية الأردنية (واقع التعليم العالي في الوطن العربي في عددها الصادر في ١٩ ابريل ٢٠١٧م بالتالي: «التوسع في بناء الجامعات من ٢٣٣ جامعة عام ٢٠٠٣م إلى ٢٨٩ عام ٢٠٠٦م، ووصلت إلى ٥٠٠ جامعة عام ٢٠١٢م حسب تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤م، إلا أن هذا التوسع لم يرافقه ارتقاء ملموس في جودة التعليم ونوعيته وربط المنظومة التعليمية ومخرجاتها في سوق العمل». [٣] أما الترتيب ومكانة الجامعات العربية في سلم الجامعات العالمية فتشير نفس المجلة إلى وجود خلل في سياسات التعليم العالي عربياً، إذ جاء الحضور العربي ضئيلاً في تصنيف «شانغهاي» لأفضل ٥٠٠ جامعة في العالم

(١) مجلة العربي العدد (١٧٢) مارس ١٩٧٣م.

(٢) الثقافة العلمية واستشراق المستقبل العربي (كتاب العرب ٦٧)

(٣) مجلة ذوات (التعليم العالي في الوطن العربي) أزمة نترقب حلولًا.

لعام ٢٠١٤م حيث اقتصر على خمسة جامعات، أربع من المملكة العربية السعودية وواحدة من مصر وفي مراتب متأخرة».[١]

خلاصة:

إن ما تم سرده عن أهمية التعليم الجامعي والعالي نظريًا وتطبيقيًا هو أحد المجالات الحيوية والذي يتمحور حول:

- إعداد الطالب الجامعي للحياة العملية، وما تشكله الجامعة من أهمية في تأهيله الأكاديمي والمهني وارتباط ذلك بالمجتمع، ومن جهة أخرى أهمية ما توفره له الجامعة من التعليم والبحث النظري والتطبيقي، وبالتالي تشكيل شخصيته من خلال توفير الإمكانيات والنظم والتطبيقات وبالتالي إعداده للعمل الاجتماعي ورفع مهارته العلمية والتطبيقية.
- كما إن من خلال الجامعة يتم الربط الوثيق بين الدراسة النظرية والتطبيقية والإعداد للطالب للمساهمة في بناء شخصيته من جهة وتأهيله للعمل التطبيقي والتخصصي بالمجتمع، وتلبية للحاجات للتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- كما أكدت وأبرزت أهمية إعداد الكادر التدريسي الكفؤ والمؤهل لأداء الرسالة الجامعية بدرجاتها المختلف الماجستير والدكتوراه، وأن يكون عضو هيئة التدريس يهتم أيضًا بالبحث العلمي بأن يقدم للمجتمع

(١) مجلة ذوات (التعليم العالي في الوطن العربي) أزمة نترقب حلولًا.

بحوثـًا علميـة مفيـدة يسـاهم مـن خلالهـا في رفـد العلـم والمعرفـة ببحـوث محكمـة وتجـارب عمليـة يسـهم مـن خلالهـا في تطويـر قيمـة العلـم والدفـع بهـا خطـوات إلـى الإمـام لتقـدم مجتمعـه بـل وفي النطـاق أكثـر اتسـاعًا، فبالعلـم تبتنـي المجتمعـات في هـذا المجـال فالدراسـات العليـا ترفـع مـن قيمـة النتـاج الفكـري والعملـي ويتحقـق مـن خلالهـا تراكـم المعرفـة العلميـة وهنـا يحتـل أهميـة التركيـز علـى نـوع البحـوث العمليـة وارتباطهـا بمجـال التنميـة وتحتـل المؤسسـات للبحـث العلمـي وإصـدار الدوريـات العمليـة وانتظامهـا وكـذا إصـدار الكتـب أهميـة كبيـرة في هـذا المجـال.

- كمـا توضـح مجموعـة الأبحـاث أهميـة إعطـاء اهتمـام للطـلاب الدارسـين في التعليـم الجامعـي والعالـي وتوفيـر المبنـى الجامعـي المناسـب وتشـجيع الطـلاب علـى المشـاركة في تطويـر الجامعـات مـن خـلال إبـراز دورهـم في مناقشـة أسـاليب هـذه المشـاركة وجعلهـم فاعليـن في هـذا المجـال وهـذه النقـاط الأساسـية يمكـن أن نسـتبين تطبيقاتهـا في نشـاط الجامعـات اليمنيـة.



الفصل الثاني

الجامعات اليمنية النشأة والتطور والآفاق

- ⋆ البدايات.
- ⋆ نشأة وزارة التعليم العالي الجامعي الأهلي.
- ⋆ تطور التعليم العالي بعد قيام الجمهورية اليمنية.
- ⋆ تقييم المجلس الأعلى لتطور التعليم العالي.
- ⋆ الاهتمام بتأهيل أعضاء هيئات التدريس وتطوير جودة التعليم.
- ⋆ الدراسات العليا والبحث العلمي.
- ⋆ أهمية النهوض بأوضاع الجامعات اليمنية وآفاقه.

الفصل الثاني

الجامعات اليمنية النشأة والتطور والآفاق

الحديث عن الجامعات اليمنية النشأة والتطور والآفاق موضوع ذوشجون، وإن ما دفعني للكتابة عن ذلك هو أهمية دور ومكانة الجامعات في بلادنا كأعلى مؤسسات التعليم العالي ولارتباط دورها ومهامها بأعداد الكادر الوطني في المجالات المختلفة المرتبطة بتطور المجتمع في المجال الاقتصادي والثقافي والبحث العلمي، فالجامعة هي المؤسسة الثقافية الشاملة والذي دورها لا يقتصر على نطاق الجامعة بل أكثر إلى خارجها بالمجتمع، من خلال أعداد بناة المستقبل والنهوض بكل مقوماته الحياتية، ولاشك فإن ما تحقق في هذا المجال له أهميته إلا أن نطاق العمل يتطلب أيضاً جهوداً إضافية ونوعية لتطوير أوضاع الجامعات الحكومية والأهلية.

وأن ما دفعني لوضع ما فيها من تطورات في هذا المبحث أو الفصل تجربتي المتواضعة بالعمل بها ومرافقتي لبعض هذه التطورات ايجاباً وسلباً، وقد استندت في كل ما أضعه أمام الباحث أو القارئ على الوثائق التي تمكنت من الاطلاع عليها والتي أيضاً في حالات عديدة قد لا تفي باكتمال المعلومات الكافية، ولكن هذا ما استطعت الوصول إليه، وسيكون أمام غيري تطوير هذا المبحث بشكل أكثر.. ولاشك فهناك تطورات نوعية حدثت في هذا المجال، كما أن ما هو مطلوب أيضاً عملاً كبيراً لا يستهان به لتطوير الجامعات اليمنية ورفع مكانتها.

تروني أضعكم عن أهم هذه التطورات، وسيكون في آخر هذا المبحث الحديث عن الاستنتاجات والمقترحات.

البدايات:

إن أعلى مستوى تعليمي خلال الفترة الإمامية والاستعمارية لحكم اليمن بلغ مستوى التعليم الثانوي إلا أن ذلك لا ينفي بعض الجهود التي تمت لبدء نشوء تعليم جامعي حيث: (تعود بداية التعليم العالي في الشطر الجنوبي من اليمن إلى عقد الخمسينات من القرن العشرين الميلادي، إذ ظهر كسنتين دراسيتين بعد الثانوية العامة في كلية عدن للحصول على شهادة المستوى العالي) [١]، أما في السلطنة القعيطية فإنه: (في العام الدراسي ٦٦/ ١٩٦٧م تم افتتاح كلية المعلمين الوسطى بالمكلا بقبول أول دفعة من خريجي ثانوية المكلا لتأهيلهم كمدرسين متخصصين للمدارس المتوسطة بعد دراسة تأهيلية لمدة عام دراسي، ويبدوا أن هذه الكلية محاولة لتدشين تعليم عالي في السلطنة القعيطية بحضرموت، وقد تخرج من هذه الكلية دفعتان كان لهما الأثر الجيد في رفع مستوى التدريس في المدارس المتوسطة، وبإعادة تنظيم التعليم في دولة الاستقلال ألغيت هذه الكلية) [٢]

الواقع بعد الثورة والاستقلال:

ولكن واقع تحقيق خطوات عملية في إنشاء التعليم الجامعي في اليمن

---

(١) كرامة مبارك سليمان: التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن، الجزء الثاني (٧٠- ١٩٩٠م) ص(٧٦).

(٢) نفس المرجع ص (٣٢٤).

أتى متأخراً بعد سنوات من انتصار ثورة ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر بتحقيق الاستقلال الوطني في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م حيث: (يعد العام ١٩٧٠م عام ميلاد جامعتي صنعاء وعدن، حيث بدأت جامعة صنعاء بكلية التربية (تضم تخصصات التربية والآداب والعلوم) وكلية الشريعة والقانون) [١] (وكانت كلية التربية العليا والتي انشأت في ديسمبر من عام ١٩٧٠م (تضم تخصصات – العلوم والآداب) وأقيمت بتمويل ودعم حكومي ولمنظمة اليونسكو مساهمة طيبة وكان الهدف من إنشائها إعداد معلمين للمرحلتين الإعدادية والثانوية آنذاك في مساق الدبلوم والبكالوريوس، وبدأت بسبعة تخصصات قامت على أساس التخصص المزدوج بالاعتماد على هيئة تدريسية يمنية وأخرى وافدة عن طريق اليونسكو) [٢] وقد ارتفع عدد طلبة هذه الكلية من (١٠٣) طالب وطالبة في العام ٧٠/ ١٩٧١م إلى (١٢٠٢) طالب وطالبة في العام الدراسي ٧٩/ ١٩٨٠م، وتخرجت أول دفعة من مساق الدبلوم العام الدراسي ٧١/ ١٩٧٢م بقوام (٤٠) طالب وطالبة، أما الدفعة الأولى لمساق البكالوريوس التي تخرجت عام ٧٣/ ١٩٧٤م فقد بلغ عددها (٤٥) طالب وطالبة) [٣]

وبالنسبة لتأسيس جامعة عدن فإن ذلك يرجع إلى إنه: (في العاشر من سبتمبر ١٩٧٥م صدر القانون رقم (٢٢) لعام ١٩٧٥م بإنشاء جامعة عدن،

(١) تطور التعليم العالي في الجمهورية اليمنية تاريخ الإصدار ٢٠٠٧م ص (٢٧).

(٢) المرجع السابق- كرامة سليمان- ص (٥٦).

(٣) نفس المرجع ص(٥٦).

وعند صدور هذا القانون كان عدد الطلاب بجامعة عدن (١٤٠٣) طالب وطالبة، وأعضاء هيئة التدريس لا يتجاوز عدد (١٢٧) عضواً، في حين بلغ عدد الطلبة الدارسين عام ٩٤/ ١٩٩٥م في حدود (١٢٢٥٢) طالب وطالبة ويقوم على تدريسهم ٧٧٠ عضواً يمثل العنصر اليمني ٩٣٪ من أعضائها بعد أن كان يمثل ٣٢٪ تقريباً في عام التأسيس) [١]

وقد شهد التعليم العالي الجامعي بداية متواضعة حيث لم تتجاوز (٤) كليات في جامعة صنعاء وعدن للعام (١٩٧٠- ١٩٧١م) كالتالي: [٢]

جامعة صنعاء				جامعة عدن		الإجمالي العام
كلية التربية العليا	كلية الآداب	كلية الشريعة والقانون	الإجمالي	كلية التربية العليا	الإجمالي	
١٩٧٠م تم تعديل اسمها إلى كلية العلوم والآداب والشريعة في عام ١٩٩٠م	١٩٧١/١٩٧٠م	١٩٧١/١٩٧٠م	٣	١٩٧٠م	١	٤

ومما تجدر إليه الإشارة إلى إن إنشاء هذه الكليات في عاصمتي شطري اليمن (صنعاء وعدن) أدى بالنتيجة إلى التحاق بهذه الكليات إعداد من المحافظات الأخرى المجاورة إلى أن تم تأسيس الكليات بها المتشابة

(١) نفس المرجع ص (٥٨).

(٢) مرجع سابق، تطور التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الإصدار ٢٠٠٧م ص(٢٨).

لنظائرها وهذا ما يبينه تطور التعليم الجامعي بين الأعوام (١٩٧٠- ١٩٩٠م) فالوعي بأهمية التعليم الجامعي أدى إلى توسع تأسيس الكليات في الجامعتين حيث بلغ عددها (١٩) كلية عام ١٩٩٠م منها (٧) كليات علوم تطبيقية و(١٢) كلية علوم إنسانية وفقاً للجدول التالي: (١)

اسم الجامعة	عام ١٩٧٠م			عام ١٩٩٠م			ملاحظات
	تطبيقية	إنسانية	المجموع	تطبيقية	إنسانية	المجموع	
جامعة صنعاء	-	٢	٢	٤	٧	١١	رصد الأستاذ كرامة مبارك سليمان في كتابه إجمالي الكليات التابعة لجامعة عدن بعدد (٩) كليات وليس (٨)
جامعة عدن	-	١	١	٣	٥	٨	
الإجمالي	-	٣	٣	٧	١٢	١٩	

ترونا نوضح تسلسل تأسيس هذه الكليات للجامعتين أن كان بالعاصمة أو المحافظات كالتالي: (٢)

م	جامعة صنعاء	التأسيس	المركز الرئيسي	م	جامعة عدن	التأسيس	المركز الرئيسي
١	كلية التربية (صنعاء)	١٩٧٠م	الأمانة العام	١	كلية التربية العليا	١٩٧٠م	عدن

(١) نفس المرجع ص (٢٨).

(٢) نفس المرجع ص (٢٨) + كرامة مبارك سليمان التربية والتعليم في الشطر الجنوبي (٧٠- ١٩٩٠م) ص(٥٩- ٦٣).

م	جامعة صنعاء	التأسيس	المركز الرئيسي	م	جامعة عدن	التأسيس	المركز الرئيسي
٢	كلية الشريعة والقانون	١٩٧١/١٩٧٠م	الأمانة العام	٢	كلية ناصر للعلوم الزراعية (لحج)	١٩٧٢م	لحج
٣	كلية الآدب (صنعاء)	١٩٧١/١٩٧٠م	الأمانة العام	٣	كلية الاقتصاد والإدارة (عدن)	١٩٧٤م	عدن
٤	كلية العلوم	١٩٧٤/٧٣م	الأمانة العام	٤	كلية التربية	١٩٧٤م	المكلا-حضرموت
٥	كلية الطب	١٩٨٤/٨٣م	الأمانة العام	٥	كلية الطب	١٩٧٥م	عدن
٦	كلية الهندسة	١٩٨٤/٨٣م	الأمانة العام	٦	كلية الحقوق	١٩٧٨م	عدن
٧	كلية الزراعة	١٩٨٥/٨٤م	الأمانة العام	٧	كلية التربية	١٩٧٩م	زنجبار-أبين
٨	كلية التربية بتعز	١٩٨٦/٨٥م	تعز	٨	كلية الهندسة	١٩٧٨م	عدن
٩	كلية التربية بالحديدة	١٩٨٨/٨٧م	الحديدة	٩	كلية التربية	-	شبوة عتق
١٠	كلية التربية بأب	١٩٨٩/٨٨م	إب				
١١	كلية العلوم التطبيقية بتعز	١٩٩١/٩٠م	تعز				

لتوسع نشاط جامعتي صنعاء وعدن في افتتاح الكليات إن كان بالعواصم أو المحافظات الأخرى الأثر الكبير في اتجاهين:

الأول: تخفيف إعداد الطلاب الملتحقين بالمركز وبالتالي إفساح المجال أيضاً لدراستهم في مناطقهم وعواصم محافظاتهم.

الثاني: إيجاد نواة لتأسيس الجامعات الجديدة في عواصم عدد من المحافظات.

نشأة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

لقد مر تطور التعليم الجامعي باليمن بعدد من المراحل وفي البدء، تم تأسيس جامعتي صنعاء وعدن عام ١٩٧٠م وكانت تتبع لوزارتي التربية والتعليم في الجمهوريتين، وبعد قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م انشئت وزارة واحدة للتعليم العالي والبحث العلمي في أول تشكيل وزاري: «لتتولى الإشراف والمتابعة والرقابة على التعليم العالي الجامعي، وتم إلغائها في ١٩٩٣م وتحويل اختصاصاتها إلى وزارة التربية والتعليم، ثم تم إعادة إنشائها مرة أخرى عام ٢٠٠١م» [١]

ويشير الدليل للتعليم العالي إلى أهم أهداف الوزارة «في العمل على تنمية وتطوير الموارد البشرية من خلال إعداد السياسات العامة لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي والإشراف على تنفيذها، وتوفير الدعم والتنسيق لمؤسسات التعليم العالي والإشراف عليها لتحقيق التنمية والوحدة في التعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع». [٢]

---

(١) دليل التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ٢٠١٤/ ٢٠١٥م ص(١٣)

(٢) دليل التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ٢٠١٤/ ٢٠١٥م ص(١٣)

تطور التعليم العالي بعد قيام الجمهورية اليمنية:

بعد قيام الجمهورية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م ازداد الاهتمام بالتعليم الجامعي وإنشاء الجامعات الجديدة حيث ازداد عددها بدلاً عن جامعتين بصنعاء وعدن إلى سبع جامعات وفقاً للجدول التالي:[١]

جامعة صنعاء	جامعة عدن	جامعة تعز	جامعة حضرموت	جامعة ذمار	جامعة إب	جامعة الحديدة	الإجمالي
١٩٧٠م	١٩٧٠م	١٩٩٣م	١٩٩٣م	١٩٩٦م	١٩٩٦م	١٩٩٦م	٧

لقد شكلت الكليات التي تأسست بالمحافظات التي تتبع لجامعة صنعاء وعدن الأساس لتأسيس هذه الجامعات فعلى سبيل الإيضاح فإن:

- كلية التربية بالمكلا والتي كانت تضم تخصصات العلوم والآداب هي أساس ونواة جامعة حضرموت وكانت أهم مصدر لتزويدها بالكادر والخبرات الموجودة المتراكمة بها منذ عملها في إطار جامعة عدن، تم إن هذه الكلية وبعد تأسيس الجامعة أصبحت ثلاث كليات (كلية التربية وكلية العلوم ، كلية الآداب).

- كما إن الكليات للتربية والعلوم التطبيقية والآداب والعلوم الإدارية والتي كانت تتبع جامعة صنعاء شكلت الأساس والنواة لتأسيس جامعة تعز في ١٩ أبريل ١٩٩٣م والتي افتتحت في ١١ أكتوبر ١٩٩٥م.

- أما جامعة الحديدة فإن كلية التربية بالحديدة التي تأسست عام

(١) كتاب تطور التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الإصدار ٢٠٠٧م ص (٢٨).

٨٧/ ١٩٨٨م وكانت تتبع جامعة صنعاء، فهي النواة الأولى لإنشاء جامعة الحديدة والتي تأسست في ١٢ يونيو ١٩٩٦م وتوسعت بعد ذلك قيام كلياتها.

- كما كانت بداية جامعة ذمار والتي تأسست في ٢٤ أغسطس ١٩٩٦م بافتتاح كلية التربية في ذمار في العام الجامعي ٩٠/ ١٩٩١م حينها كانت تتبع جامعة صنعاء وكذا كلية التربية في رداع عام ١٩٩٤م.

ومن أجل تطوير التعليم الجامعي والعالي بالجمهورية اليمنية وتحقيق فعالية وجودة في تنظيمه ورفع مكانته استناداً إلى تجارب البلدان العربية والأجنبية فقد تم إصدار قانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م للجامعات اليمنية ووضع به الأساس القانوني للمهام والواجبات والحقوق وتنظيم إشراف الدولة على تأسيس الجامعات بمختلف أنواعها، كما تأسس على إصدار هذا القانون وبالاستناد عليه عدداً من اللوائح والقرارات المنظمة لعمل الجامعات وعلاقتها بالمجتمع وخارجه، وبالاستناد على القانون أيضاً تم تنظيم تأسيس الجامعات الجديدة وتنظيم التعليم العالي والجامعي، وبذلك ازداد عدد الكليات الجامعية وتوسع قبول الطلاب لها من مختلف مناطق الجمهورية والتنافس في القبول للالتحاق بها من قبل الشباب خريجي المرحلة الثانوية، وفي حين سابقاً تتطلب عملية القبول للدراسة الانتقال إلى المركز فقد أصبح وجود الجامعات بالمحافظات بل وفتح فروع لها بالمديريات عاملاً مساعداً في تسهيل انتظام الطلاب والتحاقهم بالدراسة الجامعية وتخفيف عليهم أعباء النقل بل انتظامهم بالكليات في مواقع

سكنهم، تجدر الإشارة على سبيل المثال: «بأن كلية التربية بعدن شهدت تطوراً كمياً ونوعياً حيث تم التوسع في إعداد المقبولين حتى وصل الأمر إلى (٤٤٧٧) في العام الجامعي ٩٩/ ٢٠٠٠م، كما تم استحداث أقسام وتخصصات جديدة تطلبتها مراحل التطور وازداد عدد أعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة من عشرة مدرسين عند التأسيس إلى (٢٠٥) في العام الجامعي ٩٩/ ٢٠٠٠م» [١]

وفي سياق رفع مستوى التعليم العالي من مساق البكالوريوس إلى مستوى الدراسات العليا، «حيث افتتح أول برنامج للدراسات العليا في قسم التاريخ وكان ذلك في عام ١٩٩٠م، وقد توسعت برامج الدراسات العليا في الكلية توسعاً ملحوظاً حيث شملت كل من أقسام التربية واللغة العربية والانجليزية والفيزياء». [٢]

أما جامعة صنعاء فهي الأخرى: «انطلقت في مطلع الثمانينات بالإضافة إلى منحها الشهادة الجامعية الأولى منذ تأسيسها حيث منحت الشهادات الجامعية العليا من الدبلومات ثم درجة الماجستير والدكتوراه في العديد من التخصصات من معظم الكليات». [٣]

ولكي يتم استبيان التطور الذي شهدته الجامعات من حيث زيادة عدد

---

(١) موقع جامعة عدن على الانترنت.

(٢) نفس المرجع

(٣) كتاب تطوير التعليم العالي- الإصدار ٢٠٠٧م (٢٨).

الكليات والأقسام والتخصصات خلال الفترة بين الأعوام (١٩٧٠ - ١٩٩٠ - ٢٠٠٧م) فإن ذلك يبينه الجدول التالي: [١]

الجامعة	الأقسام والتخصصات ١٩٧٠م			الأقسام والتخصصات ١٩٩٠م			الأقسام والتخصصات ٢٠٠٧م		
	تطبيقية	إنسانية	المجموع	تطبيقية	إنسانية	المجموع	تطبيقية	إنسانية	المجموع
صنعاء	١	٤	٥	١٦	٤٤	٦٠	٣١	١٠٣	١٣٤
عدن	-	١٠	١٠	٨	٤٠	٤٨	١٨	٧٠	٨٨
تعز	-	-	-	-	-	-	١٣	٣١	٤٤
حضرموت	-	-	-	-	-	-	١٧	٣٦	٥٣
الحديدة	-	-	-	-	-	-	١١	٣٣	٤٤
إب	-	-	-	-	-	-	١١	٢٤	٣٥
ذمار	-	-	-	-	-	-	١٢	٢٨	٥
الإجمالي العام	١	١٤	١٥	٢٤	٨٤	١٠٨	١٢٣	٣٢٥	٤٤٨

هذا التوسع في ازدياد الكليات والأقسام والتخصصات بالجامعات كان من نتيجته ازدياد التحاق الطلاب بالجامعات الحكومية بكلياتها وتخصصاتها المختلفة، ويرصد الجدول هذا التطور لنفس الفترة أعلاه (١٩٧٠ - ١٩٩٠م - ٢٠٠٧م) [٢]

(١) نفس المرجع ص (٣٠).

(٢) كتاب تطوير التعليم العالي- الإصدار ٢٠٠٧م ص (٣٢).

الجامعة	الأقسام والتخصصات ١٩٧٠م			الأقسام والتخصصات ١٩٩٠م			الأقسام والتخصصات ٢٠٠٧م		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
صنعاء	١٢١	٤	١٢٥	٣١٥٦٠	٤٦٥٦	٣٦٢١٦	٧٥٧٧٥	٢١٣٧١	٩٧١٤٦
عدن	٩٨	٥٥	١٥٣	٢٢٢٨	١٥٤٦	٣٧٧٤	١٨٣٦٥	٩٥٠٢	٢٧٨٦٧
تعز	-	-	-	-	-	-	١٣١٨٨	١٠٩٢٦	٢٤١١٤
حضرموت	-	-	-	-	-	-	٥٨٠٣	١٨٧١	٧٦٧٤
الحديدة	-	-	-	-	-	-	٨٧٢٤	٥٨٢٠	١٤٥٤٤
إب	-	-	-	-	-	-	٧٠٧٥	٣١٩٥	١٠٢٧٠
ذمار	-	-	-	-	-	-	١٠٦١٨	٢٧٩٠	١٣٤٠٨
الإجمالي العام	٢١٩	٥٩	٢٧٨	٣٣٧٨٨	٦٢٠٢	٣٩٩٩٠	١٣٩٥٤٨	٥٥٤٧٥	١٩٥٠٢٣

مما يجدر الإشارة إليه إنه تم التوسع في الجامعات وكلياتها وأقسامها حيث: «بلغ عدد الجامعات الحكومية والأهلية العاملة حتى عام ٢٠١٠م (٣٠) جامعة منها (٩) جامعات حكومية و(٢١) جامعة خاصة، وتتوزع الجامعات الحكومية وفقاً لتأسيسها على مستويات:

الأول: جامعتان قديمتان (صنعاء – عدن).

الثاني: الجامعات الناشئة بعد عام ١٩٩٠م وهي خمس جامعات (تعز – حضرموت – الحديدة – إب – ذمار).

الثالث: جامعتان جديدتان (عمران والبيضاء انشئت في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٩م». [١]

(١) نفس المرجع.

وفي عام ٢٠١١م انشئت جامعة حجة لتضاف إلى الجامعات الحكومية ليصبح قوام الجامعات الحكومية اليمنية حتى عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥م (١٠) جامعات.

وفي العام الدراسي ٢٠١٧/ ٢٠١٨م انشأت جامعة سيئون كأحد المنشآت الجامعية الحكومية وفي العام الدراسي ٢٠١٨/ ٢٠١٩م أصبحت الكليات التي سابقًا تتبع جامعة حضرموت أساس مكوناتها.

على ضوء هذه المؤشرات المرتبطة بزيادة الجامعات وكلياتها وأقسامها وتطور معدل التحاق الطلاب بها فيمكن رصد عدد الطلاب الخريجين للأعوام الدراسية (١٩٧٤ – ١٩٩٠ – ٢٠٠٦م) وفقًا للجدول التالي: [١]

الجامعة	الأقسام والتخصصات ١٩٧٤م			الأقسام والتخصصات ١٩٩٠م			الأقسام والتخصصات ٢٠٠٦م		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
صنعاء	٧	٢	٩	١٢٨١	٣١٤	١٥٩٥	٧٥٣٩	٢٧٩٥	١٠٣٣٤
عدن	٩٨	٥٥	١٥٣	٦٣٦	١٦٦	٨٠٢	٢٣٩٦	١٤٢٦	٣٨٢٢
تعز	-	-	-	-	-	-	٢٨٩٩	٢٠٥٨	٤٩٥٧
حضرموت	-	-	-	-	-	-	٩١٧	٢٥٠	١١٦٧
الحديدة	-	-	-	-	-	-	١١٤٥	٧٦٠	١٩٠٥
إب	-	-	-	-	-	-	١١١٤	٤١٦	١٥٣٠
ذمار	-	-	-	-	-	-	١١٧٨	٣٢٧	١٥٠٥
الإجمالي العام	١٠٥	٥٧	١٦٢	١٩١٧	٤٨٠	٢٣٩٧	١٧١٨٨	٨٠٣٢	٢٥٢٢٠

(١) تقرير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في الجمهورية اليمنية عام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م ص (٣٣).

نشأة التعليم العالي الجامعي الأهلي:

شجعت الدولة دور القطاع الخاص الأهلي في بناء مؤسسات التعليم المختلفة من مدارس تعليم عام وحتى التعليم العالي الجامعي الأهلي والذي: «تعود البدايات الأولى له بإنشاء الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا التي دشنت عامها الدراسي الأول عام ١٩٩٢م، وقد تطورت لتصبح جامعة العلوم التكنولوجيا عام ١٩٩٤م، وبعدها زاد إقبال القطاع الخاص والأهلي على الاستثمار في هذا المجال». [١]

ولتنظيم التعليم الجامعي الأهلي أصدر مجلس الوزراء: «قانون الجامعات والكليات والمعاهد العليا الأهلية رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥م ولائحته التنفيذية، إذ مثل ذلك نقلة نوعية وخطوة مهمة ومتقدمة في تنظيم عمل الجامعات الأهلية». وقد بلغ عدد الجامعات والكليات الأهلية عام ٢٠٠٧م (١٤) جامعة وكلية أهلية تحتوي على (٥٢) كلية، تضم (٢٠٤) أقسام/ تخصصات منها (٧٧) قسماً تخصصياً علوم تطبيقية و(١٢٧) قسماً/ تخصص علوم إنسانية». [٢]

والجدول التالي يوضح بتفصيلية ذلك:

---

(١) كتاب التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الإصدار عام ٢٠٠٧م ص (٣٦).

(٢) نفس المرجع ص (٣٧).

م	اسم الجامعة	عام التأسيس	نوع وعدد الكليات			نوع وعدد الأقسام/ التخصصات		
			تطبيقية	إنسانية	مجموع	تطبيقية	إنسانية	مجموع
١	جامعة العلوم والتكنولوجيا	١٩٩٢م	٢	٤	٦	١٨	٢٤	٤٢
٢	جامعة الإيمان	١٩٩٣م	-	٤	٤	-	١٤	١٤
٣	الجامعة اليمنية	١٩٩٣م	٣	٣	٦	٦	١٤	٢٠
٤	الكلية العليا للقرآن الكريم	١٩٩٤م	-	١	١	-	٣	٣
٥	جامعة دار العلوم الشرعية	١٩٩٤م	-	٤	٤	-	٤	٤
٦	الجامعة الوطنية	=	٣	٣	٦	١٢	٢٠	٣٢
٧	جامعة سبأ	=	٢	٣	٥	٨	٨	١٦
٨	جامعة الأحقاف	=	١	٣	٤	٣	٧	١٠
٩	جامعة الملكة أروى	١٩٩٦م	٢	٣	٥	٨	٧	١٥
١٠	جامعة الاندلس للعلوم والتقنية	٢٠٠٣م	١	٢	٣	٣	٦	٩
١١	كلية العلوم الإسلامية تعز	٢٠٠٤م	-	١	١	٠	٣	٣
١٢	جامعة المستقبل	=	-	١	١	٠	٣	٣

م	اسم الجامعة	عام التأسيس	نوع وعدد الكليات			نوع وعدد الأقسام/ التخصصات		
			تطبيقية	إنسانية	مجموع	تطبيقية	إنسانية	مجموع
١٣	جامعة العلوم الحديثة	=	١	١	٢	٢	٣	٥
١٤	الجامعة اللبنانية الدولية اليمنية	٢٠٠٦م	٣	١	٤	١٧	١١	٢٨
الإجمالي العام			١٨	٣٤	٥٢	٧٧	١٢٧	٢٠٤

ووفقـاً لمؤشـرات التعليـم في الجمهوريـة اليمنيـة ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م فـإن تطـور مسـار الجامعـات الخاصـة سـار كالتالـي:

- أنشأت (٩) تسع جامعات خلال المدة (١٩٩٢- ١٩٩٦م)
- أنشأت (١٢) اثنا عشرة جامعة خلال المدة (٢٠٠٣- ٢٠٠٩م) [١]

حيث يلاحظ أنه خلال الفترة بين الأعوام (٢٠٠٩- ٢٠١٠م) ازداد عدد الجامعات الأهلية الخاصة بعدد (٧) سبع جامعات وكليات، وفي السنوات بعدها تم ازداد تعداد هذه الجامعات لتصبح قوامها عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥م (٣٧) جامعة[٢]

تقييم المجلس الأعلى لتطور التعليم الجامعي:

في تقريره عن التعليم العالي الجامعي ودور الجامعات أشار إلى: «إنها بوضوح تقوم بمهام منقوصة وجزئية في مجال التعليم الجامعي فقط، ولذا

(١) كتاب التعليم العالي في الجمهورية اليمنية الإصدار عام ٢٠٠٧م ص (٣٧).

(٢) دليل التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ص(١٥٦-١٥٧)

برز التوجه الرسمي للدولة من الناحية النظرية نحو تطوير التعليم الجامعي والذي يتحدد في وثيقين هما:

ورقة اليمن الاستراتيجية ٢٠٢٥م والتي أكدت على ضعف التعليم العالي وأكدت على ضمان ربط التعليم الجامعي بالمجتمع.

استراتيجية تطوير التعليم العالي، وتتبلور أهدافها العامة في أربع مفاهيم هي: الحوكمة، والتنوع، والتمويل، والنوعية (الجودة) وتمثل هدفها الاستراتيجي الكمي في رفع نسبة القيد بالتعليم العالي (الجامعات والتعليم الفني والمهني) من ١٣٪ كما هي في ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م إلى ٣٥٪ من سكان الفئة العمرية (١٨- ٢٤) سنة بحلول عام ٢٠٢٥م». [١]

ومن جانب آخر فقد أشار إلى التطورات الحادثة بالجامعات من حيث ازدياد الكليات بعد خمس سنوات من إقرار هذه الاستراتيجية عام ٢٠٠٥م حيث بلغ عدد الكليات حتى عام ٢٠١٠م نحو (١٨٢) كلية منها (١٠٦) كلية ومركز في الجامعات الحكومية.

تتوزع على النحو التالي: [٢]

كلية التربية	علوم إنسانية	علوم تطبيقية	مركز	الإجمالي	الزيادة في الكليات عن عام ٢٠٠٥م
٣٣	٢٧	٣٥	١١	١٠٦	٧

(١) تقرير المجلس الأعلى للتخطيط، الجمهورية اليمنية ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م.

(٢) نفس المرجع.

أما كليات الجامعات الخاصة فتتوزع على:

كلية إنسانية	كليات علوم تطبيقية	الإجمالي	الزيادة في الكليات عن عام ٢٠٠٥م
٤٧	٢٩	٧٦	٢٧

وفي تقييمه لهذه التطورات الكمية بالتوسع بإنشاء الكليات أشار إلى التالي: «وقد لاحظ التقرير إنه بعد خمس سنوات على اعتماد استراتيجية تطوير التعليم الجامعي غير إنه لا يوجد عملياً أي تطوير ملموس قد حدث في الجامعات، وأن أهم أسباب الاختلالات تتعلق بـ «استيعاب أكبر عدد ممكن من متخرجي الثانوية، وتأثير القرار السياسي المتمثل في زيادة إنشاء الجامعات منذ عام ١٩٩٦م فالتوسع الغير مخطط هو نتاج لهذا العامل التوسع في الجامعات الخاصة كان على حساب جودة التعليم في الجامعات الحكومية في ظل عدم تطبيق أي تقييم لأداء عضو هيئة التدريس في الجامعات الحكومية». [١]

وهذا الواقع بالنسبة لسياسة القبول في الجامعات الوطنية يمكن أن يتم استبيانه في العام الدراسي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م كما هو وارد في التقرير والذي بلغ (٦٧٤٠٠) طالب وطالبة.

يوضحه الجدول أدناه: [٢]

---

(١) نفس المرجع.

(٢) تقرير المجلس الأعلى للتخطيط، الجمهورية اليمنية ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م.

الجامعات		العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م			تقييم عملية القبول في الجامعات
		ذكور	إناث	إجمالي	
جامعات حكومية	تربية	١٠٧٥٠	٥٩٨٢	١٦٦٨٧	التقييم العام: يشير واقع القبول في الجامعات إلى عدم وجود سياسة أو خطة واضحة تطبق فعلاً بحيث تتوافق مخرجات الجامعات مع متطلبات التنمية كماً ونوعاً، وحتى التعليمات التي يضعها المجلس الأعلى للجامعات قبل عملية القبول سنوياً كثيراً ما تتجاوزها الجامعات. تستحوذ جامعة صنعاء على أكثر من ثلث الملتحقين في الجامعات الحكومية، كما تستحوذ جامعة العلوم والتكنولوجيا على أكثر من ٤٠٪ من الملتحقين في الجامعات الخاصة.
	إنسانية	١٥٤٧١	٥٣٦١	٢٠٨٣٢	
	تطبيقية	٨١٦٦	٣٠٠٢	١١١٦٨	
	تعليم مستمر	١٣٤٧	٤٣٥	١٧٨٢	
	المجموع	٣٥٦٨٩	١٤٧٨٠	٥٠٤٦٩	
جامعات خاصة	إنسانية	٨٤٦٦	٣١١٠	١١٥٧٦	
	تطبيقية	٤٢٨٢	١٠٧٣	٥٣٥٥	
	المجموع	١٢٧٤٨	٤١٨٣	١٦٩٣١	

إن مساهمة الدولة في إرساء وقيام مؤسسات التعليم العالي ببناء الجامعات الجديدة وكلياتها وتحديد مساحات كافية لمنشآتها وإن كان ذلك هو الآخر لم يستوفى توفير بعض المتطلبات المتعلقة بتغطية بعض أوجه النشاط الذي يتوسع باضطراد إلا إنه خطوة هامة، كما يحسب أيضاً للقطاع الخاص ورجال الأعمال مساهمتهم في هذا المجال ومنها إنشاء الجامعات الأهلية والخاصة، كما يشارك العديد منهم في مجال توفير الدعم وبناء المنشآت وأعطت لهم الدولة إمكانية المساهمة الفعالة في الإشراف على الجامعات من خلال تأسيس مجالس الأمناء، كما لايمكننا اغفال الدعم الخارجي مساعدات تقدمها الدول العربية في مجلس التعاون ودعمها السخي لتطوير

وبناء البنية الأساسية في عدد من الجامعات وكلياتها وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت. لقد حدثت تطورات عديدة في مجال إنشاء الجامعات والكليات الحكومية والأهلية ليصبح مقدار الجامعات الحكومية (١٠) جامعات، والجامعات الأهلية (٣٧) يرصد آخر دليل للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية للعام ٢٠١٤/ ٢٠١٥م تطورات في مجال إنشاء الجامعات والكليات الحكومية والأهلية، فخلال الفترة ما بعد عام ٢٠٠٧م حيث حينها تعداد الجامعات الحكومية (٧)، فقد ازداد عددها في السنوات اللاحقة ليصل حتى عام ٢٠١١م إلى (١٠) بإنشاء كل من جامعة عمران والبيضاء وحجة.. ويبين الجدول إنشاء الجامعات وعدد الكليات والتخصصات فيها [١]

عدد الكليات والتخصصات في الجامعات الحكومية عام ٢٠١٥/٢٠١٤م

الجامعة	عدد الكليات	تطبيقية	إنسانية	عدد التخصصات	تطبيقية	إنسانية	ملاحظات
صنعاء	١٨	٧	١١	٩٧	٢٩	٦٨	
عدن	١٨	٧	١١	١٢٠	٢١	٩٩	
تعز	٩	٣	٦	٦٦	٢٢	٤٤	
حضرموت	١٤	٦	٨	٥٩	٢١	٣٨	
الحديدة	١٣	٥	٨	٥٤	١٣	٤١	
إب	٨	٤	٤	٤٤	١٥	٢٩	
ذمار	١٠	٥	٥	٣٣	١٧	١٦	

(١) دليل التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ٢٠١٤/ ٢٠١٥م (الملحق رقم (٦) صفحة ١٥٥)

الجامعة	عدد الكليات	تطبيقية	إنسانية	عدد التخصصات	تطبيقية	إنسانية	ملاحظات
عمران	٦	١	٥	٢١	١	٢٠	تأسست عام ٢٠٠٧م
البيضاء	٣	١	٢	١٣	٢	١١	تأسست عام ٢٠٠٨م
حجة	٤	١	٣	٢٠	٥	١٥	تأسست عام ٢٠١١م
الإجمالي	**١٠٣**	**٤٠**	**٦٣**	**٥٢٥**	**١٤٦**	**٣٧٩**	

كما إنه خلال الأعوام الأخيرة أيضاً تم تأسيس الجامعات الحكومية الجديدة الأخرى.

وحيث لم يصدر دليل جديد للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية منذ صدور الدليل عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥م فقد شهدت السنوات الأخيرة منذ عام تأسيس جامعات حكومية جديدة نوجزها بالتالي:

الجامعة	عدد الكليات	تطبيقية	إنسانية	ملاحظات
جامعة سيئون التأسيس ٢٠١٧م	٨	٥	٣	يوجد تفصيل عن الجامعة في الحديث عن جامعة حضرموت
جامعة أبين التأسيس ٢٠١٨م	٦	٣	٣	عدد من الكليات المؤسسة للجامعة كانت تتبع جامعة عدن
جامعة لحج تحت التأسيس ٢٠٢١م	حيث تم إصدار القرار الجمهوري رقم (٨) لعام ٢٠٢١م بتسمية رئيس الجامعة ونوابه مما يعني أن الكليات السابقة التابعة لجامعة عدن ستشكل الأساس للجامعة وستقام الكليات الأخرى الجديدة			

أما في مجال تطور الجامعات الأهلية فهي الأخرى شهدت تطوراً في إعدادها وكلياتها وأقسامها وتخصصاتها حيث بلغت إجمال الجامعات الأهلية حتى العام ٢٠١٤/ ٢٠١٥م (٣٧) جامعة وعدد كلياتها (١٢٨) منها عدد (٥٧)

تطبيقية و(٧١) إنسانية، أما عدد التخصصات فقد بلغت (٦٢٥) منها (٣١١) تطبيقية و(٣١٤) إنسانية، وبصورة عامة فقد بلغت إجمال الجامعات الحكومية والأهلية بالجمهورية اليمنية عام ٢٠١٤/ ٢٠١٥م (١٤٧) جامعة منها (١٠) حكومية و(٣٧) أهلية، وتأسس لعدد منها فروع بمحافظات الجمهورية» [١]

وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد تأسست بمحافظة حضرموت بعاصمتها المكلا في العام الجامعي ٢٠١٧/٢٠١٨م جامعة العرب.

الاهتمام بتأهيل أعضاء هيئات التدريس وتطوير جودة التعليم:

سار إعداد أعضاء هيئات التدريس للجامعات الحكومية بصورة متدرجة ففي البدء اعتمدت الجامعات على إعداد من المدرسين الوافدين من البلدان العربية والأجنبية، ثم ازداد نشاطها في مجال إعداد الكادر التدريسي الوطني، فمثلاً أشرنا سابقاً إلى دور المنظمة اليونسكو في رفد جامعة عدن بأعضاء هيئة التدريس وانطبق ذلك أيضاً على المساعدات التي قدمت أيضاً لجامعة صنعاء، ومع تزايد افتتاح الجامعات وزيادة الكليات والأقسام بها استلزم ذلك زيادة أعضاء الهيئة التدريسية والمساعدة.

والجدول التالي يوضح هذه الزيادة في السنوات عام ١٩٩٠- ٢٠٠٧م:[٢]

---

(١) دليل التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ٢٠١٤/ ٢٠١٥م (الملحق رقم (٧) صفحة ١٥٦

(٢) مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية التعليم مراحله- أنواعه المختلفة للعام ٢٠٠٧/ ٢٠١٠م ص(٨٠).

اللقب العلمي	عام ١٩٩٠م			عام ٢٠٠٧م			غير اليمنيين		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
أستاذ	١٨	-	١٨	١٧٨	٣	١٨١	١٦٢	٩	١٧١
أستاذ مشارك	٥٧	٢	٥٩	٤٦٠	٢٠	٤٨٠	١٩١	١٤	٢٠٥
أستاذ مساعد	٣٧٠	٣٤	٤٠٤	١٧٠٧	٢١٠	١٩١٧	٢٥٤	٣٩	٢٩٣
مدرس	٢٢٢	٥٦	٢٧٨	٦٧٢	١١٤	٧٨٦	٤٥	١٩	٦٤
معيد	٢٥٣	٦١	٣١٤	١٢١٤	٤٥٦	١٦٧٠	٣٦	١٠	٤٦
الإجمالي العام	**٩٢٠**	**١٥٣**	**١٠٧٣**	**٤٢٣١**	**٨٠٣**	**٥٠٣٤**	**٦٨٨**	**٩١**	**٧٧٩**

وبالترافق مع توسع الكليات والأقسام بالجامعات فقد تم ازدياد أعضاء الهيئة التدريسية والمساعدة بالجامعات الحكومية وفقاً ما يبرزها تقرير المجلس الأعلى للتخطيط التعليم لعام (٢٠١٠/ ٢٠١١م) للأعوام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م و ٢٠١٠/ ٢٠١١م وفقاً للملخص التالي. [١]

العام الجامعي	أعضاء هيئة التدريس اليمنيين												
	أستاذ		أستاذ مساعد		أستاذ مشارك		مدرس		معيد		موفد		إجمالي	
٢٠١٠/٢٠٠٩م	ذ	٢٦٠	ذ	٦٦٣	ذ	٢٠٣٢	ذ	٥٨٣	ذ	١٢٥٦	ذ	٩٤	ذ	٤٩٠٣
	أ	١١	أ	٥٧	أ	٢٧٤	أ	٢٠١	أ	٥٢٩	أ	٣٣	أ	١١٠٧
إجمالي	**٢٧١**		**٧٢٠**		**٢٣٠٦**		**٧٨٤**		**١٧٨٥**		**١٢٧**		**٦٠١٠**	

(١) نفس المرجع ص (٧٨).

العام الجامعي	أعضاء هيئة التدريس غير اليمنيين													
	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		مدرس		معيد		موفد		إجمالي		إجمالي عام	
٢٠٠٩/٢٠١٠م	ذ	١٢٩	ذ	١٤٧	ذ	٢٠٩	ذ	١١	ذ	-	ذ	٢٣	ذ	٥١٩	ذ	٥٤٢٢
	أ	١٣	أ	٢٣	أ	٤٧	أ	١٠	أ	-	أ	٨	أ	١٠١	أ	١٢٠٨
إجمالي	١٤٢		١٧٠		٢٥٦		٢١		-		٣١		٦٢٠		٦٦٣٠	

التأهيل للدراسات العليا بالداخل والخارج:

وشكل الاهتمام بالدراسات العليا محوراً أساسيًا في نشاط الجامعات بقيادة وتوجيه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي «وتبين مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية (مراحله، أنواعه المختلفة للعام (٢٠٠٩/ ٢٠١٠م) الملتحقون بالدراسات العليا في الجامعات الحكومية من نحو (١٩٨١) طالبًا وطالبة في عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م إلى (٢٩٧٩) طالبًا وطالبة في العام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م، تحوز جامعة صنعاء على نحو (١٣٣٢) طالبًا وطالبة من إجمالي الملتحقين بما يوازى (٤٤,٧٪)، وتستحوذ جامعة عدن على نحو (٤٠٪) من الإجمالي، بينما النسبة الباقية (١٥,٣٪) لباقي الجامعات الحكومية الناشئة». [١]

أما بالنسبة للمبعوثين للدراسات العليا من الجامعات ووزارة التعليم العالي بالخارج لعامي (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م و٢٠٠٩/ ٢٠١٠م) بحسب الدرجة ومجال التخصص وتغيرهم بين العامين فيوضحه الجدول التالي: [٢]

---

(١) مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية التعليم مراحله- أنواعه المختلفة للعام ٢٠٠٧/ ٢٠١٠م ص(٧٩).

(٢) نفس المرجع ص (٨٠).

جامعات حكومية	العام		(٢٠٠٥- ٢٠٠٦م)			(٢٠٠٩ – ٢٠١٠م)			التغيير بين العامين			
		دبلوم	ماجستير	دكتوراه	مجموع	ماجستير	دكتوراه	مجموع	ماجستير	دكتوراه	مجموع	التغيير ٪
	تربية	-	١٠٢	٢١٥	٣١٧	١١١	١٣٣	٢٤٤	٩	-٨٢	-٧٣	-٢٣,٣
	إنسانية	-	١٦٩	٣١٦	٤٨٥	١٥٣	١٤٠	٢٩٣	-١٦	-١٧٦	-١٩٢	-٣٩,٥٩
	تطبيقية	-	٣٢٠	٣٨٥	٧٠٥	١٨٩	١٨٨	٣٧٧	-١٣١	-١٩٧	-٣٢٨	-٤٦,٥٢
	مجموع	-	٥٩١	٩١٦	١٥٠٧	٤٥٣	٤٦١	٩١٤	-١٣٨	-٤٥٥	-٥٩٣	-٣٩,٣٥

«ويشير التقرير إلى إن هناك ابتعاث في درجة الماجستير تم في تخصصات أصبحت برامجها متاحة في أكثر من جامعة حكومية في اليمن ومن ذلك تخصصات التربية والآداب والقانون والإدارة والعلوم». (١)

أهمية البحث العلمي:

إن تأسيس وزارة التعليم والبحث العلمي عام ٢٠٠١م شكل بداية مرحلة نوعية في مجال تطوير الجامعات اليمنية والنهوض بدورها في سياق المهام المناطة بها في الربط المحكم بين التعليم العالي وصناعة البحث العلمي المتصل بها، وفي هذا السياق فإن قانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م للجامعات

(١) نفس المرجع ص (٨٠)

اليمنية ومن ثم لائحته التنفيذية تؤكد على إن: «البحث العلمي المهمة الثانية بعد مهمة التعليم ولذلك انشأت عمادة لشؤون البحث العلمي في معظم الجامعات وتحت مسمى (نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي، إلا أن التقرير يخلص إلى الاستنتاج إلى: «إنه من النادر إقامة مؤتمر علمي أو ندوة في هذه الجامعة أو تلك لمناقشة مجتمعية وإنمائية». [١]

ورغم كثرة البحوث أو المخرجات التي تقدم لنيل الرسائل العلمية للماجستير أو الدكتوراه إلا أن الاستفادة منها تكاد تنعدم في مجال النشر العلمي، ففي حين تكاثر حملة هذه الرسائل بل ويزداد بالجامعات الألقاب العلمية للأستاذ والأستاذ المشارك والمساعد إلا إننا نجد مساهمة محدودة لحملة هذه الألقاب في إثراء المكتبات بهذا النتاج بل أيضاً نجد محدودية إصدار الكتب العلمية، وهناك مهام أخرى هامة في تطوير المنهاج الدراسي ومخرجاته بالجامعات اليمنية حيث نجد إن العديد من المدرسين لازالوا يستخدموا في عملية التدريس للأساليب القديمة في اعتماد الملازم وتوزيعها على الطلاب بدلاً من تشجيعهم للبحث العلمي في المراجع بالمكتبات ووسائل البحث الحديثة، « فلا زالت هناك ضحالة في المستوى النوعي لإعداد الرسائل العلمية وفي ارتباط مخرجاتها بالواقع ومتطلباته بل في عملية النشر لها إن كان بالجامعات أو المجتمع» [٢]

---

(١) مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية مراحله- أنواعه المختلفة للعام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م ص (٨٨).

(٢) نفس المرجع ص (٨٩).

الدوريات العلمية:

إن ما تم الإشارة إليه سابقاً ينطبق على إصدار الدوريات والمجلات العلمية المحكمة، وهنا من الأهمية بمكان أن يكون لدى الجامعات المطابع الخاصة بها، كما هو موجود مثلاً لدى جامعة عدن للإنتاج العلمي، وأن يكون لها دوريات علمية يتم تداولها بالمكتبات وتشجيع الإنتاج الإبداعي والعلمي ويمكن الإشارة إلى هذا الواقع»: إن معظم هذه الدوريات لا يتسم إصدارها بالاستمرارية ويخلص إن «عدم الانضباط في إصدار الدوريات إنما هو في سياق عدم وجود توجه فعلي للعناية بالبحث العلمي على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي يمثل البحث العلمي جزءاً من تسميتها، وكذلك على مستوى كل جامعة» [١]

وعند طرحنا لهذا المجال الهام لايمكن إلا أن نقيم عالياً جهود بعض الجامعات وأساتذتها في وضع نتائج بحثهم العلمي إن كان إقراره كمقررات دراسية أكاديمية بالجامعات أو نشره لاطلاع المجتمع عليه بالمكتبات العامة، أو المشاركات العلمية بالداخل والخارج في ندوات وورش البحث العلمي الذي نرى أهمية تطوير فعالية الجامعات بقيادة الوزارة بتنظيم دور متنامي لها في تشجيع عقد ندوات وورش عمل حول المناهج، عن البحث العلمي، حول تنظيم العلاقة بين الجامعات والوزارات التعليمية ذات العلاقة وكذا مع القطاع الخاص، وكذا تقييم نشاط الهيئة التدريسية والمساعدة

(١) مراحل التعليم العالي بالجمهورية اليمنية ٢٠٠٧م.

وعملها وغيره من المهام المتصلة بوظيفة وزارة التعليم والبحث العلمي التي أصبحت تملك الإمكانيات من قوانين ولوائح وأدوات تساعدها في مزيد من التطور للجامعات اليمنية ومن هنا أهمية توجيه الاهتمام لتوجيه عمل الجامعات بحيث تحقق جوهر وظائفها الثلاث: «التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، إلا أن خدمة المجتمع غير مفعلة في اليمن، مع العلم إن الجامعات تمثل مورداً ثقافياً كبيراً يجب تسخيره وتوجيه لخدمة المجتمع اليمني». [١]

دور وزارة التعليم والبحث العلمي:

وتضطلع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمهام كبيرة وجسيمة لتطوير التعليم العالي الجامعي والبحث العلمي وكذا إيجاد عمل منظم وقيادي للجامعات وفي مجال التأهيل العلمي وتوفير الإمكانيات وقد أصدرت الدولة عدداً من القوانين واللوائح المنظمة لعمل الجامعات والقرارات الأخرى والتي بينها بتفصيلية كتاب وزارة الشؤون القانونية عام ٢٠١٠م.

كما إن قيادة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تتقدم للدولة باحتياجات التعليم العالي والبحث العلمي حيث أصبح للتعليم العالي مصادرة المالية المتعددة منها التالي:

الموارد المالية التي تم تخصيصها للتعليم العالي والبحث العلمي ومؤسساته المختلفة من الموازنة العامة للدولة والتي أخذت تتزايد على

(١) كتاب وزارة التعليم العالي الإصدار لعام ٢٠٠٧م ص (٥٥ – ٥٦).

نحـو ملحـوظ حيـث ارتفعـت مـن ١٦,١٪ عـام ٢٠٠٢م إلـى ١٨,٧٪ عـام ٢٠٠٤م مـن إجمالـي الموازنـة، وقـد بلغـت الموازنـة المخصصـة للتعليـم العالـي الجامعـي عـام ٢٠٠٧م (٣٧,٦٠٦,٠٠٠,٠٠٠) سـبعة وثلاثيـن مليـار وستمائة وستة ملايين ريال وهو مؤشر لتزايد الاهتمام بالتعليم العالي، كما شكلت نفقات الابتعاث الخارجي للدارسين ما نسبته ٣٧,٥٪ عام ٢٠٠٢م، و٣٤٪ عـام ٢٠٠٤م، و٣٥,٥٪ عـام ٢٠٠٧م مـن إجمالـي النفقـات الجاريـة على التعليـم الجامعـي» [١] حيـث يشـكل التمويـل الحكومـي المصـدر الرئيـس لتمويـل التعليـم العالـي.

«التمويـل الـذاتي ويتمثـل في الرسـوم الرمزيـة للتسـجيل والأنشـطة الطلابيـة والامتحانـات ووثائـق التخـرج، فضـلاً عـن رسـوم النفقـة الخاصـة والنظـام المـوازي الـذي تـم إعـداده مؤخـراً في برامـج الدراسـات الجامعيـة. [٢]

«التمويـل مـن المنـح والهبـات حيـث تمثـل المنـح الخارجيـة في إطـار التعليـم الجامعـي مـورداً ثانويـاً يسـاهم في دعـم جهـود تطويـر التعليـم العالـي، وهنـاك ضـرورة لتنميـة هـذا المصـدر مـن خـلال تنشـيط العلاقـات الثقافيـة مع مؤسسـات التعليـم العالـي في الـدول المختلفـة والمنظمـات الدوليـة والإقليميـة»[٣]

---

(١) كتاب وزارة التعليم العالي الإصدار لعام ٢٠٠٧م ص (٥٥ – ٥٦).

(٢) نفس المرجع.

(٣) مؤشـرات التعليـم في الجمهوريـة اليمنيـة – المجلـس الأعلـى للتخطيـط التعليـم عـام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م ص (٧٢).

ووفقـاً لتقريـر المجلـس الأعلـى لتخطيـط التعليـم مؤشـرات التعليـم في الجمهوريـة اليمنيـة ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م: «بلـغ حجـم الانفـاق الجـاري علـى التعليـم العالـي الجامعـي ومـا في مسـتواه في العـام ٢٠١٠م، نحـو (١ ,٤٧) مليـار ريـال بنسـبة ٨ ,٧٨٪ مـن إجمالـي الانفـاق العـام علـى هـذا القطـاع، والنسـبة الأخـرى وقدرهـا (٢ ,٢١٪) للنفقـات الاسـتثمارية، وقـد ارتفـع الانفـاق الجـاري بنحـو (٣ ,٢٤) مليـار ريـال عـن ٢٠٠٥م وبنسـبة زيـادة بلغـت (٦ ,١٠٦٪)» [١]

(خلاصة)

الجامعات اليمنية والنهوض بتطوير أوضاعها

لا يمكـن تصـور أن تنهـض الجامعـات بدورهـا إلا مـن خـلال المزيـد مـن إرسـاء نظـام المشـاركة الفاعلـة لكافـة مكوناتهـا في تطويـر الجامعـات مـن هيئـات تدريـس أو جهـاز إداري وفنـي بهـا أو الطـلاب بحيـث تصبـح الجامعـات مركـز إشـعاع وسـاحة واسـعة للفكـر والإبـداع والحريـة ومجـالاً حيويـاً لترسـيخ القيـم الديمقراطيـة وتكـون قـدوة يحتـذى بهـا في مجـال انتخـاب القيـادات العليـا لهـا ومثـالاً يحتـذى بـه في مكافحـة الفسـاد المشـترى ويمكـن تحديـد بعـض أهـم اتجاهـات العمـل بالتالـي:

تخطيط وتنظيم العمل بالجامعات وبناء قاعدتها المادية:

يتوقـف علـى عمليـة التخطيـط والتطويـر المنهاجـي والمنظـم لعمـل الجامعـات والارتقـاء بـالأداء التعليمـي مـن خـلال وضـع اسـتراتيجيات واضحـة

(١) مقال للكاتب- صحيفة الوسط العدد (١١٨) الموافق ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م.

للتعليم الجامعي وربط ذلك بمتطلبات المجتمع وإجراء التقييم الدوري للأداء حيث إن ذلك يمكن أن يتم من خلال إتباع أساليب جديدة في وضع المناهج ومتابعة تطبيقها ووضع خطط إعداد الكوادر التدريسية وتنظيم الاستفادة منها إن كان بالعمل بالجامعات أو خارجها، وبعبارة موجزة ربط إنشاء الجامعات والكليات بتلبية متطلبات التنمية وحاجات سوق العمل.

وفي حين إنه يكتسب أهمية التقييم لسير العملية الدراسية وتطبيق المناهج في إطار الجامعات من خلال عقد الندوات وورش العمل فهنا تبرز الأهمية الكبيرة للخطط العامة التي يمكن أن تضعها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وأن تكون مجالاً هاماً وحيوياً في نشاطها ومناقشاتها وأن تطلع مجالس الجامعات بدورها في هذا المجال.

تحسين الأداء العلمي بالجامعات:

إن هذا التحسين للأداء العلمي بالجامعات يرتبط بالإعداد المنظم والمنهاجي لقوام الهيئة التدريسية والمساعدة والكادر الفني المرتبط بالعملية الدراسية، حيث الملاحظ في السنوات الأخيرة ازدياد حملة شهادة الدكتوراه والماجستير إلا إن هذا الجانب رغم أهميته فإنه يتطلب أن يترافق معه عملية تقييم الأداء ومتابعة تطويره بالاستناد على أساليب التعليم الحديثة ووضع خطة متكاملة بذلك من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن جودة التعليم الجامعي وخاصة في ظل إنشاء بالجامعات الأطر القيادية المختصة بذلك.

ومن الأهمية بمكان أن تستوعب خطط التأهيل الأكاديمي الجامعي أيضاً التدريب والتأهيل للجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات من

خلال تنظيم التحاقهم بالدراسات الأكاديمية العليا بالجامعات بالداخل أو خارجها وأن تطلع الإدارات المختصة بالتأهيل والتدريس بدورها في وضع لوائح تنظم عملها وأن يتم الاستفادة من المخصصات المالية المعتمدة في الموازنات، وبالتوافق مع ذلك يمكن عقد الاتفاقيات العلمية والثقافية مع الجامعات الأخرى وإرسال المبعوثين للاستفادة من هذه الخبرات.

وفي سياق البحث عن تطوير الأداء العلمي والأكاديمي بالجامعات اليمنية فهناك أيضاً مشكلات جديدة بارزة حيث برز في السنوات الأخيرة ما يلي:

أولاً: زيادة ارتباط أعضاء هيئات التدريس والمساعدة بالعمل في إطار الجامعات الأهلية وفي حالات على حساب العمل بالجامعات الحكومية، أو في العطاء العلمي، وقلة النشر العلمي والبحثي للأساتذة مما يتطلب التنظيم والترتيب ووضع الأسس القانونية المنظمة لذلك.

ثانياً: عزوف العديد من الذين تم تأهيلهم على حساب الدولة لنيل الدرجات العلمية ومنها الدكتوراة بعد تخرجهم من العمل بالجامعات نظراً لتدني الراتب مقارنة بالدول المجاورة، وبالتالي افتقاد الجامعات للعديد من أعضاء هيئة التدريس المؤهل علمياً للعمل بالوطن.

تطوير الأداء الإداري بالجامعات:

إن جانباً حيوياً في مجال رفع وتطوير الأداء الإداري بالجامعات استناداً إلى قانون الجامعات ولائحته التنفيذية وتعديلاتها يتعلق بالاختيار النوعي لرؤساء الجامعات والمشهود لهم بالكفاءة العلمية المؤهلة والخبرات الإدارية

والقدرات القيادية ومن غير المرتبطين بمهام خارجية تعيق قيامهم بإشرافهم المنتظم على العمل، ومن جهة أخرى الاهتمام الأكبر بالعمل الداخلي اليومي بالجامعات وتنشيط دور القيادات الجامعية في العمل الميداني مع الكليات وايجاد دور فاعل لمجالس الجامعات واللقاءات بالعمداء واللجان الاختصاصية الأخرى ولجان شؤون العاملين بانتظام أعمالها جميعاً، والتقييم لأداء الجهاز الأكاديمي والإداري وايجاد توازن في تلبية احتياجات العاملين بالجامعات (هيئات تدريسية، جهاز إداري وفني- طلاب) وتنظيم ضبط الصرف من الحساب الخاص ليصب في أساسه لتطور العملية التعليمية وتنظيم الخدمات للطلاب في دراستهم وسكنهم وأيضاً علاجهم وغيرها من الخدمات الأساسية في إطار الجامعات.

رفع دور الطلاب بتنظيم مشاركتهم الفاعلة بالجامعات:

إن العملية التعليمية بالجامعات تهدف في الأساس إلى إعداد كادر خريج مؤهل معطاء لوطنه، ومن هنا فإن الدراسة بالجامعات مجال حيوي لتطوير إبداعات ومهارات الطلاب وإعدادهم للحياة العملية ففي دراسة قدمت إلى أعمال المؤتمر الخامس بكلية التربية بجامعة البحرين حول جودة التعليم الجامعي المنعقدة من ١١- ١٣ أبريل ٢٠٠٥م خلص أ. د. محمد خيران الفوال (كلية التربية بجامعة دمشق) إلى عدد من المقترحات التي تضمنت (إعطاء أهمية أكبر لموضوع مشاركة الطلاب في إدارة مؤسسات التعليم العالي، واعتبار مشاركة الطلاب في تقويم العملية التعليمية أحد المعايير التي يقاس على أساسها مستوى جودة التعليم في الجامعات والمؤسسات

التعليمية العربية) وواقع الأمر فإن مشاركة الطلاب في إطار الجامعات اليمنية لازالت دون المستوى المطلوب بل نجد أن عدداً من القيود والكوابح المقيدة للحركة النقابية الطلابية ومنها عدم الاستماع إلى آرائهم حول سير العملية الدراسية والتعليمية بالجامعات وازدياد معاناتهم وتظلماتهم عن سياسة القبول والرسوم التي تزداد عليهم عاماً بعداً آخر وكذا أوضاعهم السكنية والغذائية وأمور نقلهم للدراسة إلى آخره تزداد تعقيداً.

فبالعودة إلى قانون الجامعات رقم (١٧) لسنة ١٩٩٥م وتعديلاته نجد إن المواد (٤٧ – ٤٨) التي تنظم (تشكيل مجلس شؤون الطلاب) بالجامعات لاتنص على تمثيل الطلاب في قوام هذا المجلس المختص بشؤونهم، بل إن القانون لايعطى الحق لمشاركة الطلاب واتحاداتهم في تمثيلهم وحتى كمراقب في أعمال مجالس الجامعات وأن تم مؤخراً مثل هذا الاشتراك بقرار من مجلس جامعة حضرموت كمراقب، فكيف يستطيع الطلاب على ضوء ذلك أن يساهموا في تقييم العملية الدراسية منهاجاً وتطبيقاً وأداء في إطار التعليم الجامعي المناط به إعداد الطلاب للمساهمة في إدارة المجتمع وقيادته، من الأهمية بمكان إيجاد تغييرات جوهرية في هذا المجال بتنظيم مشاركة فاعلة للطلاب في مناقشة دورهم وتطوير مكانتهم في الجامعات ونشاطاتها المختلفة، وليس فقط في إقامة أسابيع النشاطات السنوية ولكن في اتخاذ القرار والعمل المشترك بالجامعات.

حرمة الجامعات والحرية الأكاديمية بها:

إن القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٥م للجامعات اليمنية يؤكد على (الحرية

الأكاديمية وحرية البحث العلمي مكفولة وللجامعات حرسها الخاص) و(يحظر تواجد الأمن والأفراد المسلحين في الحرم الجامعي إلا بطلب وموافقة رئيس الجامعة)، وهذه الصلاحية في حالات عديدة استخدمت في غير أهدافها وبما لايتوافق مع القانون حيث وجد في بعض الجامعات تواجد له بما لايتوافق مع القانون مما يزيد من تكبيل للحريات الأكاديمية مما يتطلب العمل بأن يكون للجامعات حرسها الخاص المدني.

الآفاق:

إن الآفاق لتطوير الجامعات اليمنية يتمثل في مزيد من التنظيم لواقع عمل الجامعات واتصالها بالمجتمع، وكذا دورها في مجال البحث العلمي وتطوير مخرجات التعليم وإيجاد ارتباط أكبر بين الجامعة والمؤسسات ذات العلاقة بالتعليم والقطاع الخاص من خلال تشجيع الاختراع في خدمة المشاريع التنموية والتطويرية وفي جانب آخر فإن ازدياد الجامعات والتخصصات يتطلب التفكير الجدي في إمكانية دمج بعض التخصصات المتشابهة بل وأيضاً إمكانية بحث إيجاد جامعات نوعية، كمثال ايجاد جامعة للآداب والعلوم الإنسانية، وجامعة أخرى للعلوم والتكنولوجيا، حيث تتوفر إمكانيات لمثل هذا التطوير التخصصي في أكثر من مجال ففي محافظة حضرموت توجد الظروف التي ممكن أن تسمح بتقسيم جامعة حضرموت إلى جامعتين او أكثر، جامعة للعلوم وأخرى للآداب مثلاً أو الاتفاق على شكل التأسيس التخصصي، كما إن التطور النوعي لعمل الجامعات يتطلب الارتقاء بالأداء الأكاديمي للتخصصات المتشابهة بعقد

الندوات وورش العمل، والتفكير في إيجاد قاعدة بيانات موحدة للجامعات ومراكز بحثية، وتأسيس مطابع للجامعات للنشر لمطبوعاتها، وتدارس تطوير دور أعضاء هيئات التدريس بالجامعات في مجال التطوير النوعي والتعامل مع البحث العلمي والاهتمام به وتطبيقاته، كما إن دور الجامعات في المجال الثقافي تسوده القصور فهناك أهمية كبيرة للاهتمام بهذا المجال المساعد على تنمية قدرات الطلاب وربطهم بالمجتمع، وزيادة دور الجامعات في مجال تطوير المؤسسات الثقافية والإبداعية بالمجتمع، وهناك أهمية كبيرة أيضاً للاهتمام بنشاط الكليات التطبيقية بالجامعات وخاصة في مجال مدها بالإمكانيات للتكنولوجيا الحديثة وتحقيق قدراً في دورها للبحث عن الحلول للمشكلات التي تواجه تطور المجتمع، وكذا دورها في الاستشارات العلمية لقيادات الدولة المختلفة هذا من خلال إن الدولة تسعى إلى الاهتمام بالعلم والاستفادة من التطور الجاري في العالم في هذا المجال وبالنهضة والتطور للبلدان التي أحرزت تقدماً في مجالات الاقتصاد والثقافة.

وهناك أهمية كبيرة لأن تطلع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الأعلى للتعليم بإعطاء اهتمام أكبر لمستوى جودة التعليم الجامعي ووضع خطط للتأهيل الأكاديمي والنوعي وكذا تطوير مضمون ومحتوى المناهج الدراسية، وفي اتجاه آخر فهناك مسألة أخرى هامة تتعلق بأداء القيادات في رئاسة الجامعات والكليات والمراكز عن طريق انتخاب لها الأكفاء والأجدر وفقاً لنظام يتفق مع المعايير العلمية للجامعات وإجراء التغيرات التي تخدم هذا الأداء الإداري الواردة في مدخل الكتاب،

وبالتناسب مع ما تم وضعه من مهام للآفاق لتطوير الهيئات فهناك توضع أيضاً مسألة تطوير الأوضاع الإدارية والمالية وأنظمة التعيين للكوادر في الجامعات، وإيجاد خطط لتنويع المصادر المالية للجامعات بحيث تحقق نوعاً ما تغطية بعض جوانب نشاطها إن كان في مجال وضع اتفاقيات عمل مع المؤسسات أو القطاع الخاص بل إيجاد مؤسسات مثلاً للطباعة والنشر ومشاريع في المجال الاقتصادي الاستثماري (مزارع – قاعات للمعارض – وغيرها) من مجالات الاستثمار.

وهناك إمكانية أيضاً للاستفادة من الموارد الجديدة إن كان في مجال النفقة أو التعليم الموازي أو موارد التعليم المستمر وكذا الدراسات العليا للتفكير في تغطية بعض نفقات مشاريع تدر دخلاً للجامعات كما إن جزءاً هاماً يتعلق بالتطوير النوعي لعمل الجامعات يتصل بدور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بمتابعة تحقيق على الواقع القوانين واللوائح المنظمة لعملها، وخاصة إنه قد تم إصدار العديد منها والعمل على إعادة تنظيمها بما يتوافق مع التغيرات الجارية في هذا المجال القانوني منذ إصدار قانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م للجامعات اليمنية واللوائح والقرارات الأخرى بحيث يتحقق من خلاله التطوير المنظم والمنهاجي للأداء الإداري والإشراف على عمل الجامعات وفي إطار هذا المجال تطوير محتوى القوانين واللوائح ويتقدم الكاتب بمساهمة متواضعة في هذا المجال في الفصل الثالث من الكتاب بإعداد دراسة مقارنة عن أوضاع الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية وفقاً للعنوان الذي حددناه للكتاب.

الفصل الثالث

الجهاز الإداري والفني المساعد في الجامعات اليمنية الحكومية (دراسة مقارنة)

- ⋆ تعريف الجهاز الإداري والفني وهيكلته
- ⋆ التناسب بين وضع الجهاز الإداري وأعضاء هيئات التدريس قبل إصدار قانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م للجامعات اليمنية
- ⋆ الوضع بعد إصدار القانون للجامعات اليمنية
- ⋆ كيف تم التعامل مع هذا الواقع؟.
- ⋆ النتائج المترتبة على هذا الواقع.
- ⋆ أهمية المادة (٥٩) المعدلة لقانون الجامعات.
- ⋆ صرف بدل غلاء معيشة للعاملين بالجهاز الإداري والفني
- ⋆ دور مجلس تنسيق النقابات للعاملين.
- ⋆ اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م.
- ⋆ أثرها على أوضاع الجهاز الإداري والفني.
- ⋆ الاستراتيجية الوطنية للأجور وتطبيقاتها لأعضاء هيئة التدريس والجهاز الإداري.
- ⋆ أهمية قانون التعليم العالي وصدور اللائحة المنظمة للجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات الحكومية.

الفصل الثالث

الجهاز الإداري والفني المساعد في الجامعات اليمنية الحكومية (دراسة مقارنة)

هناك في إطار الجامعات وتطورها جناحان أساسيان في هيكليتها يتحقق من خلالها تكامل عملها وترابطها النهوض بأوضاع الجامعات اليمنية، فهناك الأهمية الكبيرة للهيئة التدريسية والمساعدة المقتدرة وكذا الجهاز الإداري والفني المساعد الفاعل وكباحث ومتابع ومشارك في إطار العمل بجامعة حضرموت وأيضاً من خلال مساهمتي المتواضعة في أعمال نقابة العاملين بها، وكذا مجلس تنسيق النقابات بالجامعات اليمنية الحكومية فقد عشت واقع التعامل في إطار الأنظمة والقوانين الصادرة مع هذا الواقع وخاصة في مجال الحقوق والواجبات وأدى ذلك إلى متابعتي المنتظمة لهذه الأوضاع والتعبير عنها بوسائل مختلفة منها مسألة النشر بالصحافة حول معاناة العاملين بالجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية، حيث نشرت بالصحافة الوطنية التالي:

- **الموضوع الأول**: موظفو الجامعات واقع حالهم اليوم بصحيفة الأيام ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٣م العدد (٤٠١١) ص(٧).
- **الموضوع الثاني**: الجامعات اليمنية والنهوض بتطوير أوضاعها، صحيفة الوسط ٢٠سبتمبر ٢٠٠٦م العدد (١١٨) ص(١٠).
- **الموضوع الثالث**: موظفو الجامعات في ميزان العدل والمساواة المختل، صحيفة الأيام ١٧ يونيو ٢٠٠٧م العدد (١٥٢١).

وبعدها واصلت البحث والاطلاع الأكثر على القوانين والقرارات الصادرة في عدد مجالات الحقوق والواجبات لكل من قطاعي هيئة التدريس والجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية، وبالاستفادة من كل هذه المصادر أعددت هذا الفصل (أو البحث) بعنوان (الجهاز الإداري والفني المساعد في الجامعات اليمنية الحكومية -دراسة مقارنة-) وأترك لكم مسألة النظر والتنظيم وأيضاً ما تم تحقيقه في هذا المجال، بما يمكن تصنيفه بأنه دراسة مقارنة.

أولاً: تعريف الجهاز الإداري والفني وهيكلته:

يتكون الجهاز الإداري والفني بالجامعات من كافة العاملين الذين يمارسون أعمال فنية وإدارية مساعدة لإنجاح العملية الدراسية من غير أعضاء هيئات التدريس، ويتسم عملهم بانهم الاطار والمنظم والمساعد للمدرسين في علاقتهم بالطلاب من حيث توفير الإمكانيات لعملهم في القاعات أو المكتبة أو المختبر أو في مجال التسجيل والأمور الأخرى المالية وغيرها.

يصنف تقويم جامعة الأزهر ١٤٠٢هـ- ١٩٩٢م ذلك بما يلي: «يعتبر الهيكل التنظيمي للجامعة أحد جانبي الكيان الجامعي، حيث يضم الكيان الجامعي جانبين متلازمين في منظومة واحدة:

«أولهما: الجانب الأكاديمي المتعلق بالعملية التعليمية البحثية وهو أساس بنيان الجامعة وموضوعها الرئيسي الذي تعمل على تحقيق أهدافه ويمارس الأساتذة المتخصصون ومعاونوهم من أعضاء هيئة التدريس الآخرين هذا الجانب

على جميع مستويات الجامعة بدءاً من مجلس القسم حتى مجلس الجامعة.

وثانيهما: هو الجانب الإداري والفني وهو الجانب المنوط به ممارسة الأنشطة الإدارية بالجامعة على مستوى إدارتها العامة وأجهزتها المتخصصة، وكذا على مستوى الكليات وأقسامها، كما أنه يهيئ المناخ الملائم لأداء الجامعة لرسالتها التعليمية البحثية، ويتولى هذا الجانب الإداري الأكاديميون والإداريون معاً، وعلى ذلك فالهيكل التنظيمي للجامعة يوضح مجموع الإدارات والأقسام والوحدات التي تقوم بالأنشطة المختلفة للجامعة، ثم مجموعة الوظائف التابعة لكل إدارة بأقسامها ووحداتها». [١]

أما جامعة صنعاء فإنها تحدد هذه المهام والهيكلية بالتالي: «يتحدد في إعداد وتأهيل الكادر الوطني ورفد مؤسسات الدولة بمتطلبات أعمالها بذلك، وتحدد هذا النشاط بأنه ينقسم إلى نوعين:

١) نشاط أكاديمي تعليمي يتعلق بالمدرسين والطلاب.

٢) نشاط فني إداري تنفيذي مساعد.

والنشاطين مرتبطين ارتباطاً وثيقاً وكل منهما يكمل الآخر إذ أن وظائف هيئة التدريس لا يمكن لها تحقيق الأهداف المرجوة منها والقيام بأداء مسئولياتها وواجباتها بصورة إيجابية وفاعلة ما لم تكن هناك وظائف تنفيذية مساعدة تعمل على إنجاح العملية التعليمية في الجامعة وتحقق أهدافها». [٢]

---

(١) تقويم جامعة الأزهر الصادر عام ١٩٩٢م

(٢) (٢) رسالة رئيس جامعة صنعاء إلى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات رقم

التناسب بين وضع الجهاز الإداري والفني وأعضاء هيئات التدريس قبل إصدار القانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م:

يشير تقرر مجلس تنسيق نقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية الموجه للأخ/ نبيل شمسان وزير الخدمة المدنية والتأمينات عام ٢٠١١م إلى إن الوضع في سلم الرواتب والامتيازات قبل قيام الجمهورية وفي أعوامها الأولى (١٩٩٠- ١٩٩٤م) فيه نوعاً من التقارب وخاصة في الثلاث السنوات الأولى، بل أن رواتب شاغلي وظائف الإدارات العامة والإشرافية كانت تفوق مرتب عضو هيئة التدريس (الأستاذ المساعد) والفارق يكمن في المزايا الأخرى لأجور ساعات التدريس الزائدة، أجور ما يزيد عن المعدل لتصحيح دفاتر الامتحانات.

الوضع بعد إصدار قانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م للجامعات اليمنية:

إن إصدار قانون موحد ينظم العمل بالجامعات اليمنية بدلاً عن قانونين سابقين لكل من جامعتي صنعاء وعدن يعد مكسباً هاماً في تنظيم التعليم العالي بالجمهورية اليمنية وينظر له بأنه تحول نوعي إلا إنه من ناحية أخرى فقد وجدت في فصوله ومواده بعض الاختلالات في النظرة لمكونات العملية التعليمية بالجامعات من (هيئات تدريسية – وجهاز إداري وفني) وحتى نستبين ذلك نوضح بعض النقاط التي نعتقد أنها جوهرية منها:

(٣٣٠٥) بتاريخ ٢٣/ ٧/ ١٩٩٧م.

أولاً: لانشك مطلقـاً في أهميـة دور ومكانـة أعضـاء هيئـات التدريـس للجامعـات، إلا إن مـا يلاحـظ فـإن القانـون أفـرد لهـا عنوانـاً (فصـلاً) كامـلاً مـن المـادة (٣٦ إلـى ٤٤) مـن مـواد القانـون في ظـل إنـه ممكـن اختزالهـا ووضعهـا في مـادة واحـدة، بحيـث يحيـل تفصيـل هـذه المهـام للائحـة التنفيذيـة للقانـون.

ثانيـاً: مـا أوضحنـاه في أولاً مـن ملاحظـات أشـارت لـه المـادة (٥٨) في القانـون (البـاب الخامـس- أحكامـة عامـة)، حيـث ورد فيهـا مايلـي: «يكـون لأعضـاء هيئـة التدريـس ومسـاعديهم في الجامعـات الخاضعـة لأحـكام هـذا القانـون نظـام وظائـف وأجـور الـخ».

ثالثـاً: أمـا الجهـاز الإداري والفنـي بالجامعـات اليمنيـة فـإن القانـون خصهـم فقـط بالمـادة (٥٩) والـوارد فيهـا التالـي: «يصـدر الهيـكل التنظيمـي والإداري للوظائـف الفنيـة والإداريـة في الجامعـة بقـرار مـن رئيـس الجامعـة بنـاء علـى موافقـة مجلـس الجامعـة».

ولتوضيـح الفـارق الكبيـر في مضمـون المادتيـن (٥٨) الخاصـة بأعضـاء هيئـات التدريـس، والمـادة (٥٩) للوظائـف الفنيـة والإداريـة بالجامعـات والتعامـل معهـا في إطـار القانـون بيـن نفـس المادتيـن.

المادة (٥٨) بالقانون المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس	المادة (٥٩) بالقانون عن الجهاز الإداري والفني بالجامعات
وردت بالقانون كالتالي: (يكون لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات الخاضعة لأحكام هذا القانون نظام وظائف وأجور يكون بالمعادلة لنظام وظائف وأجور الكادر العام للخدمة المدنية مع مراعاة منحهم البدلات المناسبة لطبيعة الأعمال الأكاديمية التي يقومون بها كما يجب أن يشتمل ذلك النظام على الأحكام المتصلة بالواجبات والتطورات والتعيين والترفيع والنقل والندب والإعارة والرعاية والتعويضات وانتهاء الخدمة وغير ذلك من الأحكام المتصلة بالوظيفة ويصدر بذلك النظام قرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء بناء على عرض المجلس الأعلى ويجوز أن تتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون أحكام ذلك النظام	وردت هذه المادة بالقانون كالتالي: (يصدر الهيكل التنظيمي والإداري للوظائف الفنية والإدارية والمالية في الجامعة بقرار من رئيس الجامعة بناء على موافقة مجلس الجامعة).

إن الاستنتاج الأساسي إن قانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م من خلال مواده العديدة وخاصة المادتين (٥٨) و(٥٩) شرع للتمايز الوظيفي والتعامل في إطار الحقوق والواجبات في إطار جسم الجامعات والذي من الأهمية أن ينظر له كإطار جامع وموحد بغض النظر عن الامتيازات للوظيفة وشاغلها، وأبرز مؤشرات هذا التعامل تأكيده في المادة (٥٨) لأعضاء هيئة التدريس بوضع نظام وظائف وأجور بهم خاصة.

أما الجهاز الإداري والفني المساعد فأحال موضوعه إلى رئاسة الجامعات، وهذا ينافي الوحدة للعمل في إطار مؤسسة جامعية واحدة ويمكن القول إن القانون في مادتيه أوجد شرخ كبير في إطار الحقوق والواجبات، وأهم الملاحظات التي يمكن إيرادها على هذا الجانب التالي:

أولاً: اتسم القانون في مواده بأنه قانوناً لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات، حيث أغفل في مواده حقوق وواجبات الجهاز الإداري والفني المساعد أحد أهم مكونات الجامعات.

ثانياً: هذا القانون شرع للفصل في الوظيفة الجامعية فهو يعترف في ثناياه لأعضاء هيئات التدريس بالحقوق ويؤكد على وضع لها نظام أجور خاص، بل تتضمن المادة (٥٨) جعل هذا النظام يفوق في أهميته اللائحة التنفيذية المفسرة للقانون حيث ورد فيه (يجوز أن تتضمن اللائحة التنفيذية لهذا القانون أحكام ذلك النظام).

وحدد القانون في مادته (٥٩) مكانة الجهاز الإداري والفني المساعد بأن لاتتعدى إطار الجامعة وبالتالي التعامل معهم بنظام الخدمة المدنية، دون أن يتم التعامل معهم كجزء من مكونات التعليم العالي (الجامعات) في إطار نظام موحد للحقوق والواجبات وإن ما حدث هو بخلاف كافة القوانين للجامعات ومنها العربية التي توضع نظام موحد للحقوق والواجبات ويتبعه نظام آخر للامتيازات الوظيفية، بل أيضاً نظام الوزارات في إطار الجمهورية اليمنية.

كيف تم التعامل مع هذا الواقع؟

إن هذا الواقع في المجال القانوني بإصدار هذا القانون أوجد مشكلات جديدة في مجال العمل بالجامعات ومنها ما شرعه في التمايز الغير منطقي والسليم في الحقوق والواجبات بين أهم مكوناتها (هيئات التدريس، وجهاز إداري وفني مساعد)، حيث شكل الأساس لمعاناة العاملين في الجهاز

الإداري والفني وتهميشهم والانتقاص من مكانتهم وهم يعملون في أعلى سلم تعليمي بالجامعات.

لقد بدأ التململ والتحرك لأجل تقويم هذا الوضع في إطار جامعة صنعاء حيث أبدى العاملون تذمرهم ومطالبهم بإصلاح هذا الخلل، واضطلعت جامعة صنعاء ورئيسها أ. د. عبدالعزيز المقالح مع نقابة العاملين برئاسة الأخ أ.علي محمد الحبشي بدور بارز في متابعة الجهات ذات الاختصاص في الرئاسة ومجلس الوزراء من أجل تصحيح الوضع، فقد تم توجيه أ. د. عبدالعزيز المقالح رئيس جامعة صنعاء مذكرة رقم (٣٣٠٥) بتاريخ ٢٣/ ٧/ ١٩٩٧م الخاصة بإنشاء بدل مخاطر وبدل ترغيب للعاملين بجامعة صنعاء، أثمرت تشكيل لجنة مشتركة من الجامعة ووزارة الخدمة المدنية والتأمينات وأدت بالنتيجة بدلاً عن تطبيق هذا الاستحقاق إلى النأي عنه وتقديم مقترح آخر إلى مجلس الوزراء بصرف بدل تشجيع وخاص بنسبة ٨٠٪ من الراتب الأساسي إلا أن مجلس الوزراء صادق بقراره الصادر في ٢٤ أكتوبر ١٩٩٨م رقم (٢٣٣) على منح العاملين بالجهاز الإداري والفني بالجامعات الحكومية بدل جامعة وبدل امتحانات وتنسيق بنسبة ٥٠٪ ابتداء من أكتوبر ١٩٩٨م من الراتب الأساسي.

إلا أنه في اتجاه آخر فقد صدر القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٩٧م بتعديل المادة (٥٨) من قانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م للجامعات وبعدها في ٣٠ ديسمبر عام ١٩٩٨م صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣٨) بشأن نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية تطبيقاً لهذه المادة المعدلة بالقانون، وشكل هذا القرار نقلة نوعية جديدة في أجور أعضاء

هيئة التدريس وبدلاتهم المختلفة وأن يتم العمل به بدءاً من أكتوبر ١٩٩٨م.

ولأجل التوضيح أكثر لهذه التطورات النوعية في تطبيق القانون والامتيازات المرتبطة بها نوضح في الجدول أدناه واقع الأجور بالتناسب مع القرارين لمجلس الوزراء أن كان لأعضاء هيئات التدريس أو الجهاز الإداري والفني المساعد.

قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٨) لسنة ١٩٩٨م حول نظام الأجور الهيئات التدريس ومساعديهم	قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٩٨م بالبدلات للعاملين بالجهاز الإداري والفني
المرتبات والبدلات المادة (٦) تحدد المرتبات الأساسية والعلاوات لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات وفقاً للآتي: زيادة الراتب الأساسي من الوضع الحالي بمقدار ٥٠٪ اعتباراً من سبتمبر ١٩٩٨م وحتى ديسمبر عام ٢٠٠٠م. تستحق البدلات المالية التالية لأعضاء هيئة التدريس بواقع ٢٠٠٪ من الراتب الأساسي المحدد في الفقرة (أ) أعلاه وتتوزع هذه البدلات على النحو التالي: ١٥٠٪ بدل تعليم عالي ٣٠٪ بحث علمي ٢٠٪ مواصلات وتتضمن اللائحة مزايا أخرى متنوعة من البدلات التفصيلية بما يشبه في مضمونها اللائحة المالية	أما القرار لمجلس الوزراء الخاص بالبدلات للجهاز الإداري والفني فقد تضمن التالي: منح العاملين في الجهاز الإداري والفني بالجامعات بدل تشجيع وخاص ٥٠٪ من الراتب الأساسي على أن يتم اعتباراً من أكتوبر ١٩٩٨م- وفقاً للتالي: بدل جامعة ٣٠٪ بدل امتحانات وتنسيق ٢٠٪ بالنسبة للعاملين اقتصرت الزيادة على هذه البدل فقط، وهي أقل من المقترح المقدم من جامعة صنعاء ووزارة الخدمة المدنية بصرف بدل بمقدار ٨٠٪ من الراتب كما إنها أقل من البدل منه تم اعتماده من الدولة للمدرسين بالتعليم العام ومقداره ١٠٠٪ من الراتب.

عند اطلاعي على الكتاب الصادر من وزارة الشئون القانونية أكتوبر لعام ٢٠١٠م عن تشريعات التعليم العالي، وجدت فيها إبراز لقرار مجلس الوزراء الخاص ببدل العاملين بالجهاز الإداري والفني ٥٠٪ في الصفحة (٥٥٣)، ولم يشر هذا الكتاب من قريب أو بعيد إلى محتويات قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٨) لعام ١٩٩٨م حول نظام الأجور لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات

وأعتقد إنه يوجد من الأسباب الكثيرة المتعلقة بعدم إبراز هذه اللائحة التي اتسمت في ثناياها بالنظام المالي أكثر منها بالواجبات والحقوق، وربما إن إبرازها سيسبب مشكلات أخرى.

النتائج المترتبة على هذا الواقع:

ازداد ضغط نقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية على رؤساء الجامعات لأجل ايجاد تغيير في القانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م لصالح الجهاز الإداري والفني المساعد وخاصة بعد إصدار مجلس الوزراء قراره المعدل للمادة (٥٨) الخاصة بأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وأيضاً اللائحة بالأجور والمكافآت وفي اتجاه بداية التجاوب مع هذه المطالب تم اعتراف رؤساء الجامعات في رسالتهم الموجهة للأخ د. عبدالكريم الإرياني رئيس مجلس الوزراء عام ١٩٩٩م والتي ورد فيها: (إن تعديل القانون اغفل الجانب الإداري والفني واقتصر على معالجة الجانب الأكاديمي مما أثر سلبياً على سير الأعمال في الجامعات وزيادة في الفجوة بين الجهازين الأكاديمي والإداري، وانطلاقاً من المصلحة العامة للجامعات وحرصاً منا على النهوض والتجديد في أداء الجامعات كي تستطيع الوصول إلى مستوى التعليم النوعي المطلوب تم تأييد التعديلات من الجامعات وقدمت إلى وزارة الشئون القانونية بمذكرة رقم (٦٣٥٢) بتاريخ ٤/ ١٢/ ١٩٩٩م، ولم يمضى وقتاً طويلاً حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء قراره بالقانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠م بإجراء تعديل في المادة (٥٩) من قانون الجامعات رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م لتكن صياغتها كالتالي: (يساعد رئيس الجامعة ونوابه

والأميـن العـام في تنفيـذ السياسـة العامـة للجامعـة جهـاز إداري وفنـي يتحـدد حجمـه وهيكلـه واختصاصاتـه وصلاحياتـه وفقـاً لـكادر خـاص بهـم تنظمـه اللائحـة التنفيذيـة لهـذا القانـون).

ونـرى مـن بـاب الاحاطـة تبيـان التعديـلات الجوهريـة التـي تمـت في قانـون الجامعـات وخاصـة المـواد (٥٨) و(٥٩) وفقـاً للجـدول أدنـاه:

مادة (٥٨) معدلة خاصة بأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات	مادة (٥٩) معدلة خاصة بالجهاز الإداري والفني بالجامعات
أولاً: صـدر تعديـل هـذه المـادة بالقانـون رقـم (٣٠) لسـنة ١٩٩٧م **ثانياً: محتويات التعديل** ورد في المـادة المعدلـة (٥٨) بالنسـبة لأعضـاء هيئـة التدريـس التـالي: (يكـون لأعضاء هيئـة التدريس ومسـاعديهم في الجامعات الخاضعـة لأحكام لهذا القانـون نظـام خـاص للوظائـف والأجـور مـع مراعـاة منحهـم البدلات المناسـبة لطبيعـة الأعمال الأكاديميـة التـي يقومـون بها كما يجب أن يشـمل ذلـك النظـام عـلى الأحـكام المتصلـة بالواجبـات والمحظـورات والتعيـين والترفيـع والنقـل والنـدب والإعـارة والرعايـة والتعويضـات وإنهـاء الخدمـة وغـير ذلـك مـن الأحـكام المتصلـة بالوظيفة. **ثالثاً: الاستنتاجات:** المـادة المعدلـة (٥٨) أكـثر وضوحـاً وقـوة مـن المادة الـواردة في القانـون الصـادر في مايو ١٩٩٥م. وتـم إزالـة منهـا (أن يكـون هـذا النظـام بالمعادلـة لنظـام وأجـور الـكادر العـام بالخدمـة المدنيـة) وبالتـالي اسـتقلالية التعامـل لـكادر هيئـة التدريـس عـن نظـام أجـور الخدمـة المدنيـة.	بينـما صـدر هـذا التعديـل لهـذه المـادة بالقانـون رقـم (٣٣) لسـنة ٢٠٠٠م

مادة (٥٨) معدلة خاصة بأعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات	مادة (٥٩) معدلة خاصة بالجهاز الإداري والفني بالجامعات
	ورد في المادة المعدلة (٥٩) بالنسبة للعاملين في الجهاز الإداري والفني التالي: (يساعد رئيس الجامعة ونوابه والأمن العام للجامعة جهاز إداري وفني يتحدد حجمه وهيكله واختصاصاته وصلاحياته وفقاً لكادر خاص بهم تنظمه اللائحة التنفيذية لهذا القانون). المادة المعدلة (٥٩) وإن اتسمت صياغتها بصورة أفضل وقوة مما هو وارد في المادة (٥٩) بالقانون إلا أنها لاتخدم من خلالها تحديد الوظيفة الجامعية والتبعية لها، كما إنها لاتؤكد على وجود نظام خاص بهم مثلهم وأعضاء هيئة التدريس، ولم تحدد الجهة المختصة بإصدار الكادر الخاص، وفي حين أكدت بأن تنظمه اللائحة التنفيذية لهذا القانون بينما بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس المادة (٥٨) المعدلة إجازت أن تتضمن اللائحة التنفيذية أحكام هذا القانون، بما يعني بأن النظام الخاص للوظائف لهيئة التدريس أكثر قوة من اللائحة التنفيذية للقانون والتي من المعروف بأنها المفسرة للقانون والمنظمة لمواده.

أهمية المادة (٥٩) المعدلة لقانون الجامعات للجهاز الإداري والفني المساعد:

أعطى هذا التعديل للمادة رقم (٥٩) بالقانون الصادر رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠م زخماً جديداً لتحرك نقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية

من أجل تطبيقها على الواقع واضطلعت حينها النقابات بجامعة صنعاء وعدن وتعز بالدور الأساس بهدف متابعة مجلس الوزراء لإصدار هذا النظام بالكادر الخاص أسوة بما أصدره سابقاً لأعضاء هيئة التدريس من قرار رقم (٢٣٨) لسنة ١٩٩٨م من نظام وظائف وأجور خاصة بهم، وبعد إنشاء وزارة مستقلة للتعليم العالي والبحث العلمي عام ٢٠٠١م أخذت المتابعات تأخذ طابعاً أكثر تنظيماً ومع كل الجهات ذات الاختصاص بالدولة ومنها مخاطبات الرئاسة ومجلس النواب للحكومة لرفع المظلومية عن قطاع الجهاز الإداري والفني وقد أدت هذه المتابعات إلى أن يناقش اللقاء التشاوري لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع رؤساء الجامعات المنعقد بصنعاء بتاريخ ١٨/ ٦/ ٢٠٠١م (الموضوع الثاني عشر) مطالب أعضاء الجهاز الإداري والفني بالجامعات الحكومية في تطبيق المادة (٥٩) المعدلة بإيجاد كادر خاص بهم ينظم حقوقهم وواجباتهم مثلهم وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وقد أفضت المناقشات إلى تشكيل لجنة لهذا الغرض وعقدت لها اجتماع بتاريخ ٤/ ١١/ ٢٠٠١م حيث قدمت خلاصة مقترحاتها برسالة موجهة للأخ / أ. د. يحيى محمد الشعيبي وزير التعليم العالي والبحث العلمي ومنها تقديم مقترح متكامل بالحقوق والواجبات والأجور إلا أن مسار الاستجابة والتفاعل والتعامل مع هذه الاقتراحات لم يلاقى الاهتمام الكثير ووضع الأعذار مقارنة بسرعة الاستجابة للمقترحات المقدمة من نقابات هيئات التدريس بالجامعات والذي يشغل عدد منهم عضوية مجلس من الوزراء والمسئولين لهم علاقة بصنع القرار.

علينا الإشادة والإشارة إلى مواصلة جامعة صنعاء برئاسة أ. د. عبدالعزيز المقالح مطالبته بتحسين مستوى أجور الجهاز الإداري والفني لجامعة صنعاء واقناعه للأخ أ. د. عبدالوهاب راوح وزير الخدمة المدنية والتأمينات بتوجيه مذكرة للأخ / عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٩/ ٦/ ٢٠٠١م وقد ورد فيها مايلي: (بناء على مذكرة الجامعة رقم (٣٣٠٥) بتاريخ ٢٣/ ٧/ ١٩٩٧م فقد تم تشكيل لجنة مشتركة من الوزارة والجامعة تمثلت مهمتها في:

- الدراسة الميدانية لظروف وطبيعة نشاط الجامعة للتعرف عن قرب على المخاطر والعدوى التي يتعرض لها العاملون أثناء تأديتهم مهام وواجبات وظائفهم.
- تحديد السند القانوني لإنشاء البدلتين وشرعية اعتمادهما وطبقاً للمادتين (٣- ٢١) من القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٩١م بشأن الخدمة المدنية ونص المادة رقم (٧٩) من اللائحة التنفيذية له:

أ- فيما عدا البدلات العامة المشار إليها في المادة (٧٨) من هذه اللائحة يجوز للوحدة الإدارية التقدم بمقترحات على الوزارة بشأن إقرار أية بدل أخرى للدراسة في ضوء طبيعة وظروف ممارسة الوظائف المطلوب تقرير بدل لشاغليها.

ب- في حالة موافقة وزارة الخدمة المدنية عليها أن تتولى بالاشتراك مع الوحدة الإدارية المعنية إعداد مشروع القرار الخاص بالبدل

المقترح مشفوعاً بالمبررات والاعتبارات التي استندت إليها وعرضه على مجلس الوزراء لاتخاذ قرار بشأنها، لذا فالواقع يقتضي اعتماد بدل مخاطر وبدل عدوى للوظائف المساعدة في الجامعة، ونظراً للتفاوت الكبير بين مرتبات الوظائف المساعدة ومرتبات الوظائف الأكاديمية التي تفوق أضعاف مضاعفة ما يتقاضون العاملون بالوظائف المساعدة، رغم أن مهام وواجبات الأعمال الملقاة على الوظائف المساعدة أكثر بكثير من أعمال هيئة التدريس ورغم أن البعض منها تتماثل فيما بينها وتعتبر متكاملة لا يمكن الاستغناء عن أي واحدة منها، وهذه الهوة الكبيرة في المرتبات بين كادر هيئة التدريس والكادر العام المطبق على الوظائف المساعدة بالجامعة يعكس تذمر لدى العاملين وقد يؤدي إلى الإهمال في أداء الواجبات الوظيفية أو ترك العمل أو التلويح بالإضراب عن العمل للمطالبة بتحسين أجورهم وهذا يلحق أضرار).

ورغم اكتمال المسار القانوني لصرف مثل هذه البدل التي مناط بها المساعدة لرفع جزءاً من المظلومية للعاملين بالجهاز الإداري والفني بجامعة صنعاء والجامعات الحكومية الأخرى فقد استمر تعليق عملية الاستجابة لمطالب مجلس تنسيق نقابات العاملين في الجامعات الحكومية بإصدار الكادر الخاص رغم ابداء المرونة في التطبيق الجزئي بإعطاء بعض البدلات إلى أن يتم إصدار النظام المتكامل.

صرف بدل غلاء معيشة للعاملين بالجهاز الإداري والفني بالجامعات:

في أبريل عام ١٩٩٩م أقر مجلس الوزراء صرف بدل غلاء معيشة لجميع العاملين بالجهاز الحكومي صرفت حينها وتعثر صرفها للعاملين بالجهاز الإداري الفني بالجامعات بسبب عدم الوضوح بقانون الجامعات رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م عن مكانة هذا القطاع واعتبار أن وضعهم بالجامعات يعطيهم بدل ومزايا أخرى في حين إن القانون في أساسه يضعهم كموظفين تابعين للخدمة المدينة، ولم تجد المناشدات لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو مجلس الوزراء للاستجابة لطلب نقابات العاملين بصرف هذا الاستحقاق مما أدى إلى الاضطرار للجوء للقضاء حيث استمرت المتابعة لسنوات بأثرها أقرت المحكمة الابتدائية والاستئنائية صرف مثل هذا الاستحقاق أسوة بالمدرسين بوزارة التعليم العام، وفي سبيل تنفيذ هذا القرار والمطالب الأخرى المتعلقة بالقانون ولائحته التنفيذية نظم مجلس تنسيق النقابات بالجامعات الحكومية الأضراب وبمبادرة من نقابة العاملين بجامعة صنعاء مع رئيس الجامعة عام ٢٠٠٨م تم صرف هذا الاستحقاق بتوجيهات من الاخ / د. علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء برسالته لوزير المالية بالموافقة على مقترح جامعة صنعاء والذي انعكس تطبيقه على جميع الجامعات اليمنية الحكومية.

دور مجلس تنسيق نقابات العاملين بالجامعات الحكومية:

مما ساعد على تحقيق قدر عال من المتابعة لحقوق العاملين في الجهاز الإداري والفني تأسيس فروع للنقابات بالجامعات الأخرى حضرموت

الحديدة، ذمار، إب والدور المحوري الذي اضطلعت به نقابات العاملين بجامعة صنعاء وتعز، ومنها انعقاد الاجتماع الموسع لفروع النقابات في رحاب جامعة تعز خلال الفترة من ١٣- ١٤/ ٤/ ٢٠٠٥م هذا المؤتمر النقابي الذي أقر فيه النظام الأساسي لعمل مجلس تنسيق نقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية وانتخاب له قيادة برئاسة الأخ / رئيس نقابة صنعاء الأخ/ معتصم عبده الشوافي وأصبح المجلس يمارس مهامه وفقاً لوثيقة الاشهار رقم (٨) لعام ٢٠٠٥م من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الصادرة برقم (٨) بتاريخ ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٥م.

وفي اتجاه متابعة مطالب العاملين بالجامعات الحكومية إن كان في مجال قانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م للجامعات اليمنية أو تنفيذ المادة (٥٩) المعدلة بالقانون بإيجاد كادر خاص للعاملين أسوة بزملائهم أعضاء هيئة التدريس، ومن أجل رفع الظلم والضرر الذي لحق بهم والهوة الكبيرة في مجال التشريع أو الأجور، وكذا بعدها متابعة أن تكون اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات تستجيب لهذه المطالب عند إصدارها، ونوضح هذه الخطوات بالتالي:

أولاً: رفع موضوع المظالم إلى أعلى جهة في قيادة الجامعات ممثلة بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكذا وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ورئيس مجلس الوزراء وكذا مجلس النواب ورئيس الجمهورية الذي هو الآخر أعطى لأكثر من مرة توجيهاته لتحقيق نوع من التوازن في الحقوق والأجور في إطار الجامعات الحكومية.

ثانيـاً: تقديـم المقترحـات المكتوبـة لـكل الجهـات ذات الاختصـاص إن كان في المطالبـة بتعديـل المـادة (٥٩) بالقانـون وبعدهـا مسـألة تطبيـق هـذه المـادة (٥٩) المعدلـة وكـذا أيضـاً المقترحـات الخاصـة بـأن توضـع في اللائحـة التنفيذيـة التـي يتـم العمـل لإصدارهـا مقترحـات النقابـة في إيجـاد مـواد واضحـة ومحـددة تتعلـق بحقـوق وواجبـات الجهـاز الإداري والفنـي ودوره الإشـرافي في الجامعـات.

ثالثـاً: اسـتخدام القانـون للنقابـات العماليـة في الحـق المنظـم لتنظيـم الأضـراب بالتـدرج لنيـل الحقـوق وفقـاً للقانـون، ومنهـا تنظيـم رفـع الشـارات والاعتصامـات بالجامعـات وخارجهـا ومنهـا أمـام مجلـس النـواب ورئاسـة الجمهوريـة.

وإن مـن أهـم نتائـج المتابعـة لمجلـس التنسـيق للنقابـات في متابعـة وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي برئاسـة أ. د. صالـح علـي باصـرة في عقـد اللقـاء التشـاوري برؤسـاء الجامعـات والمنعقـد في رحـاب جامعـة عـدن الموافـق ١٩/ ٤/ ٢٠٠٦م والـذي ناقـش رسـالة مجلـس التنسـيق بطلـب إقـراره عـدداً مـن المطالـب الأساسـية والتي وجـه بهـا الوزيـر باصـرة (رحمـة الله عليـه) رسـالة إلـى رؤسـاء الجامعـات بتاريـخ ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٦م وتتضمـن بشـكل أسـاس التالـي: (تمثيـل نقابـات العامليـن بالجامعـات في اجتماعـات مجالـس الجامعـات بصفـة مراقـب، مسـاواة أبنـاء العامليـن بأعضـاء هيئـات التدريـس باعفائهـم عـن نسـبة ٧٥٪ مـن الرسـوم، تدريـب العامليـن بالجامعـات اليمنيـة داخليـاً وخارجيـاً، أعطـاء فـرص للعامليـن بالجهـاز الإداري والفنـي للدراسـة الأكاديميـة وتحصـل

المؤهلين منهم في الدراسات العليا فرصة التدريس بالجامعات وفقاً للأسس المنظمة لذلك، الموافقة على صرف مخصص للعلاج الخارجي وغيرها من القرارات الهامة التي وضعت الأساس الأولى لرفع بعض المظالم للعاملين تجاه اختلال المساواة في التعامل الوظيفي في ظل عدم تطبيق القرار رقم (٥٩) المعدل بالقانون حول وضع كادر خاص بهم.

صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م

تم إصدارها بالقرار الجمهوري رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٧م الموافق ٢٦ مارس ٢٠٠٧م وقبيل إصدارها بفترة كافية تقدم مجلس تنسيق نقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية بآرائه ومقترحاته حول مسودتها من خلال:

- توجيه رسالة من مجلس التنسيق للأخ / أ. د. صالح علي باصرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ ٢١/ ٤/ ٢٠٠٦م استناداً على طلبهم في اللقاء التشاوري الثالث الذي انعقد بعدن بتاريخ ١٩/ ٤/ ٢٠٠٦م الذي تم الإشارة سابقاً إلى نتائجه بالنسبة لمطالب العاملين، وتتضمن الرسالة الملاحظات حول مشروع اللائحة التنفيذية.
- توجيه الأخ الأستاذ / عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء رسالة إلى كل من وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الخدمة المدنية والتأمينات حول الملاحظات التي رفعها مجلس التنسيق لرئيس الجمهورية من أجل الاطلاع وابداء الرأي.

- ورغم كل الملاحظات والآراء المكتوبة من مجلس التنسيق لكل جهات الاختصاص صدر القرار الجمهوري دون الأخذ والاهتمام بها عند صدور القانون، وكان ذلك ضربة لكل الجهود الخيرة والهادفة من قبل مجلس التنسيق للنقابات لردم الهفوات والنواقص في التشريع بقانون الجامعات وتصويب المسار القانوني باتجاه الصحيح في أخذ بالاهتمام مصالح الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات الحكومية بالتوازن لما تحقق لزملائهم من أعضاء هيئات التدريس.

وكان نتيجة هذا التغافل ازدياد وتصاعد احتجاجات العاملين بالجهاز الإداري والفني بالجامعات الحكومية تحت قيادة مجلسهم التنسيقي في تنظيم المزيد من الاحتجاجات والاعتصامات وأيضاً بعدها استخدام حق الأضراب بالجامعات الحكومية مما أدى بالنتيجة إلى اعتراف عدد من رؤساء الجامعات بأهمية تكاثف الجهود لإصلاح نواقص اللائحة ومنها احتضان جامعة حضرموت بتاريخ ٢٣/ ٦/ ٢٠١٠م برئاسة الأخ / عبدالرحمن محمد عبدالقادر بامطرف رئيس الجامعة لاجتماع مشترك شارك به عدد من رؤساء الجامعات ومجلس التنسيق واتحاد عام النقابات وبمساهمة فاعلة من الهيئة الإدارية للنقابة بجامعة حضرموت برئاسة الأخ / نبيل أحمد باتيس حيث تم في اللقاء التوافق على تبنى مطالب مجلس التنسيق المتعلقة بتفعيل المادة (٥٩) المعدلة بالقانون وكذا بعض المواد الأخرى حول تعيين الأمين العام والأمين العام المساعد والإدارات الإشرافية الأخرى، والتي صدرت في وقت لاحق قرارات جمهورية بالتعديلات لعدد من المواد باللائحة التنفيذية وفقاً

للقرار الجمهوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٢م ولكي يتم استبيان المواد الصادرة وفقاً للائحة التنفيذية ومقارنتها بالقرار الجمهوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٢م بالتعديلات نوضحها بالجدول التالي:

المواد وفقاً للائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٧م	المواد المعدلة في اللائحة وفقاً للقرار الجمهوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٢م
المادة (١٠٦): يكون للجامعات جهاز إداري وفني من الموظفين الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية يتحدد حجمه وهيكلته واختصاصاته وفقاً لنظام خاص يصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء بعد موافقة مجلس الوزراء على عرض الوزير واقتراح المجلس الأعلى	المادة (١٠٦): يكون لكل جامعة خاضعة للقانون جهاز إداري وفني يشمل جميع المعينين في الجامعة بوظائف دائمة ومؤقتة من غير أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم ويساهم منتسبوا هذا الجهاز في تسيير أعمال الجامعة وتنفيذ سياستها العامة بإشراف رئيس الجامعة ونوابه والأمين العام وذلك وفق لائحة تصدر بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير وبالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ويحدد الوظائف وشروط شغلها والمهام والصلاحيات وما يترتب على ذلك من واجبات وحقوق والبدلات والمزايا المرتبطة بطبيعة أعمالهم وخصوصية الوظيفة الجامعية وفقاً للمعايير المعتمدة.
مادة(٢٧) (ب): يشترط في المرشح في وظيفة أمين عام الجامعة أن يكون من ذوي الكفاءة الإدارية والخبرة في مجال الأعمال الجامعية مدة لا تقل عن: خمسة عشر سنة بعد المؤهل الجامعي إذا كان من غير أعضاء هيئة التدريس أو مساعديهم. خمس سنوات بعد شهادة الدكتوراه إذا كان من أعضاء هيئة التدريس أو مساعديهم.	مادة (٣٧) (ب): يشترط في المرشح للتعيين أمين عام الجامعة أن يكون من ذوي الكفاءة الإدارية والخبرة في مجال الأعمال الجامعية وأن يكون حاصلاً على المؤهل الجامعي كحد أدنى وسبق له أن شغل منصب مدير عام لمدة لا تقل عن خمسة سنوات.

المواد وفقاً للائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٧م	المواد المعدلة في اللائحة وفقاً للقرار الجمهوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٢م
مادة (٣٩) (ب): يشترط في المرشح في وظيفة الأمين العام المساعد أن يكون من ذوي الكفاءة الإدارية والخبرة في مجال الأعمال الجامعية مدة لا تقل: ثمان سنوات بعد حصوله على المؤهل الجامعي إذا كان من غير أعضاء هيئة التدريس أو مساعديهم. أربع سنوات بعد المؤهل الجامعي إذا كان من أعضاء هيئة التدريس أو مساعديهم.	مادة (٣٩) (ب): يشترط في المرشح للتعيين في وظيفة الأمين العام المساعد أن يكون من ذوي الكفاءة الإدارية والخبرة في مجال الأعمال الجامعية ومن بين أعضاء الجهاز الإداري والفني وأن يكون حاصلاً على المؤهل الجامعي كحد أدنى وسبق له التدرج في السلم الوظيفي في الجامعة إلى وظيفة مدير عام أو ما في مستواها على الأقل مدة لا تقل عن أربع سنوات.

.. لقد تحقق كثمار لمتابعة مجلس تنسيق العاملين بخصوص اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م مايلي:

أولاً: استجاب القرار الجمهوري رقم (٤) لعام ٢٠١٢م بشأن تعديل بعض أحكام القرار الجمهوري رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٧م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية. عبدربه منصور هادي- نائب رئيس الجمهورية – محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء- أ.د.يحيى محمد الشعيبي وزير التعليم العالي والبحث العلمي لمقترحات نقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية ممثلة بمجلس التنسيق في إجراء بعض التعديلات الأساسية في مواد اللائحة التنفيذية الصادرة عام ٢٠٠٧م لقانون الجامعات رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م وذلك من خلال إيجاد موقع فاعل لممثلي الجهاز الإداري والفني في المواقع القيادية بالجامعات (الأمين العام ، والأمين العام المساعد) ومن خلالهم ووجودهم يتم اضطلاعهم بمهام

تبنى مطالب الجهاز الإداري والفني وتطوير دورهم بالجامعات، بل إن ذلك يتعدى ذلك في المساهمة بالاختيار (التعيين والإقالة عن طريق الوسائل المنظمة لذلك).

ثانيًا: رغم أهمية التعديل الوارد في المادة (١٠٦) المعدلة بالقانون رقم (٤) لعام ٢٠١٢م المعدلة للمادة نفسها في اللائحة التنفيذية للقانون وخاصة من حيث تفصيلها للمحتوى والمضمون المطلوب القيام به (إصدار لائحة)، إلا إنه ظل التمايز الوظيفي في التطبيق والتكامل مع الوظيفة الجامعية يأخذ مساقين مختلفين في إطار الجامعة الواحدة، أحدهما ذا استقلالية يتحدد وبأعضاء هيئة التدريس بعيداً عن الخدمة المدنية، وآخر يتعلق بالجهاز الإداري والفني يرتبط بالخدمة المدنية وقوانينها.

ثالثًا: أسست هذه القرارات إن كان بالتعديل بقانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م أو لائحته رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٧م إلى بداية تغير في المسار القانوني لصالح رفع مكانة ودور الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية.

الاستراتيجية الوطنية للأجور تطبيقاتها لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم والجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعة اليمنية الحكومية:

أولاً: قبل الحديث عن تطبيقات هذه الاستراتيجية في إطار الجامعات الحكومية وللاستزادة بالرجوع إلى القوانين للخدمة المدنية نوضح التالي:

أولاً: إن قانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والأجور

والمرتبات الصادر الموافق ١٨/ يوليو/ ٢٠٠٥م والمنشور في الجريدة الرسمية العدد (١٤) لسنة ٢٠٠٥م وبالعودة له نستبين المواد ذات العلاقة بموضوعنا منها:

* ما جاء في المادة (٢٦) (ب): (بالنسبة للحاصلين على درجات ورواتب وفق قرارات صادرة من جهات مخولة قانونـاً بإصدار تلك القرارات يتم تسكينهم وفق وظائفهم التي يشغلونها أو شغلوها أو على وظائف تتناسب والشروط المتوفرة فيهم أيهما أفضل).

* **مادة (٣٠)**: تقوم الوزارة بإعداد واعتماد بدلات مصاحبة للهيكل الموحد تسمى (بدل طبيعة عمل) تشمل وظائف الأكاديميين بالجامعات اليمنية، وظائف الصحة، التعليم، الإعلام، الصحافة، وظائف مراكز البحوث الأكاديمية والفنية، أو أي وظائف أخرى تقتضي طبيعة عملها ذلك، بحيث تمنح لمن يشغل الوظيفة فعلاً، ويصدر باعتمادها قراراً من مجلس الوزراء.

ثانيـاً: أما القرار الجمهوري رقم (٩٩) لسنة ٢٠٠٦م بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات الصادر الموافق ٢٩/ يوليو/ ٢٠٠٦م والمنشور بالجريدة الرسمية العدد (١٤) لسنة ٢٠٠٦م فقد ورد فيه عدد من المواد منها:

* **مادة (٣٢) (٢)**: يقصد بالحافز: ما يمنح للموظف من مقابل مادي أو معنوي لقاء ما يحققه من إنجاز قياساً على معدلات معيارية (كمية

ونوعية) محددة سلفاً.

* **مادة (٣٧) (٢)**: الحوافز (أ): لايجوز أن تزيد قيمة الحافز عن (١٠٠٪) من الراتب.

* **مادة (٤٥) البدل**: مبلغ مالي يصرف كتعويض للموظف عما يتكبده من نفقات أو مشاق ومخاطر بسبب أدائه مهام وظيفية أو لتشجيعه على مزاولة وظيفة أو الالتحاق بمجال نشاط معين ولايدخل في حساب الراتب.

* **مادة (٤٦) (٣)**: البدل ليس حقاً مكتسباً للموظف ومنحه مرتبط بالغرض أو المبرر الذي انشئ من أجله فإن زال الغرض أو انتفى المبرر زال استحقاق البدل.

* **مادة (٤٧) (١)**: بدلات عامة: وهي البدلات التي يسرى تطبيقها على كافة الموظفين الذين يمكن أن تتوفر فيهم شروط استحقاقها بصرف النظر عن الوظائف أو مجالات النشاط أو وحدات الخدمة المدنية العامة التي يعملون بها.

* **مادة (٤٨) (٢)**: لا يستحق الموظف أي بدل نظير مشاركته في اجتماعات (المجالس/ اللجان) تحت مسمى بدل جلسات إذا كان ذلك يتم أثناء الدوام الرسمي وطبيعة العمل تستلزم أن يؤدي من خلال تلك الاجتماعات، وتعد الوزارة نظاماً يحدد الحالات التي يستحق فيها بدل جلسات وضوابط صرفها.

ثالثاً: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٣٧) لسنة ٢٠٠٦م بشأن النظام

المعياري لإنشاء بدلات طبيعة العمل الموافق ٢٨/ يونيو/ ٢٠٠٦م المنشور في الجريدة الرسمية العدد (١٢) لسنة ٢٠٠٦م.

* **مادة (٣)** مبادئ وأسس عامة ٢- لا يعد البدل جزءاً من الراتب الأساسي وتتحكم في استحقاقه ومنحه بشروط ومعايير وأسباب ظرفية ومتغيرة لذا يتوجب أن لا يخضع للاستقطاعات التأمينية. ٣- البدل ليس حقاً مكتسباً للموظف ومنحه مرتبط بالغرض الذي انشئ من أجله فإن زال الغرض زال استحقاق البدل.

* **مادة (٤)** أنواع بدلات طبيعة العمل ١- بدلات ترتبط بالوظيفة وظروف ممارستها:

أ- بدل المخاطر: ويمنح للوظائف التي يترتب على ممارسة مهامها تعريض صحة الموظف وسلامته للخطر، أما بسبب احتمال إصابته بأمراض مهنية وإصابات وحوادث عمل.

* **مادة (٦)** مصادر المخاطر: أ- تصنف مصادر المخاطر بوجه عام إلى ما يلي:

١- المواد الكيماوية الخطرة.

٢- المواد المشعة.

٣- العدوى.

٤- ظروف العمل غير الطبيعية.

* **مادة (٢٣)** ينزل البدل عن الموظف في الحالات الآتية:

١- عدم شغل الوظيفة بسبب الانتقال إلى وظيفة أخرى أو لأي سبب آخر.

٢- تغير ظروف العمل لإدخال تكنولوجيا أو أساليب عمل جديدة.

٣- إلغاء الوظيفة لأسباب اقتصادية أو تنظيمية.

* **مادة (٢٦)** لمجلس الوزراء بناء على اقتراح من الوزارة إنشاء بدلات جديدة ومراجعة بدلات طبيعة العمل المحددة في هذا النظام وفقاً للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية المؤثرة على معايير وشروط إنشائها واستحقاقها.

إن إيضاح هذه المواد القانونية في تشريعات العمل يوضح أخذ المشرع أهمية توفير الحوافز المادية والمعنوية لتطوير العمل وتحقيق العدالة في الأجور والتمييز بين الوظائف، وهذا أما أخذت بتطبيقه عدداً من الجامعات الحكومية باقتراح بدلات متعددة ومختلفة لعامليها لرفع مستوى رواتبهم وأجورهم ومنها الاقتراح الذي تم الإشارة إليه سابقاً من جامعة صنعاء بطلب صرف بدل مخاطر وعدوى.

تطبيقات الاستراتيجية الوطنية للأجور في الجامعات اليمنية الحكومية:

... بالاستناد على الوثائق الرسمية التي اطلعنا عليها ومنها الرسائل الموجه من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي تبين الجداول أدناه تطبيق الاستراتيجية للأجور لأعضاء الهيئة التدريسية والتدريس المساعدة في مراحلها الثلاث.

جدول رواتب وأجور:

اللقب/ الوظيفة	جدول ورواتب وأجور المرحلة الأولى				جدول ورواتب وأجور المرحلة الثانية		
	بداية ربط الراتب	بدل طبيعة العمل (مرحلة)	بدل تحديث	الإجمالي	بداية ربط الراتب	فوارق راتب مرحلة طبيعة عمل	الإجمالي
أستاذ	٩١,٢٠٠	١٣٦,٨٠٠	٢١,٩٢٨	٢٤٩,٩٢٨	١٧٢,٨٠٠	١٢٧,١٢٨	٢٩٩,٩٢٨
أستاذ مشارك	٧٦,٩٣٥	١١٥,٤٠٣	١٧,٣٣٥	٢٠٩,٦٩٣	١٤٤,٠٠٠	١١٠,٦٩٣	٢٥٤,٦٩٣
أستاذ مساعد	٦١,٠٧٣	٩١,٦١٠	١٦,٠١٨	١٦٨,٧٠١	١٢٠,٠٠٠	٨٨,٧٠١	٢٠٨,٧٠١
مدرس	٣٢,٢١٠	١٦,١٠٥	٩,٦٤٥	٥٧,٩٦٠	٥٥,٥٤٤	٢٢,٤١٦	٧٧,٩٦٠
معيد	٢٩,٤٩٦	١٤,٧٤٨	٦,١٥٦	٥٠,٤٠٠	٤٨,١٨٨	١٧,٢١٢	٦٥,٤٠٠

جدول يبين مربوط الهيئات الأكاديمية (مستحقات الراتب + البدلات) شاملاً لمراحل الاستراتيجية الثلاث

الدرجة العلمية	الفصل الأول				الفصل الثاني			الإجمالي العام
	الراتب الأساسي	فارق راتب مرحل وظيفة عمل	سكن	إجمالي الفصل الأول	حصة الحكومة	إصابة العمل	إجمالي الفصل الثاني	
أستاذ	١٩٦٧٩٠	١٢٧١٢٨	٣٧٥٠٠	٣٦١٤١٨	١٩٤٣٥,٠٨	٣٢٣٩,١٨	٢٢٦٧٤,٢٩	٣٨٤٠٩٢,٢٦

الدرجة العلمية	الفصل الأول				الفصل الثاني			الإجمالي العام
	الراتب الأساسي	فارق راتب مرحل وظيفة عمل	سكن	إجمالي الفصل الأول	حصة الحكومة	إصابة العمل	إجمالي الفصل الثاني	
أستاذ مشارك	١٦٧٩٩٠	١١٠٦٩٣	٣٧٥٠٠	٣١٦١٨٣	١٦٧٢٠,٩٨	٢٧٨٦,٨٣	١٩٥٠٧,٨١	٣٣٥٦٩٠,٨١
أستاذ مساعد	١٤٣٩٩٠	٨٨٧٠٠	٣٧٥٠٠	١٣٩٦١,٤	٢٣٢٦,٩	٢٣٢٦,٩	١٦٢٨٨,٣	٢٨٦٤٧٨,٣
مدرس	٧٦٠٥٦	٢٢٤١٦	-	٩٨٤٧٢	٥٩٠٨,٣٢	٩٨٤,٧٢	٦٨٩٣,٠٤	١٠٥٣٦٥,٠٤
معيد	٦٦٩٢٩	١٧٢١٢	-	٨٤١٤١	٥٠٤٨,٤٦	٨,٤١,٤١	٥٥٨,٨٧	٩٠٠٣٠,٨٧

تطبيقات الاستراتيجية بمراحلها الثلاث على الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات الحكومية:

بالاستناد على البيانات المعتمدة والمتصلة بتطبيقات الاستراتيجية بمراحلها الثلاث فنبينها بشكل أساس على المستويات الإشرافية الجامعية في الجدول التالي:

المستوى	الدرجة	موازاتها بالجامعات	المرحلة الأولى النقل	المرحلة الثانية	زيادة الراتب	المرحلة الثالثة	الراتب بعد المراحل الثلاث
الأول	١- وكيل وزارة	أمين عام الجامعة	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٩٩٠	٢٠٠٠٠	١٠٣٩٩٠
	٢- وكيل مساعد	أمين عام مساعد	٥٠٠٩٨	١٥٨٠٧	٣٩٩٠	١٦٥٢٢	٨٦٤١٧
	٣- مدير عام	مدير إدارة عامة	٤٤٧٣٠	١٤١١٤	٣٩٩٠	١٤٧٥١	٧٧٥٥٨

المستوى	الدرجة	موازاتها بالجامعات	المرحلة الأولى النقل	المرحلة الثانية	زيادة الراتب	المرحلة الثالثة	الراتب بعد المراحل الثلاث
الثاني	٤- مدير إدارة	مدير إدارة	٤١٤١٧	١١١٢٢	٣٩٩٠	١٣١٧١	٦٩٧٠٠
	٥- اختصاص	رئيس قسم	٣٨٣٤٩	١٠٢٩٨	٣٩٩٠	١٢١٩٦	٦٤٨٣٣

يتبين للباحث إن تطبيق استراتيجية الأجور بمراحلها الثلاث سار في نفس مجرى التعامل الثنائي والتمايز بين كل من مكون أعضاء هيئات التدريس والعاملين في الجهاز الإداري والفني المساعد ولم يأخذ طريقه كوحدة واحدة مستقلة تمثل الجامعات الحكومية وهذا أدى بالنتيجة إلى الفوارق الكبيرة الناتجة من تطبيق الاستراتيجية بمراحلها الثلاث بالتمايز الواضح والزيادة الكبيرة في رواتب أعضاء وهيئات التدريس بالجامعات والتعامل مع الجهاز الإداري والفني كعاملين عاديين في وحدات الخدمة المدنية، لنصل بالمقارنة إلى الوضع التالي في مجال المقارنة للرواتب بالاستراتيجية في مرحلتها الثالثة بالمثال التالي:

المستوى	الدرجة	الراتب بعد المرحلة الثالثة من الاستراتيجية	الموازاه
أمين عام الجامعة	وكيل	١٠٣٩٩٠	أقل من مستحقات مدرس حيث بلغت بالاستراتيجية بمرحلتها الثالثة ١٠٥,٣٦٥,٠٤
أمين عام مساعد	وكيل مساعد	٨٦٤١٧	أقل من استحقاق معيد التي بلغت في المرحلة الثالثة من الاستراتيجية بمبلغ ٩٠,٠٣٠,٧٨

وبالاستناد على هذا الجدول فإن رواتب الهيئة التدريسية المساعدة (مدرس- معيد) في تطبيقات الاستراتيجية بمرحلتها الثالثة أكثر من استحقاقات

المستوى الأول الاشرافي بالجامعة عن الجهاز الإداري والفني (أمين عام – أمين عام مساعد) الذي مناط به إدارة وقيادة الأعمال الأساسية بالجامعة ذإن كان لأعضاء هيئة التدريس أو العاملين وهذه أحد المشاكل التي في حاجة لحلول.

في رسالة موجه من مجلس تنسيق نقابات العاملين (مجلس التنسيق) للجامعات اليمنية الحكومية إلى الأخ / نبيل شمسان في عام ٢٠١١م تم الإشارة فيها إن تطبيقات الاستراتيجية الوطنية للأجور بمراحلها الثلاث لم تأخذ بالاهتمام مطالبها بتحسين أجور العاملين بالجامعات بالتناسب مع زيادة الأجور الناتجة لأعضاء وهيئات التدريس الذين استفادوا كثيراً من عملهم المستقل في تحقيق مكاسب كبيرة مالية، وتوضح الرسالة على سبيل المثال بأنه في المرحلة الأولى للاستراتيجية ثم استقرار أعضاء هيئة التدريس بتحديد مستحقاتهم من أجور ومرتبات بعد إضرابهم والتي أدت إلى مضاعفة رواتبهم الأساسية، حيث بلغ مرتب الأستاذ المساعد عند النقل (٤٣٨٠٠) ريال وتم تجميع (بداية الربط + البدلات بدل تعليم وبدل بحث + بدل انتقال + بدل غلاء) وكان إجمالي الراتب مع البدلات لهذه الوظيفة (١٢٠,٥٠٠) ريال وتم احتساب الزيادة بواقع ٤٠٪ من إجمالي الراتب مع البدلات وتوزيعها على أساس بداية الربط (٦١,٠٧٣) ريال وبدل طبيعة عمل مرحل بواقع ١٥٠٪ أي ما يساوي (٩١,٦١٠) ريال إضافة إلى بدل التحديث (١٦,٠١٨) ريال وبذلك أصبح إجمالي الراتب المستحق للأستاذ المساعد (١٦٨,٧٠١) كراتب أساس خاضع للاستقطاعات وهذا فقط في المرحلة الأولى لتطبيق الاستراتيجية وما انعكس بعده في المراحل (الثانية والثالثة) أيضاً فيما بينته الجداول لهما.

صدور قانون التعليم العالي واللائحة المنظمة للجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية:

تواصل عمل مجلس تنسيق نقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية في اتجاهات عدة لتحسين وضع الجهاز الإداري والفني فمن أهم نتائج عمله:

مشاركته الفاعلة في فترة ترأس أ. د. صالح علي باصرة لمهام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في وضع المقترحات حول مشروع قانون التعليم العالي والذي تم إصداره بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠م الصادر في ٢١/ أغسطس/ ٢٠١٠م بشأن التعليم العالي بالجمهورية اليمنية والذي ورد في مادته (٢٨) فقرة (١٦) إقرار عضوية نقابة العاملين بالجامعات الحكومية في قوام هيئة المجلس الأعلى للتعليم، ومساواتهم بعضوية نقابات هيئة التدريس، وهذه خطوة كبيرة ممكن أن تسهم في تحسين أوضاع الجهاز الإداري والفني بالجامعات في مناقشة ووضع الحلول في القضايا الاستراتيجية للتعليم وتطوره.

صدور القرار الجمهوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٢م والذي تم تعديل عدد من مواد اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الصادرة بالقرار رقم (٣٢) لعام ٢٠٠٧م لصالح ايجاد تواجد فعال لممثلي الجهاز الإداري والفني بالجامعات في الإدارة والإشراف والقيادة بالجامعات وخاصة (الأمين العام ، الأمين العام المساعد) بالإضافة إلى تحسين وتغيير نوعاً ما مضمون المادة المعدلة (١٠٦) في اللائحة التنفيذية للقانون حول الجهاز الإداري والفني بالجامعات اليمنية.

صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) للعام ٢٠١٤م باللائحة المنظمة للجهاز الإداري والفني المساعد:

وذلك بإصدار الأخ / محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء قرار رقم

(٣٣٧) لسنة ٢٠١٤م الموافق ١١/ سبتمبر/ ٢٠١٤م بشأن اللائحة المنظمة للجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية الموافق ١١/ سبتمبر/ ٢٠١٤م، هذه اللائحة وبعد اطلاعنا عليها نقوم بمقارنتها باللائحة المنظمة لحقوق هيئات التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية.

اللائحة للنظام للأجور وحقوق هيئات التدريس	اللائحة المنظمة للجهاز الإداري والفني المساعد
أولاً: تاريخ الاصدار: صدرت بقرار من مجلس الوزراء رقم (٢٣٨) لسنة ١٩٩٨م **ثانياً: التسمية:** قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣٨) (بشأن وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية) **ثالثاً: الحقوق والواجبات الأجور والبدلات:** اللائحة تأخذ بتفصيلية أكثر الأجور والبدلات بما يشبه النظام المالي أو اللائحة المالية، وتكررت في موادها ما جاء بالقانون واللائحة التنفيذية عن الحقوق والواجبات أوضحنا سابقاً ما احتواه هذا النظام في المادة (١٦) من أجور وبدلات تصل إلى ٢٠٠٪ من الراتب الأساسي	— صدرت بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) لسنة ٢٠١٤م. — قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) لسنة ٢٠١٤م (بشأن اللائحة المنظمة للجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية). — اللائحة تغطى النواقص الموجودة في قانون الجامعات ولائحته التنفيذية بوضع تفصيل للحقوق والواجبات، أما الأجور والبدلات فتحمل الجزء اليسير بخلاف لائحة (نظام) هيئة التدريس. — أما المادة (٢٦) في اللائحة المنظمة للجهاز الإداري والفني المساعد فتحدد بدل طبيعة عمل وتنسيق جامعي (٥٠٪) من بداية مربوط الدرجة الوظيفية التي يشغلها الموظف. — وفي المادة (٢٧) حددت استحقاق حافز شهري بنسبة لاتزيد على نسبة (١٠٠٪) من الراتب بموجب قرار من رئيس الجامعة استناداً على المادتين (٣٦ ، ٣٧) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات.

وعند مقارنة هذه الاستحقاقات وطابعها القانوني يتضح قوة ما جاء في

نظام الأجور لأعضاء الهيئات التدريسية وارتباطه المحكم بالنظام المستقل لهم بعيداً عن نظام الخدمة المدنية بينما هذه البدلات وخاصة بالجهاز الإداري والفني منها الحافز يرتبط برئيس الجامعة ونظام الخدمة المدنية، إضافة إلى إن ما جاء في هذه اللائحة المنظمة لاستحقاقات الوظيفة الجامعية للجهاز الإداري والفني تعلق تطبيقها بعد التطورات السياسية والحرب لعام ٢٠١٥م حيث ظلت الموازنات للجامعات على وضعها السابق ولن يتم تطبيقها بأثر رجعي للفترة الفاصلة بين إصدار اللائحتين وبالإجمال فإن اللائحة المنظمة للجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية أكدت على مجموعة من المسائل الهامة في مجال تطور التشريع القانوني بالجامعات حيث اكدت على التالي:

فالمادة (٣٢) أكدت على أن تنظم المساعدات العلاجية الداخلية والخارجية بما يضمن مساواة الموظفين الإداريين والفنيين بأعضاء هيئة التدريس في إطار الموازنة السنوية، وهذا يتطلب إيجاد تغير في صرف الاستحقاقات المرتبطة بذلك.

أما المادة (٣٣) فقد أخذت بالاهتمام تطوير قدرات ومهارات الجهاز الإداري والفني المساعد عن طريق التدريب والتأهيل العالي وتخصيص ذلك من المنح الدراسية ومنح التبادل الثقافي المعتمدة للجامعة سنوياً بحسب الاحتياج الفعلي لكل جامعة والمشاركة في الندوات والمؤتمرات وورش العمل سواء كان داخل الجمهورية أو خارجها.

والمادة (٣٤) ورد فيها (للموظف من شاغلي وظائف الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعة الحاصل على مؤهل دراسي عالي (ماجستير – دكتوراه) الحق في التقدم للمنافسة في شغل الوظائف الأكاديمية بالجامعة وفقاً لشروط شغل كل منها، وله حق الأولوية في حالة تساوى نتائج المنافسة.

المادة (٣٥) يستحق شاغلو وظائف الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعة من حملة الشهادات التخصصية والعليا عند الاستعانة بهم بأعمال تدريسية وتدريبية وأكاديمية ما يستحقه من أجور الساعات الممنوحة لأعضاء هيئة التدريس ووفقاً للمؤهل العلمي المقابل الخ المساواة.

أما المادة (٤٧) فهي تعكس جوهر نتائج التعديلات في اللائحة التنفيذية بالقانون الجمهوري رقم (٤) لعام ٢٠١٢م فهي أحد أهم الانجازات حيث جاء فيها (يمنع إصدار قرارات التعيين لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم لشغل أي من وظائف الإدارة العليا (أمين عام ، أمين عام مساعد ، رئيس إدارة ذات طابع إداري ، مدراء عموم الإدارات العامة، أمناء عموم الكليات والمعاهد والمراكز) والوظائف الإشرافية (مدير إدارة ، رئيس قسم) أو أي وظائف أخرى من وظائف الجهاز الإداري والفني المساعد.

أما المادة (٤٩) فهي الأخرى أهميتها كبيرة في شأن التعامل مع القرارات التي ستتخذ من الأجور أو البدلات بأن تتم كحزمة واحدة بين مكونات الجامعة (هيئة تدريس ، موظفين) ولتلافي الوضع السابق حيث ورد فيها مايلي: (تسرى القرارات الخاصة بزيادة الأجور والمرتبات والبدلات

بمختلف مسمياتها والمزايا الأخرى على كافة موظفي الجامعة أكاديميين وإداريين وفنيين كحزمة واحدة في إطار الجامعة).

وبالنتيجة فإن هذه اللائحة تحقق وإن كان بشكل نسبي مساهمة نقابات العاملين في اجتماعات مجلس الجامعة حيث ورد فيها مايلي: (عند مناقشة مجلس الجامعة للمسائل المتعلقة بموظفي الجهاز الإداري والفني أو عند تشكيل لجان لهذا الغرض يتعين دعوة رئيس نقابة الموظفين أو من يمثله للحضور وابداء الرأي دون أن يكون له حق التصويت على قرارات المجلس أو اللجان)... وإن كان ما جاء في هذه اللائحة بخصوص مشاركة النقابة في اجتماعات مجلس الجامعة لا يتوافق مع ما جاء في قانون التعليم العالي الصادر عام ٢٠١٠م والذي أكد العضوية الكاملة لنقابة العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية في عضوية المجلس الأعلى للتعليم وهو الجهة العليا بالجمهورية التي تحدد السياسة التعليمية وبشكل عام والتعليم العالي منها بشكل خاص، إلا إننا نثني على تفهم رؤساء الجامعات اليمنية الحكومية وعملها بناء على توجيهات سابقة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي د. صالح علي باصرة في تنظيم حضور رؤساء النقابات لاجتماعات مجلس الجامعة بصورة مراقب.

الاستنتاج العام:

يتطلب الأمر من نقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية ومجلسها التنسيقي أولاً الدراسة المعمقة لمحتويات هذه اللائحة وثانياً وضع خطة عمل لمتابعة تطبيقها لما يمكن أن تحدث من تطورات نوعية

لصالح الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات وفي سبيل أيضاً العمل على إيجاد توازن في الأجور والمرتبات والبدلات بوضعها في نظام موحد ومن جهة أخرى إصدار قانون جديد للجامعات اليمنية يعاد صياغته ليشمل كل التعديلات التي تمت في مواده كما ينطبق ذلك على اللائحة التنفيذية للقانون التي ممكن إعادة تنظيمها لتشمل القرارات بالقوانين للرئاسة ومجلس الوزراء وقراراته حول التعديلات لصالح الجهاز الإداري والفني المساعد وتضمينها باللائحة، كما هناك أهمية كبيرة لوجود لائحة مالية موحدة بالجامعات اليمنية الحكومية تشمل أعضاء هيئات التدريس والجهاز الإداري والفني بها بدلاً من تعدد وجودها في اللوائح المنفصلة لها.



الفصل الرابع

جامعة حضرموت... النشأة، والتطور والآفاق (أنموذجاً)

الفصل الرابع

جامعة حضرموت، تطور بنيوي وتعليمي وإداري (أنموذجاً)

التعليم الجامعي بحضرموت البدايات والتطورات:

البدايات:

عند الحديث عن الجامعات اليمنية، أوضحنا ما كتبه الأستاذ كرامة مبارك سليمان -رحمه الله- في كتابه عن بدء نشأة التعليم الجامعي بمحافظة حضرموت في عهد السلطنة القعيطية التي كان لها دوراً في نشر التعليم الابتدائي وصولاً إلى التعليم المتوسط والثانوي ، واشتهرت من مدارسها في طول وعرض حضرموت المدرسة الوسطى بغيل باوزير، وكذا ثانوية البنين بالمكلا الذي شملت في ثناياها طلاب من السلطنة القعيطية والكثيرية، بل والسلطنات المجاورة وآخرون من سلطنة عمان..

أشار الأستاذ كرامة مبارك سليمان، حول إنشاء كلية المعلمين الوسطى بالمكلا بأنها بالتالي: «يبدو أن هذه الكلية كانت أول محاولة لتدشين تعليم عالي في السلطنة القعيطية بحضرموت»[1] كما أوضح قوام أعضاء هيئة التدريس تتكون من «الأستاذ كرامة مبارك سليمان وأخيه عوض مبارك، وسعيد عبدالخير النوبان، ومحمد عبدالقادر بافقيه، وسالم يعقوب باوزير، وعبدالله بن سلمان، وعبدالحافظ الحوثري، ومدرس لغة انجليزية سوداني يدعى (برعي)، ورياض شعبان (فلسطيني). [2]

---

(١) كرامة مبارك سليمان، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن.

(٢) نفس المرجع السابق.

أما الدكتور محمد بن هاوي الأستاذ بكلية الآداب بجامعة عدن، فيوضح فإن: «تعداد كلية المعلمين الوسطى بلغ (١٥) طالباً»[١]

التعليم الجامعي بحضرموت بعد الاستقلال الوطني (٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م):

إن اتساع رقعة التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي بعد قيام جمهورية اليمن الجنوبية في الثلاثين من نوفمبر ١٩٦٧م أدى إلى طلب قيام التعليم الجامعي لاستيعاب خريجي المدارس الثانوية، فبعد ثلاث سنوات من تحقيق الاستقلال الوطني وبالتحديد ديسمبر ١٩٧٠م افتتحت أول كلية بعدن (كلية التربية العليا بخور مكسر) بالتعاون والعمل المشترك بين الدولة ومنظمة اليونسكو، واستقطبت الكلية ضمنها طلاب من محافظات الجمهورية، وكان الأساس لها الطلاب من عدن، وبعده في أكتوبر من عام ١٩٧٤م وكامتداد لهذه الكلية بعدن تم افتتاح كلية التربية بالمكلا وليتسع بعد ذلك نشاطها لتكن كلية التربية والآداب والعلوم.

كلية التربية والآداب والعلوم بالمكلا شكلت الأساس والنواة للتعليم الجامعي بالمحافظة، وتم استيعاب الطلاب الحضارم وأن شكل تواجد الطلاب في المكلا الأساس ليتوسع تدريجياً تواجد طلاب المديريات الأخرى المتصل بسعة الداخلية ومحلات السكن، وتم الاستفادة من مبنى (ثانوية ليبيا) في الديس.

---

(١) أ. د. محمد بن هادي باوزير- محاضرة ألقيت في قاعة متطوعون بالمكلا بعنوان (كلية المعلمين الوسطى) بتاريخ ١٦/ ٨/ ٢٠١٦م

لقد انشئت الكلية على قاعدة متواضعة من الإمكانيات ومنذ البدء تم الاهتمام بايجاد المكتبة التي زودت بكتب علمية قيمة تم اقتناها من الهند، بالإضافة إلى الكتب باللغة العربية، وكذا إعداد المختبرات وقد كان قوام هيئة التدريس في البدء محدود، وبمساهمة مدرسين عملوا سابقاً في المدارس الثانوية أو كلية المعلمين المتوسطة، ويعتبر الأستاذ عبدالحافظ عبدالقادر الحوثري العميد المؤسس للكلية، حيث بدأت الدراسة بمساق الدبلوم الذي مدة الدراسة سنتان بعد الثانوية العامة، وابتداءاً من العام الدراسي ٨١/ ١٩٨٢م ألغي مساق الدبلوم واكتفى بمساق البكالوريوس، وقد ارتفع عدد طلبة كلية التربية بالمكلا من (١٠٨) في العام الدراسي ٧٤/ ١٩٧٥م (عام التأسيس) إلى (١٩٤) طالباً وطالبة في العام الدراسي ٧٩/ ١٩٨٠م، وتخرجت الدفعة الأولى من مساق الدبلوم البالغ عددها (١٠٢) في العام الدراسي ٧٥/ ١٩٧٦م، [1] وأسهمت الكلية بدور كبير في تأهيل المدرسين وإعدادهم في مساق الدبلوم أو البكالوريوس وكذا إرسالهم بالتنسيق مع الإدارة العامة للتربية والتعليم بالمحافظة في دورات مهنية إلى عدن.

يشير الأخ/ محمد عاشور عبد باجبير في رسالته للماجستير إلى تطور التعليم الجامعي بكلية التربية إلى التالي: «تطور التعليم في هذه الكلية من مساق الدبلوم (سنتان بعد الثانوية حيث تخرج ست دفع من حملة الدبلوم في الكلية (٧٤- ١٩٨١م) وبلغ عدد المتخرجين من حملة الدبلوم حوالي (٥٦٩)

(١) كرامة مبارك سليمان، التربية والتعليم في الشطر الجنوبي من اليمن الجزء الثاني ص (١٦٢).

طالباً وطالبة منهم (٣٩٩) طالباً بنسبة ٧٠٪ و(١٧٠) طالبة بنسبة ٣٠٪» [١]

كما أوضح باجبير أيضاً إلى تعداد أعضاء هيئة التدريس بالكلية بالتالي: «فقد بلغ عدد الهيئة التدريسية بكلية التربية المكلا (٣٢) محاضراً ومحاضرة منهم (٣٠) محاضر بنسبة ٩٤٪ و(٢) محاضرة بنسبة ٦٪، أما في العام الجامعي ٨٩/ ١٩٩٠م فقد وصل إجمالي عدد المحاضرين بكلية التربية المكلا إلى (٨٤) محاضراً ومحاضرة منهم (٨٢) محاضر بنسبة (٩٨) و(٢) محاضرة بنسبة (٢٪)، وقد بلغ معدل النمو ٨ , ١٢٪ خلال الفترة الزمنية من العام الجامعي ٨١/ ١٩٨٢م- ٨٩/ ١٩٩٠م» [٢]

وحيث إن الوظيفة الأساسية للكلية بالمحافظة تأهيل وإعداد الطلاب للتدريس في المدارس بالمحافظة، وحيث تأسست بالعاصمة كليات متخصصة أخرى فقد التحق بالدراسة بها أيضاً الطلاب من المحافظة في الكليات التالية:

كلية ناصر للعلوم الزراعية	كلية الاقتصاد	كلية الطب	كلية التكنولوجيا	كلية الحقوق
١٩٧٣/٧٢م	مارس ١٩٧٤م	١٩٧٦/٧٥م	١٩٧٥/٧٤م	نوفمبر ١٩٧٨م

حيث خضع الطلاب لامتحانات القبول والانتظام بهذه الكليات في ظل دعم الدولة للتعليم الجامعي ومنها توفير السكن الجامعي. «وبعدها انشئت

(١) باجبير، محمد عاشور رسالة جامعية جامعة عدن، كلية التربية المكلا، ندوة تطوير أوضاع كلية التربية (٧٤- ١٩٨٩م) المكلا مايو ١٩٨٩م.

(٢) المرجع السابق نفسه.

الدولـة بالقانـون رقـم (٢٢) لعـام ١٩٧٥م جامعـة عـدن» [١] وتخـرج مـن هـذه الكليـات الطـلاب الذيـن تـم مـد بهـم بعـض المؤسسـات والإدارات بالكفـاءات المؤهلـة مـن خـلال سياسـة التوظيـف الميسـرة حينـذاك.

ومما تجـدر إليـه الإشـارة إن الالتحـاق بالتعليـم الجامعـي في خـلال فـترة دولـة ج. ي.د. ش والتأهيـل لـم يقتصـر علـى الكليـات التابعـة لجامعـة عـدن، بـل تخطـاه ليشـمل إرسـال الطـلاب للدراسـة الجامعيـة بـل والأكاديميـة العليـا في البلـدان الخارجيـة، ومنهـا الـدول الصديقـة حينهـا وخاصـة الـدول الاشـتراكية الاتحـاد السـوفيتي، بلغاريـا، المجـر، وألمانيـا، وكـذا بعـض الـدول العربيـة ومنهـا مصـر وسـوريا وليبيـا والكويـت.

تأسيس جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا:

استمر واقـع وجـود كليـة واحـدة بالمـكلا (كليـة الآداب والعلـوم والتربيـة) وهـي تغطـي تخصصـات علميـة وأدبيـة وتربويـة، وهـي تمثـل بمثابـة واقـع ثـلاث كليـات كمـا تـم التعامـل بـه لاحقـاً للفـترة مـن عـام ١٩٧٤م وحتـى ٢٠٠٤م، وفي عـام ٢٠٠٥م أصبحـت ثلاثـة كليـات.

خطوات أولية في طريق تأسيس جامعة حضرموت وتطورها:

وقـد بـدأت الجهـود الحثيثـة لذلـك بعد قيـام الجمهوريـة اليمنيـة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وأخـذت توضـع بإلحـاح مسـألة تأسـيس جامعـة حكوميـة بحضرمـوت

(١) كرامـة مبـارك سـليمان، التربيـة والتعليـم في الشـطر الجنوبـي مـن اليمـن الجـزء الثـاني ص (٥٧- ٥٨).

يكـون مركزهـا المـكلا العاصمـة ،وذلـك لتزايـد الطـلاب مـن خريجـي الثانويـة العامـة وأهميـة تنظيـم دراسـتهم الجامعيـة بالمحافظـة بـدلاً عـن انتقـال العديـد منهـم للدراسـة في كل عـدن وصنعـاء ،حيـث حينهـا لا توجـد بالمحافظـة إلا كليـة واحـدة بالمـكلا للتربيـة والآداب والعلـوم تتبـع جامعـة عـدن..

الخطوات العملية:

بـدأت الخطـوات العمليـة بالمحافظـة بالتحديـد في يونيـو ١٩٩٢ م وبعـد التفاهمـات بيـن المحافـظ حينهـا (صالـح عبـاد الخـولاني) والغرفـة التجاريـة والشـخصيات الحضرميـة ،وبعدها مع الجهات الحكوميـة المركزية ممثلة برئيس مجلـس الرئاسـة علـي عبـدالله صالـح ورئيـس الـوزراء حيـدر أبوبكـر العطـاس.

تشكيل لجنة جامعة حضرموت:

«بـدأت الخطـوات العمليـة بصـدور قـرار المحافـظ بتشـكيل لجنـة جامعـة حضرمـوت مـن:

١- العميد صالح عباد الخولاني المحافظ	رئيسا
٢- عبدالخالق محمد بامطرف (رئيس الغرفة التجارية)	نائبا للرئيس
٣ - سالم بلشرف	عضوا
٤ - الشيخ عبدالله محفوظ الحداد	عضوا
٥ - الشيخ عبدالرحمن عبدالله بكير	عضواً
٦ - ا.د.محمد سعيد العمودي رئيس جامعة عدن	عضوا
٧- الشيخ محمد أبوبكر العمودي	عضواً
٨ - حسن صالح باعوم	عضواً

٩ – سعيد باناعمة	عضوا
١٠ – عمر فرج باظفاري	عضوا
١١ – محمد احمد فلهوم	عضواً
١٢– خميس الديني	عضوا
١٣– عمر جبران	عضوا
١٤ – زكريا بازرعة	عضوا
١٥– ابوبكر مسلم	عضوا
١٦ – عمر عبدالقادر بارجاء	عضوا» [١]

مما يجدر الإشارة إليه أن قوام هذه اللجنة شمل الشخصيات الاعتبارية وتمثيل الغرف التجارية الحضرمية في حضرموت وعدن وصنعاء ،وكذا المؤسسات التعليمية ذات الاختصاص وغيرها.

دور لجنة جامعة حضرموت:

« عقدت اللجنة اول إجتماع لها في الغرفة التجارية بالمكلا ثم تلت عدة اجتماعات في مقر المحافظة والغرفة التجارية وحددت لها مهام منها:

- استصدار قرار إنشاء الجامعة.
- حجز أرضية للجامعة
- إعداد المناهج الدراسية.

---

(١) أ.د علي هود باعباد ،جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا حلم أصبح حقيقة ص(١٨-١٩)

– مصادر تمويل مشروع مباني الجامعة .»[١]

دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:

«وقد تبنت فكرة تأسيس الجامعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لاسيما بعد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥) لعام ١٩٩٢م والذي به تمت الموافقة بأنشاء جامعة في حضرموت مع بداية العام الجامعي ١٩٩٣-١٩٩٤م قد توالت الاجتماعات بين المسؤولين من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمسؤولين في جمعية حضرموت الخيرية في صنعاء ومحافظة حضرموت ،وكان من أهم الاجتماعات في تاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٩٢م و٢٩/ ٣/ ١٩٩٣م»[٢]

ولقد بذلت لجنة جامعة حضرموت جهوداً كبيرة إن كان في صنعاء مع الجهات ذات الاختصاص أوفي حضرموت وللغرفة التجارية حينها برئاسة الشيخ عبد الخالق محمد بامطرف -رحمه الله- دوره إن كان في عمل اللجنة وكذا مع إخوته في اللجنة في جمع التبرعات وكذا أدوار الجمعيات الخيرية الحضرمية في صنعاء وعدن،ودعم الحضارم المغتربون في المملكة العربية السعودية والذين لهم ممثلين في هذه اللجنة.

صدور القرار الرئاسي بتأسيس جامعة حضرموت:

وقد تكللت الجهود المبذولة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ولجنة حضرموت واستنادا لقرار مجلس الوزراء حول ذلك بصدور القرار

---

(١) نفس المرجع السابق ص(١٩)

(٢) (٣)المرجع السابق ص (١٩)

الرئاسي رقم (٤٥) لعام ١٩٩٣ م بإنشاء جامعتي حضرموت للعلوم والتكنولوجيا وتعز من قبل الرئيس على عبدالله صالح والذي تضمنت بنوده الآتي:

مادة (٢): تنشأ بمقتضى هذا القرار جامعة حضرموت تسمى جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا تتبع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مادة (٣): تتمتع الجامعة بالشخصية الاعتبارية ويكون لها الاستقلال المالي والإداري في حدود القوانين والأنظمة النافذة.

مادة (٤): يكون المقر الرئيسي للجامعة (مدينة المكلا) ويجوز لها أن تنشئ كليات ومراكز علمية في نطاق الجمهورية وفقاً للأسس والإجراءات المقررة.

مادة (٥): يلحق بالجامعة عند افتتاحها مؤسسات التعليم العالي القائمة في محافظة حضرموت.

مادة (٦): يشكل مجلس أمناء للجامعة بقرار من رئيس الوزراء بناء على عرض وزير التعليم العالي يقوم باستكمال الخطوات المتعلقة بالانشاء ورعاية الجامعة ودعم تقدمها وازدهارها والعمل المستمر على تعميق وتوسيع خدماتها وتحقيق أهدافها وغاياتها.

مادة (٧): تحدد اهداف الجامعة وينظم عملها وفق القوانين والأنظمة النافذة الخاصة بالتعليم العالي »[١]

مما يجدر الإشارة إليه بأنه في اجتماع جمعية حضرموت المنعقد في صنعاء تاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٩٢م وكان بحضور نائب وزير التعليم العالي

(١) المرجع السابق ص (٢٤).

الأستاذ الدكتور عبدالواحد الزنداني ومحافظ محافظة حضرموت العميد صالح عباد الخولاني وضعت فيه رأي حول تسمية الجامعة بجامعة المكلا والذي بقرار الرئاسي أخذ بتسمية (جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا)، واستمرت هذه التسمية حتى صدور قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي هشام شرف عبدالله الموافق ٢٥/ ٥/ ٢٠١٣م بالموافقة على مذكرة أ.د.محمد سعيد خنبش رئيس الجامعة بتغييرها إلى (جامعة حضرموت).

جهود الجمعية الخيرية الحضرمية بعدن و جامعة عدن:

وفقًا لما ورد في كتاب أ.د.علي هود باعباد (جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا حلم أصبح حقيقة) في صفحة (٢٥) فقد تجسدت هذه الأدوار بالتالي: فقد تشكلت لجنة من الجمعية وجامعة عدن لهذا الغرض مكونة من:

- الأستاذ الدكتور/ سعيد عبد الخير النوبان مستشار رئيس جامعة عدن.
- الأستاذ الدكتور/ محمد سعيد العمودي رئيس جامعة عدن.
- الأستاذ الدكتور/ عبدالله عيظة باحشوان القائم بأعمال عميد كلية الهندسة.
- الأخ عمر جبران - عن الجمعية الخيرية الحضرمية في عدن.
- الاخ محمد أبوبكر العماري نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية.

وكانت اللجنة بحثت مع المحافظ (الخولاني) فكرة فتح فروع لكليات جامعة عدن بحضرموت كمرحلة أولى ولم يوافق المحافظ نهائيا على الفكرة »

أما جهود جامعة عدن في مجال دعم إنشا ء جامعة حضرموت ووفقًا لما ورد في صفحات الكتاب نفسه فقد أوضحه بالتالي:

- الدور الذي اطلعت به كليه التربية والآداب والعلوم في فترة عملها منذ التأسيس عام ١٩٧٤م وتخرج منها دفعات في مجال الدبلوم وبعدها

البكالوريوس وإعداد المدرسين وتأهيلهم.

- عضوية كل من أ.د .محمد سعيد العمودي رئيس جامعة عدن ،والاخ الدكتور محمد أحمد فلهوم عميد كلية التربية سكرتير للجنة جامعة حضرموت.
- قيام جامعة عدن بتسوير الواجهة الامامية للحرم الجامعي في فلك، وحجز أرضية في مطار الغرف في مديرية تريم في عام ١٩٩٣م.
- مساهمة أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بالمكلا في تدريس مقررات متطلبات الجامعة التي بدأت في جامعة في أول شهر مارس ١٩٩٦م، وتعيين د.فلهوم عميد الكلية عضوا بمجلس الجامعة
- الاستفادة من الخبرات الفنية والإدارية بكلية التربية في العمل برئاسة الجامعة.
- وتوجت بالتوقيع بين جامعة حضرموت وعدن على اتفاقية ضم كلية التربية في المكلا إلى جامعة حضرموت في أول يناير عام ١٩٩٩ م»

الخطوات العملية التنفيذية لتأسيس الجامعة:

لازال مرجعنا الأساس كتاب.أ.د .على هود باعباد عن جامعة حضرموت اعتباره أول كتاب توثيقي صدر عام ٢٠٠٤ م عن ذلك حيث ورد في صفحاته (٢٦-٢٧) ما يلي:

«أولًا: قيام رئيس الجمهورية اليمنية علي عبدالله صالح أثناء زيارة المكلا في أواخر ١٩٩٤ م بوضع حجر الأساس لكلية الهندسة في فلك، ورصد لها مبلغ مالي من قبل وزارة التخطيط والتنمية.

ثانيًا: وضع مخطط عام لمنشاءات الجامعة، ففي أوائل عام ١٩٩٥م كلّف الأخ/ رئيس الجمهورية الأخ عبدالقادر باجمّال -نائب رئيس الوزراء

ووزير التخطيط والتنمية سابقًا- بالاهتمام بالخطوات العملية اللازمة، وعليه قام بالتعاقد مع شركة استشارية أردنية -مركز التكنولوجيا للهندسة- للقيام بأعمال التصاميم الأولية للمشروع في أبريل ١٩٩٥م، وقد عيّن الأخ باجمّال الأخ المهندس/ فؤاد باشميله مديرًا فنيًّا للمشروع.

ثالثًا: أن مكون المشروع الجامعي يتكون من ١٢كلية، ١٣منشأة خدمية، و٧مراكز بحثية، وقد تمّ البدء بتنفيذ كليتين وهي: الهندسة والبترول والطب البشري وسكن الطلبة واستراحة الجامعة.

«رابعاً: صدور قرار رئيس الجمهورية رقم (١٥٠) في ١١-١٠-١٩٧٥ بتعيين الأستاذ الدكتور علي هود باعباد رئيساً لجامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.. وبعدها صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١) لعام ١٩٩٧ م بتعيين مجلس الأمناء لجامعة حضرموت ،وكذا صدور قرار رئيس الجامعة رقم (٣) لعام ١٩٩٧ م بتعيين اول مجلس لجامعة حضرموت «وسيتم تفصيل ذلك لاحقا»[١].

ولقد استفادت الجامعة عند التأسيس لها من بعض المباني لبعض المؤسسات بالمحافظة كمثال مبنى المؤسسة العامة للإنشاءات بفوة لانتظام عمل رئاسة الجامعة.

افتتاح كليات جديدة للجامعة:

وخلال الفترة منذ التأسيس شهدت الجامعة عدداً من الانجازات في

---

(١) كتاب أ.د علي هود باعباد (جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا حلم أصبح حقيقة) ص٢٦- ٢٧

تأسيس وافتتاح الكليات الجديدة حيث «بدأت الدراسة بكليات جامعة حضرموت بافتتاح في ٨ فبراير ١٩٩٦م أول كلية للجامعة (كلية الهندسة والبترول في المبنى الكائن بفوة، وبعدها صدر قرار مجلس الجامعة في اجتماعه المنعقد في ١٥/ ٥/ ١٩٩٧م بفتح أربع كيات هي كلية الطب والعلوم الصحية في مبنى مستشفى ابن سيناء وكلية البيئة والأحياء البحرية بمجمع الكليات بفوة، كلية العلوم التطبيقية (دبلوم سيئون)، ثم توالت بعدها إنشاء الكليات للجامعة، وانضمت كلية التربية بالمكلا إلى كليات جامعة حضرموت في يناير ١٩٩٩م، والجدول أدناه يوضح تسلسل زيادة الكليات بالجامعة»[١]

م	الكلية	التأسيس	موقع الكلية
١	كلية الهندسة والبترول	١٩٩٦م	سابقًا: مجمع الكليات بفوة. ومن العام ٢٠٠٥م تحولت إلى المدينة الجامعية بفلك
٢	كلية البنات بالمكلا	١٩٩٦م	المكلا، فوة، حي الصديق، مجمع الكليات
٣	كلية الطب والعلوم الصحية	١٩٩٧م	المكلا، المدينة الجامعية بفلك، وابن سيناء
٤	كلية العلوم الإدارية	١٩٩٧م	المكلا، فوة حي الصديق، مجمع الكليات
٥	كلية العلوم البيئية والأحياء البحرية	١٩٩٧م	المكلا، فوة حي الصديق، مجمع الكليات
٦	كلية التربية بالمهرة	١٩٩٨م	الغيظة، محافظة المهرة
٧	كلية التربية بالمكلا	١٩٧٤م وانضمت إلى الجامعة ١٩٩٩م	المكلا، حي الديس، وحدة سامي بالغليلة

(١) دليل الطالب الجامعي ٢٠١٩- ٢٠٢٠م

م	الكلية	التأسيس	موقع الكلية
٨	كلية التربية سقطرى	٢٠٠٠م	سقطرى، مدينة حديبو
٩	كلية الآداب	٢٠٠٥م	المكلا، فوة، حي الصديق بالمساكن (مجمع الكليات)
١٠	كلية العلوم	٢٠٠٥م	المكلا، حي الديس، وحدة سامي بالغليلة
١١	كلية التمريض	٢٠٠٥م	المكلا، فوة حي ابن سيناء
١٢	كلية القانون	٢٠١٢م	المكلا، فوة، مجمع الكليات حي المستقبل بالمتضررين
١٣	كلية الحاسبات وتقنية المعلومات	٢٠١٧/٢٠١٦م	المكلا، فوة، مجمع الكليات حي المستقبل بالمتضررين
١٤	كلية التعليم المفتوح	٢٠١٧/٢٠١٦م	المكلا، فوة، مجمع الكليات حي المستقبل بالمتضررين
١٥	كلية العلوم التطبيقية والإنسانية بالمهرة	٢٠١٩/٢٠١٨م	الغيظة، المهرة، مبنى المعهد التقني

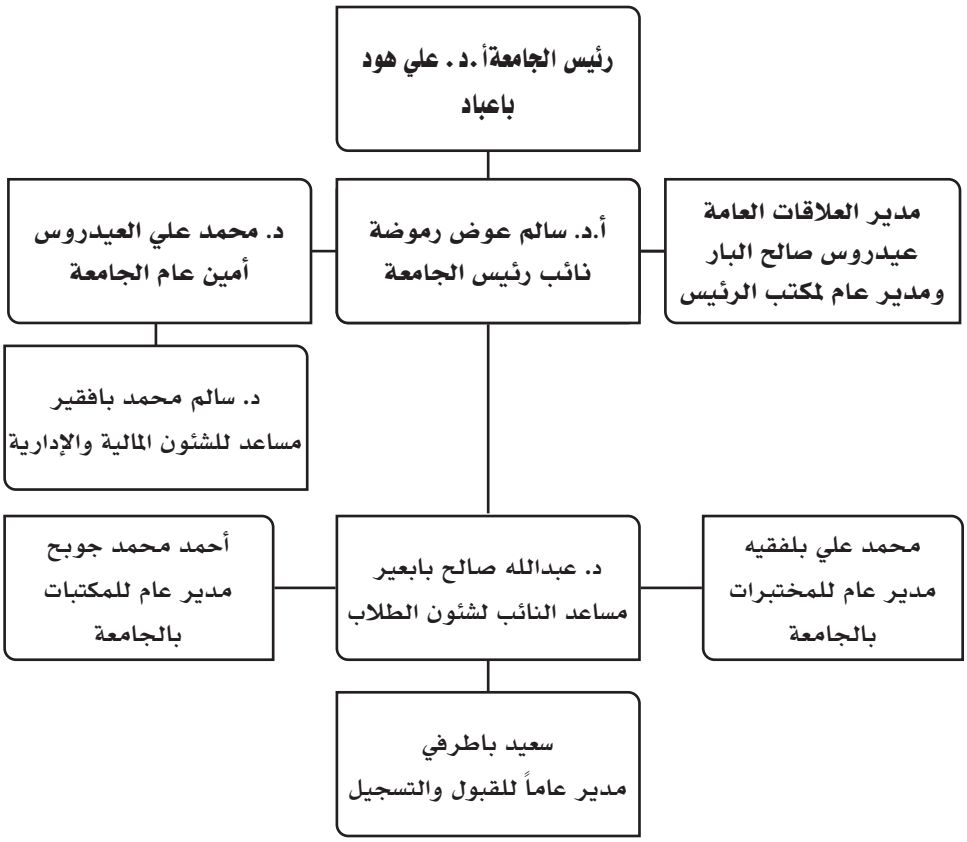
وليصبح إجمالي الكليات بجامعة حضرموت حتى العام الدراسي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م (١٥) كلية.

الدراسة الجامعية للطالب بهذه الكليات (البكالوريوس) لمدة أربع سنوات، عدا كلية الطب والعلوم الصحية (٦) سنوات، وكلية الهندسة والبترول (٥) سنوات.

ومما يجدر الإشارة إليه بأنه بالاستناد على القرار الجمهوري رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٧م بشأن إنشاء جامعة سيئون، فقد تم اعتبار في عداد كلياتها كل من كلية البنات، والعلوم التطبيقية، والتربية بنات ابتداءً من العام الدراسي ٢٠١٨- ٢٠١٩م.

الهيكل التنظيمي والبنائي للجامعة:

تتواجد رئاسة الجامعة حالياً في مبنى الانشاءات على الشارع الرئيسي المواجه للبحر، وفي قبالها أيضاً توجد جامعة الريان الأهلية، وبها توجد حالياً الرئاسة والنواب وأيضاً الأمانة العامة أيضاً بشكل عام جميع الإدارات المتصلة بقيادة الجامعة ونشاطها الشامل وقد تطرقنا إلى توزيع الكليات التابعة للجامعة، ونشير هنا إلى الهيكل التنظيمي الذي بدأت به عمل الجامعة في فترة التأسيس الأولى من التسعينات من القرن العشرين المنصرم كالتالي:



وقد شغل أ.د. سالم عوض رموضة مهام نائب رئيس الجامعة لوحده للفترة من أكتوبر ١٩٩٦م إلى فبراير ٢٠٠٢م.

مهمات كبيرة أنجزها هذا الطاقم القيادي للجامعة، وخاصة في فترة التأسيس للجامعة ومتابعة وضع أسس عملها التنظيمية والبنائية، لقد قدموا الكثير، نترحم على من توفوا منهم: د. علي هبود باعباد الرئيس المؤسس للجامعة، وكل من د. محمد علي العيدروس، عيدروس صالح البار، سعيد باطرفي، أحمد محمد جوبح، محمد علي بلفقيه، ونقدر عالياً دور الآخرين المؤسسين في مجال تطوير التعليم العالي والنهوض به بالمحافظة.

وفي الجانب الهيكلي القيادي بالجامعة ووفقاً للتطورات التي شهدها التعليم العالي والبحث العلمي فقد تم استحداث بالجامعات اليمنية ومنها جامعة حضرموت، النيابة الأكاديمية والنيابة لشؤون الطلاب، وأخيراً النيابة للدراسات العليا والبحث العلمي، وهذا له دوراً إضافياً آخر في التطور الذي شهده مجال التعليم الجامعي بالمحافظة، وبالتالي ازدياد الكادر العامل في هذه النيابات، بل وشمل بعضها كمثال توسعة البحث العلمي إلى ايجاده بالكليات.

أما في المجال البنائي الإنشائي بالجامعة، فهو الآخر ومع ازدياد الاهتمام إن كان من قبل مجلس الأمناء بالجامعات والذي في فترته الأولى ترأسه رئيس مجلس الوزراء الأستاذ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال وبعض الوزراء ذوي العلاقة بالتعليم وأيضاً شخصيات اعتبارية أخرى داعمة للتعليم الجامعي فقد حقق خطوات ملموسة في مجال الاهتمام أولاً بالمباني الجامعية بالكليات الموجودة وإنشاء مباني للكليات الجديدة، أو إضافة القاعات بالكليات، كما إن الاهتمام الأكبر تم توجيهه لإيجاد ووضع خارطة مباني جامعة حضرموت الجديدة بمنطقة فلك والتي تم في

عام ٢٠٠٥م افتتاح بها كليات (الهندسة- البترول - وكلية الطب) وأيضاً السكن الجامعي والمسجد، والاستراحة، وكذا الفلل التابعة للجامعة هناك.. وحتى الآن ولأسباب عديدة تعثر استكمال المباني الأخرى للكليات المخطط إقامتها بالجامعة.

وخلال العام الجامعي ٢٠١٦/ ٢٠١٧م وبالتنسيق مع السلطة المحلية بالمحافظة تم استلام المباني بفوة (منطقة المتضررين البحرية) التابعة للمؤسسة الأمنية لتصبح جزءاً من المباني التابعة للجامعة.

ولهذا فإن المباني الجامعية حالياً تتشكل وفقاً للتالي:

المدينة الجامعي بفلك	مجمع الكليات بفوة المساكن	مجمع الكليات حي المستقبل بالمتضررين	وحدة سامي بالغليلة	فوة ابن سيناء
٢	٤	٣	٢	١
المهرة	سقطرى			
٢	١			

وضمن المباني الأساسية برئاسة الجامعة تم تأسيس مركز أ. د. علي هود باعباد للمؤتمرات والمعارض الذي له دوراً كبيراً في إبراز الفعاليات للجامعة وأيضاً بالمجتمع، أو للجهات الأخرى.

أن مشروع المخطط العام لجامعة حضرموت بفلك قد تعلق والذي يشمل إقامة (١٢) كلية، تم فقط افتتاح منها كليتي (الهندسة والبترول - وكلية الطب)، ومن المباني (استراحة الجامعة، والسكن الطلابي، والمركز الثقافي الإسلامي بالجامعة)، حيث تعمل عدداً من الكليات كما أوضحنا سابقاً في المجمعات المحددة أمام الكليات بالكشف الموضح سابقاً. وأمام مجلس أمناء الجامعة

ومجلس الجامعة مسألة متابعة الدولة والمانحين الآخرين للإسهام في استكمال المدينة الجامعية بفلك لما لها من أهمية كبيرة في إبراز جامعة حضرموت.

مجلس جامعة حضرموت مهامه وتشكيله وقياداته:

يحتل هذا المجلس أهمية كبيرة في إطار قيادة عمل الجامعة في كافة مستوياتها، ويحدد قانون الجامعات رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م أهمها بالتالي:

١- وضع الخطط المنظمة لعمل الجامعة وتقييمها سنوياً.

٢- عقد اجتماعاته الدورية وغيرها التي تمكنه من الاطلاع بدوره القيادي للجامعة.

٣- النظر في التقارير السنوية والدورية التي يتم تقديمها من رئيس الجامعة ونوابه والأمين العام وعمداء الكليات والمراكز وغيرها.

٤- تشكيل اللجان الخاصة المتعلقة بتقويم مختلف أنشطة الجامعة.

وإن مجلس الجامعة والذي يترأسه وفقاً للقانون ولائحته التنفيذية رئيس الجامعة فإن أهم مجالات عمله متابعة: ١) الأداء الأكاديمي للجامعة وتطويره. ٢) شؤون الطلاب. ٣) الدراسات العليا والبحث العلمي. ٤) الأداء الإداري والمالي. وهي المجالات التي يقوم بأدائها النواب المساعدون لرئيس الجامعة وكذا الأمين العام، والتي أيضاً يشارك في إدارتها الطاقم الوظيفي من مدراء عامون وإدارات وأقسام ومراكز علمية الخ..

وقد تشكل أول مجلس لجامعة حضرموت بقرار رقم (٣) في ١٣/ ٧/ ١٩٩٧م من عدد (١٣) عضواً برئاسة أ.د. علي هود باعباد الرئيس المؤسس للجامعة

ويساعده في ذلك أول نائب للشؤون الأكاديمية أ.د. سالم عوض رموضة بالإضافة إلى مشاركة عمداء الكليات (الهندسة والبنات، كلية التربية بالمكلا، كلية التربية سيئون) وقد شارك في عضويته عند تأسيس الجامعة شخصيات من جامعتي صنعاء وعدن وعدد من الشخصيات من مؤسس الجامعة [١]

تشكيل مجلس الجامعة:

يشير أ.د.علي هود باعباد رئيس الجامعة المؤسس في كتابه) جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا حلم أصبح حقيقة (١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م، «بأنه تم بالقرار الصادر منه رقم (٣) في ١٣/ ٢/ ١٩٩٧م والوارد في صفحة (٤١- ٤٢) منه بتشكيل مجلس الجامعة من شخصيات بارزة من جامعتي صنعاء وعدن إضافة إلى مؤسسي الجامعة وهم:

- الأستاذ الدكتور علي هود باعباد رئيس الجامعة رئيسا
- د.سالم عوض رموضة نائب رئيس الجامعة عضوا
- د.سعد عثمان بشير عميد كلية الهندسة والبترول عضوا
- د.بله عبدالله مدني عميد كلية البنات عضوا
- د.محمد أحمد فلهوم عميد كلية التربية المكلا عضوا
- د.الخضر علي ادريس عميد كلية التربية سيؤن عضوا
- الأخ / محمد علي العيدروس أمين الجامعة عضوا
- ا.د.عبدالله صالح بابقي مستشار رئيس الجامعة عضوا
- أ.د. ابوبكر عبدالله القربي نائب رئيس جامعة صنعاء عضوا

(١) أ.د. علي هود باعباد حلم أصبح حقيقة ص(٤١)

- أ.د.عبدالواحد الزنداني رئيس جامعة صنعاء الأسبق عضوا
- أ.د.سعيد عبدالله باعنقود الباحث في جامعة عدن عضوا
- أ.د.عابدبن محمد عبدالكريم عضو هيئة التدريس عضوا
- أ.د.محمد أحمد اسماعيل عضو هيئة التدريس عضوا

ومما يجدر الإشارة إليه أن هذا المجلس بتشكيلته هذا من الخبرات والكفاءات الأكاديمية من جامعتي عدن وحضرموت وكذا من البلدان العربية الشقيقة منهم من العراق والسودان لعبت دوراً مهماً محورياً في تطوير الجامعة في فترتها الهامة التأسيسية ووضعت الأسس من كافة الجوانب لتطويرها اللاحق.

وقد اضطلع هذا المجلس بأدوار هامة في وضع اللبنات الأساسية للبناء الجامعي ورسم آفاق تطوره.

وحتى عام ٢٠٢٣م فقد عمل في قيادة جامعة حضرموت عدد أربع رؤساء نوضحهم في الجدول أدناه.

الرقم	الاسم	فترة رئاسته	عدد الكليات حينها
١	أ.د. علي هود باعباد الرئيس المؤسس	١٩٩٥- ٢٠٠٣م (٨- سنوات)	٨
٢	أ.د. أحمد عمر بامشموس	٢٠٠٣- ٢٠٠٩م (٦ سنوات)	١١
٣	أ.د. عبدالرحمن محمد بامطرف	٢٠٠٩- ٢٠١٢م (٣ سنوات)	١٢
٤	أ.د. محمد سعيد خنبش	٢٠١٢- ٢٠٢٥م (١٣ سنة)	١٤

وخلال الفترة التاريخية منذ تأسيس الجامعة فقد تبوأ المناصب القيادية النواب والأمناء العامون عدداً من الأساتذة قدموا خبراتهم أيضاً في تطوير الجامعة منهم الأخوة التالية أسماؤهم:

أولاً: النواب الأكاديميون:

الرقم	الاسم	فترة عمله التقديرية
٢	أ.د. عبدالله حسين الجفري	٢٠٠٢- ٢٠١٠م أول نائب أكاديمي يعين بالجامعة
٣	أ.د. محمد سعيد خنبش	٢٠١٠- ٢٠١٢م
٤	أ.د. عبدالله صالح بابعير	٢٠١٣- ٢٠٢٥م

ثانياً: النواب لشؤون الطلاب:

الرقم	الاسم	فترة عمله التقديرية
١	أ.د. عبدالله عيظة باحشوان	٢٠٠٢- ٢٠١٠م أول نائب لشؤون الطلاب بالجامعة
٢	المرحوم د. فيصل سالم مسلم	٢٠١١- ٢٠١٣م
٣	أ.د. سالم مبارك العوبثاني	٢٠١٣- ٢٠٢٥م

ثالثاً: النواب للدراسات العليا والبحث العلمي:

مما يجدر الإشارة إليه إنه تم استحداث هذه النيابة متأخراً، وفي فترة التأسيس كانت دائرة تتبع النيابة الأكاديمية وعمل فيها عدداً من الأساتذة أولهم د. عبود باعجاج، ثم تعيين.د. سالم ربيع بازار عميداً للدراسات العليا وبعده. د. هاني قاسم دماج.

الرقم	الاسم	فترة عمله التقديرية
١	أ.د. أحمد سهل وحدين	٢٠١٠- ٢٠١٤م أول نائب للدراسات العليا والبحث العلمي يعين بالجامعة
٢	أ.د. هادي سالم الصبان	٢٠١٤- ٢٠٢٣م
٣	أ. د. سالم فرج بامسعود	٢٠٢٣/١٢/٢١م- ٢٠٢٥م

رابعـًا: الأمناء العامون:

خلال الفترة منذ التأسيس فقد عمل كأمناء عامون بالجامعة الأخوة التالية:

الرقم	الاسم	فترة العمل	ملاحظات
١	محمد علي العيدروس	١٩٩٧- ١٩٩٨م	قيل تحصله على درجة دكتور
٢	د. سالم مبارك العوبثاني	مارس ١٩٩٨ إلى سبتمبر ٢٠٠٠م	
٣	د. محمد علي العيدروس	أكتوبر ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤م	
٤	د. عبدالله علي الخلاقي	يونيو ٢٠٠٤- ٢٠١٠م	
٥	د. فيصل سالم مسلم	٢٠١٠- ٢٠١٢م	
٦	د. محمد عبدالله بامقاء	٢٠١٢- ٢٠١٣م	
٧	العبد عبدالله التميمي	٢٠١٣- ٢٠١٦م	
٨	عبدالله علوي عيديد	٢٠١٦- ٢٠٢٥م	

ومما يجدر الإشارة إليه أنه خلال الفترة التأسيسية وبعدها كان لخبرات تدريسية اليمنية والعربية دورها في العمل في جامعة حضرموت، حيث أشار إلى ذلك أ.د علي هود باعباد في كتابه (جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا.. حلم أصبح حقيقة) ص١٠ إلى التالي: « إن الجامعة استفادت

خلال الفترة لماضية من خبرات هيئة التدريس اليمنيين وغير اليمنيين من مصر والسودان والأردن والعراق؛ حيث يدرس في الجامعة رؤساء جامعات وعمداء كليات من العراق الشقيق».

عمل مجلس الجامعة الحالي:

وفقاً للقانون واللائحة التنفيذية للجامعات اليمنية يترأس أعمال مجلس الجامعة رئيس الجامعة وحالياً يقوم بذلك أ.د. محمد سعيد خنبش، ويتكون المجلس من:

١- رئيس الجامعة ونوابه للشؤون الأكاديمية والطلاب والدراسات العليا والأمين العام.

٢- عمداء الكليات والمراكز العلمية بالجامعة.

٣- ممثلوا هيئات هيئة التدريس ومساعديهم (أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد).

٤- رؤساء نقابات (هيئة التدريس، الموظفين والطلاب).

اجتماعات مجلس الجامعة (٢٠١١- ٢٠٢٣م)

وفقاً للبيانات المقدمة من رئاسة الجامعة ممثلة بمقررها د. سالم عبود غانم الموافق ١٥/ ٨/ ٢٠٢٣م فإن مجلس الجامعة يعقد اجتماعات شهرياً بحسب الخطة السنوية له بالإضافة إلى عقد اجتماعات استثنائية عند الحاجة، وقد أوضح بأنه تم عقد (١٢٨) اجتماعاً اعتيادياً وعدد (٤١) استثنائياً بحيث بلغت الاجتماعات الاعتيادية والاستثنائية خلال الأعوام

الجامعية منذ (٢٠١١- ٢٠١٢م وحتى العام الجامعي ٢٠٢٢- ٢٠٢٣م) عدد (١٦٩) اجتماعاً وفقاً لما بينه الجدول التالي (٢٠١١- ٢٠٢٣م).

العام الجامعي	عدد الدورات الأكاديمية	عدد الدورات الاستثنائية	الإجمالي
٢٠١١- ٢٠١٢م	١١	٢	١٣
٢٠١٢- ٢٠١٣م	١١	٧	١٨
٢٠١٣- ٢٠١٤م	١٠	-	١٠
٢٠١٤-٢٠١٥م	١١	٥	١٦
٢٠١٥- ٢٠١٦م	١١	٧	١٨
٢٠١٦- ٢٠١٧م	١١	٣	١٤
٢٠١٧- ٢٠١٨م	١٠	-	١٠
٢٠١٨- ٢٠١٩م	١١	٣	١٤
٢٠١٩- ٢٠٢٠م	١١	٦	١٧
٢٠٢٠- ٢٠٢١م	١٠	٤	١٤
٢٠٢١- ٢٠٢٢م	١١	٢	١٣
٢٠٢٢- ٢٠٢٣م	١٠	٢	١٢
الإجمالي	**١٢٨**	**٤١**	**١٦٩**

وبذلك يكون مجلس الجامعة قد عقد خلال الأعوام (٢٠١١- ٢٠٢٣م) عدد (١٦٩) اجتماعاً اعتيادياً واستثنائياً، وإذا قسماها كنسبة فإن نسبة الاجتماعات الاعتيادية (٧٦٪) والاستثنائية (٢٤٪).. وبشكل عام يلاحظ انتظام في عمل مجلس الجامعة في دوراته الاعتيادية بل وإضافة له اجتماعات استثنائية مما يوحي للمتابع بأنه استطاع إنجاز العديد من المهام المؤكلة له وأن لم يوضح السياق العام أهم ما تم إنجازه في هذا المجال

العلمي والأكاديمي الجامعي، وسيبين ما أوضحناه عن نشاط النيابات والإدارات العامة بعض ملامحها، وأن كنا نرى أهمية ايجاد وتقييم عام لما أنجز والإخفاقات والنجاحات المحققة.

في كلمته بتدشين فعاليات الاحتفال بالذكرى الثلاثين لتأسيس الجامعة (١٩٩٣- ٢٠٢٣م) تحت شعار (٣٠ عاماً من العطاء من أجل بناء معرفي متميز ومخرجات تتواكب مع المستجدات) المنعقد بقاعة الأديب علي أحمد باكثير برئاسة الجامعة في ١٢ فبراير ٢٠٢٣م أشار أ.د. محمد سعيد خنبش إلى ما تم إنجازه خلال هذه الفترة في مراحلها الثلاث: التأسيس، والتوسع، التطوير الأكاديمي وضمان الجودة الذي تبنته منذ العام ٢٠١١م وأوضح إنجازات الجامعة بالتالي:

- بدأت العمل بالجامعة بكليتين في العام الجامعي ٩٥- ١٩٩٦م في ستة تخصصات، وحالياً توجد (١٥) كلية وبها اثنان وخمسون قسماً علمياً.
- رفدت الجامعة سوق العمل بأكثر من أربعين ألف خريج من حملة البكالوريوس في مختلف التخصصات والدكتوراه والماجستير.

ويستطيع أي باحث أن يلاحظ مثل هذه التطورات وهذا الدور البارز الذي اضطلعت به جامعة حضرموت وإن كان أيضاً يوجد هناك مجالاً آخر للبحث ممكن التطرق إليه في ثنايا، موضوعنا عن أدوار للجامعة أخرى تتطلب الاهتمام والمتابعة لتطلع بدورها الأهم في علاقة الجامعة بالمجتمع.

المراكز العلمية والبحثية بجامعة حضرموت والمؤتمرات والندوات والنشاطات العلمية:

-المؤتمرات والندوات والنشاطات العلمية

منذ تأسيس الجامعة وفي فترة ترأسها من أ.د. علي هود باعباد الرئيس المؤسس تم إعطاء عناية بهذا المجال الهام من خلال تأسيس المراكز العلمية التالية:

مركز الدراسات والبحوث اليمنية المكلا ١٩٩٨م	مركز دراسات الهجرة والاغتراب المكلا ١٩٩٩م	مركز النخيل والتمور سيئون ٢٠٠٣م	مركز دراسات عسل النحل سيئون ٢٠٠٤م	مركز العمارة الطينية سيئون ١٩٩٩م

كما اهتمت الجامعة بعقد المؤتمرات والندوات والورش العلمية، وبالاشتراك مع المنظمات ذات العلاقة وأيضاً مع المؤسسات ذات العلاقة والمجتمع لما كان له من فوائد هامة، نذكر منها وفقاً لما ورد في كتاب أ.د. علي هو باعباد التالي:

المؤتمرات

مؤتمر العمارة الطينية عام ٢٠٠٠م بسيئون	مؤتمر حول الاغتراب والمغتربين عام ٢٠٠٠م بالمكلا	مؤتمر العلوم بالمكلا عام ١١- ١٣ أكتوبر ٢٠٠٠م	ندوة حول التمور والنخيل عام ١٩٩٨م بسيئون	ندوة نحل العسل وشجرة السدر عام ٢٠٠١م بسيئون	ندوة حول المياه الجوفية في المناطق الجافة وشبه الجافة بالمكلا في ٢٨- ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٢م

أما الورش فقد تم عقدها وفقاً للتالي:

الورشة العلمية حول النخيل والسدر والحفاظ عليها ٢٧- ٢٩ يونيو ١٩٩٨م سيئون	الاستثمار الأمثل للموارد البحرية ودور كلية البيئة والعلوم البحرية في تطويرها (المكلا) ٤- ٦/يوليو/١٩٩٩م	ورشة عمل حول تطوير مناهج كليات التربية- المكلا عام ٢٠٠١م بمكتبة كلية التربية

وخلال السنوات (١٩٩٨- ٢٠٠١م) تم أيضاً اتخاذ القرارات حول التالي:

تأسيس إدارة التعليم المستمر عام ١٩٩٨م	**تأسيس الإدارة العامة للمكتبات والتوثيق والنشر عام ٢٠٠١م وإنشاء وحدة الطباعة والنشر**	**بناء مركز للمؤتمرات والمعارض عام ٢٠٠١م برئاسة الجامعة**
تم في عام ١٩٩٦م افتتاح أول معمل حاسوب في كلية الهندسة، وبعدها أصبحت مادة الحاسوب الآلي مادة إجبارية على كل طالب كمطلب جامعي، وفي عام ٢٠١٧م تطور هذا المجال بافتتاح كلية الحاسبات وتقنية المعلومات		**انشئ عام ١٩٩٩م مركز للمعلومات وموقع للجامعة بعنوان: www.hust.edu.ye**

وحالياً ووفقاً لما ورد في موقع الجامعة فإن عدد المراكز العلمية للجامعة والتي تتبع لرئيس الجامعة ونوابه كالتالي:

المركز الاستشاري الجامعي	**مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة**	**مركز دراسات المرأة**	**مركز الدراسات البيئية والموارد المائية**	**مركز الدراسات الإنسانية الاجتماعية**
مركز تقنية المعلومات (والبحث العلمي)	**المستشفى الجامعي**	**مركز طب الأسرة**	**روضة الجامعة**	

وفي ثنايا هذا الفصل نتطرق إلى المركز الاستشاري الجامعي وكذا مركز التطوير الأكاديمي وكذا البحث العلمي والمؤتمرات.. كما نلحظ أيضاً تطوراً مضطرداً لأدوار المستشفى الجامعي ومركز طب الأسرة ودراسات المرأة في تقديم الخدمات للمجتمع.

وخلال السنوات منذ التأسيس لوحدة الطباعة والنشر عام ٢٠٠١م بهدف تشجيع البحث العلمي والتأليف فقد قامت بمتابعة طباعة المجلات العلمية الصادرة عن الجامعة، والمطبوعات التي ترافق انعقاد المؤتمرات وحلقات النقاش العلمية وكذا أيضاً طباعة بعض مؤلفات أعضاء هيئة التدريس ذات

الصلة بالمقررات الدراسية، وشاركت الجامعة في عام ٢٠٠٧م في الفعاليات العلمية والثقافية للجامعات اليمنية في رحاب الجامعات السعودية بتقديم الإدارة العامة للمكتبات نشرة تعريفية بعنوان (مكتبات جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا واقع حي وآفاق رحبة) وقد اضطلع أ. أحمد محمد جوبح مدير عام المكتبات بدوره في هذا المجال ومنها:

أولاً: رصدت هذه النشرة تطور إنشاء المكتبات بالكليات بجامعة حضرموت والتي بلغت حينها (١٣) مكتبة، ومن المعروف أن أول مكتبة انشأت عام ١٩٧٤م مع تأسيس كلية التربية بالمكلا (جامعة عدن) كأول مكتبة أكاديمية.

ثانياً: دور هذه الإدارة العامة ومناشطها في مجال أعداد الكادر المكتبي وتأهيله، وتنظيم المكتبات، وتزويدها بالمستلزمات لعملها من أدوات مكتبية وكتب ودوريات مما يجدر الإشارة إلى أن المكتبات في الفترات الجامعية الأولى وحتى عام ٢٠١٠م لاقت الاهتمام الكبير، وهو ما افتقدته في الفترة المتأخرة لعوامل عديدة منها الموضوعية وكذا الذاتية، مما يتطلب البحث والدراسة للمعوقات ووضح الحلول لها.

ثالثاً: خلال فترة هذا التوثيق فقد رصدت الإدارة العامة للمكتبات والتوثيق والنشر ما تم في مجال الإصدارات الجامعية والتي نوضحها بالجدول التالي:

كتب	دوريات علمية	أدلة	ندوات	مؤتمرات	نشرات	دورات تدريبية	ورش عمل	حلقات نقاش	الإجمالي	إصدارات هيئة التدريس	الإجمالي العام
٢٩	٩	١٤	٤	٢	٧	٧	٧	٣	٧٨	٤٥ كتاب	١٣٢

وفي مجال نشاطاتها وعملها العلمي والبحث فإن الجامعة ترتبط بعلاقات جيدة مع كثير من المنظمات العلمية والثقافية منها المجلس البريطاني من صنعاء، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العربية للتغذية والزراعة ومنظمة اليونسكو، منظمة اليونسيف، منظمة الأسكو، واللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، ومنظمة DAD الألمانية والتي عقدت ندوة بالمكلا في ٢٨- ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٢م عن المياه الجوفية في المناطق الجافة وشبه الجافة.

المؤتمرات والندوات العلمية للجامعة (٢٠١٢- ٢٠٢٣م)

استناداً على التقرير للإدارة العامة للبحث العلمي بالنيابة للدراسات العليا والبحث العلمي برئاسة د. سالم بامسعود في مجال تحسين النشاط البحثي وتحقيق أهداف الجامعة للوصول إلى التميز الإقليمي وخاصة في مجال النشر العلمي فقد أقامت الجامعة ثلاثة مؤتمرات وندوة علمية دولية شارك فيها باحثين من الجامعة وآخرين من عدد من الدول العربية والأجنبية:

المؤتمر العلمي أو الندوة	الانعقاد	الأهداف
١) المؤتمر العلمي الثالث	٦- ٨ أبريل ٢٠١٤م تحت شعار (نحو جودة البرامج الأكاديمية وتعزيز دور الجامعة في خدمة المجتمع	١- تقويم واقع البرامج التعليمية في جامعة حضرموت أو دراسة تطويرها وصولاً إلى ضمان الجودة. ٢- عرض نماذج من البرامج التعليمية ذات الجودة وفقاً المعايير الإقليمية والعالمية المعاصرة. ٣- التعرف إلى بعض التجارب الإقليمية والعالمية في دور الجامعات في خدمة المجتمع. ٤- الإسهام في نشر ثقافة الجودة بين أوساط منتسبي الجامعة. ٥- تنشيط البحث العلمي في الجامعة والتعريف بإسهامات أعضاء هيئة التدريس في البحث العلمي.
وشارك في هذا المؤتمر باحثون من الجزائر، ومصر، وتونس والكويت، والسعودية. أما عدد الأوراق البحثية المشاركة في المؤتمر حوالي (٨٠) ورقة علمية منها (٤٩) من خارج الجامعة و(٢١) من نتاجات منتسبي جامعة حضرموت، و(١٠) أوراق لباحثين في الجامعات اليمنية		
٢) الندوة العلمية	٢٢ أبريل ٢٠١٨م انعقدت في أبراج بن محفوظ بعنوان «تأثير النشر الدولي والبوابات الالكترونية في التصنيفات العالمية للجامعات)	إظهار مدى تأثير النشر الدولي للإنتاج العلمي في ترتيب الجامعات ضمن التطبيقات العالمية للجامعات، وعرض بعض تجارب الجامعات العربية.

المؤتمر العلمي أو الندوة	الانعقاد	الأهداف
قدمت في هذه الندوة تسع أوراق عمل منها (٥) من الجامعة و(٤) من خارجها بمشاركة أكاديميين من جمهورية مصر وماليزيا، وعدد المشاركين بلغ حوالي المائة منهم سبعون من الجامعة وثلاثون من خارجها ومن خارج اليمن.		
المؤتمر العلمي الرابع	عقد بقاعة الأديب علي أحمد باكثير برئاسة جامعة حضرموت تحت شعار «العلوم الإنسانية وتحقيق التنمية المستدامة» في المدة من (٢٤- ٢٥ يوليو ٢٠١٩م)	واستهدف المؤتمر إظهاراً في العلوم الإنسانية في تطوير المجتمع المحلي.. الخ وقدم فيه أكثر من (٤٥) ورقة علمية منها (٢٤) من جامعة حضرموت و(٢١) ورقة من مختلف جامعات الجمهورية اليمنية
المؤتمر العلمي الخامس	عقد المؤتمر في قاعة المؤتمرات بكلية الهندسة والبترول في المدة من ١٥- ١٦ ديسمبر ٢٠١٩م وبموافقة ورعاية مباشرة من معهد المهندسين والالكترونيين والكهربائيين (IEEE) الولايات المتحدة الأمريكية وهو أول مؤتمر دولي في اليمن للحوسبة والهندسة الذكية.. تحت شعار «نحو حلول ذكية لتطوير وتمكين مجتمعاتنا»	عرض في المؤتمر أكثر من (٦٠) ورقة بحثية منها (١٥) ورقة من منتسبي الجامعة، وشارك في المؤتمر أكثر من (٢٠) دولة عربية وأجنبية.
المؤتمر العلمي السادس	عقد المؤتمر الدولي الأول للهندسة والتكنولوجيا في ١٥ مارس ٢٠٢١م بقاعة الأديب علي أحمد باكثير تحت شعار (إبراز الثورة الصناعية الرابعة من خلال الابتكار والتميز نحو حياة ذكية) وفي نفس الساعة المؤتمر الأول للعلوم الإنسانية والتطبيقية والتقنية تحت شعار (الابداع في العلوم والتكنولوجيا نحو مستقبل غاية في التطور) بالشراكة مع جامعة برليس الماليزية عبر تقنية الاتصال المرئي	شارك في هذا المؤتمر باحثون من ١٥ دولة في العالم، بالإضافة إلى اليمن، شارك أعضاء هيئة التدريس بجامعة حضرموت بحوالي (٣٤) بحثاً من أصل (١٤١) بحثاً علمياً لبقية الباحثين من الدول المشاركة

المؤتمر العلمي أو الندوة	الانعقاد	الأهداف
المؤتمر الدولي السابع	نظم بالشراكة بين جامعة حضرموت وجامعة باهانق الماليزية. المؤتمر الدولي السابع لهندسة البرمجيات وأنظمة الكمبيوتر (ICSECS). والمؤتمر الدولي الرابع للعلوم الحاسوبية وإدارة المعلومات ٢٠٢١م (ICOCSIM) في ٢٤ أغسطس عبر المنطقة الالكترونية المعدة لذلك	عرض في هذين المؤتمرين أكثر من (١٠٠) ورقة بحثية علمية من دول مختلفة حول العالم وتم نشرها في (XPLORE IEEE) شارك عن جامعة حضرموت
المؤتمر الدولي للتكنولوجيا والهندسة المتقدمة (ICOTEN2.21)	نظم بالشراكة بين المجموعة البحثية للعلماء اليمنيين- ماليزيا (YSRG) مع جامعة حضرموت.. وتضمنت هذه الفعالية ستة مؤتمرات متخصصة في مجالات التكنولوجيا والهندسة. وتم افتتاحها في قاعة الأديب علي أحمد باكثير في الفترة من ٤- ٥ يوليو ٢٠٢١م وضم المؤتمر العديد من المتعاونين الدوليين.	تضمن وقائع المؤتمر (١٤٢) ورقة للمشاركين من الجزائر، استراليا، البحرين، بنغلادش، برونار، الصين، الدنمارك، مصر، فرنسا، ألمانيا، الهند، اندونيسيا، العراق، ايرلندا، إيطاليا، الأردن، وغيرها.
أسبوع البحث العلمي الثاني بجامعة حضرموت ١٥- ٢١ مارس ٢٠٢٢م	انعقد في ١٥ – ٢١ مارس وتضمن مجموعة من الفعاليات منها: ١- الندوة العلمية الأولى للدراسات البحثية متعددة التخصصات. ٢- ورشة عمل لتقييم المراكز البحثية بجامعة حضرموت. ٣- المؤتمر العلمي الأول لطلبة الدراسات العليا بجامعة حضرموت. ٤- حفل تسجيل مئة براءة اختراع لطلبة جامعة حضرموت. ٥- حفل تكريم الباحثين المتميزين من منتسبي جامعة حضرموت.	

المؤتمر العلمي أو الندوة	الانعقاد	الأهداف
المؤتمر العلمي الخامس بعنوان الاتجاهات الحديثة للعلوم الإنسانية والاجتماعية في خدمة المجتمع	عقد المؤتمر خلال الفترة ١-٢ أكتوبر ٢٠٢٣م بقاعة الأديب علي أحمد باكثير برئاسة جامعة حضرموت: وناقش الاتجاهات الحديثة في: - الدراسات اللغوي والأدبية. - الدراسات الجغرافية والتاريخية. - الدراسات السياسية والإعلام. - الدراسات الاجتماعية والنفسية والفلسفية - الدراسات التربوية. - الدراسات الإدارية. - القوانين والتشريعات. - دراسات الطفل والمرأة	اشتمل البرنامج على ثلاثين فعالية في مجال الجودة والاعتماد الأكاديمي وشؤون الطلاب، والبحث العلمي وخدمة المجتمع. وقد أشار أ.د. سالم عبدالله باصريح رئيس اللجنة العلمية للمؤتمر بأنه منذ الإعلان عن عقد المؤتمر قدم للجنة العلمية أكثر من مائة عنوان للمشاركة في المؤتمر في مختلف العلوم الإنسانية والاجتماعية.. مؤكداً إنه قبل منها واحد وسبعون بحثاً، منها خمسة وعشرون بحثاً، وتوزعت بقية البحوث على جامعات عدن وسيئون والوسطية الشرعية والمهرة وسبأ وحجة وإب، ومعهد التدريب العالي والتدريب بصنعاء، وجامعة القصيم بالسعودية

وما يجدر الإشارة إليه إلى أن الأستاذ الدكتور رئيس الجامعة محمد سعيد خنبش أوضح في كلمته في افتتاح المؤتمر بأن الجامعة أعدت برنامجاً شاملاً للاحتفال بالذكرى الثلاثين لتأسيسها، وقد اشتمل هذا البرنامج على ثلاثين فعالية في مجالات الجودة والاعتماد الأكاديمي وشؤون الطلاب والبحث العلمي وخدمة المجتمع.

وقد حضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بالإضافة إلى الأخ محافظ حضرموت مبخوت مبارك بن ماضي، والذي ألقى كلمة في الجلسة، كل

من نواب رئيس الجامعة الأساتذة الدكاترة عبدالله صالح بابعير، سالم مبارك العوبثاني، هادي سالم الصبان، وعمداء الكليات ونواب ومنتسبي جامعة حضرموت ورؤساء الجامعات الأهلية ونوابهم بالمحافظة وعدد من المديرين العامين للمكاتب التنفيذية والمؤسسات الحكومية.

أسبوع خدمة المجتمع الأول الجامعي (١٢-١٦ نوفمبر٢٠٢٣م)

بمناسبة ذكرى تأسيس الجامعة الثلاثين (١٩٩٣-٢٠٢٣ م)، تم تنظيم أسبوع خدمة المجتمع والذي تحدد إطاره في تنظيم عدد خمس ورش وفقاً للبرنامج التفصيلي المنظم لذلك.

انعقدت الورشة الأولى الإفتتاحية لأعمال الأسبوع يوم الأحد ١٢ نوفمبر٢٠٢٣ م بقاعة الأديب علي أحمد باكثير وبمشاركة عدد من نواب رئيس الجامعة العمداء ومنتسبي الجامعة وممثلون لمنظمات المجتمع المدني واللجنة المنظمة لأعمال الأسبوع ،وقد ألقى أ.د.محمد سعيد خنبش رئيس الجامعة أشار فيها إلى أن عدد الفعاليات التي أقيمت منذ بدء الاحتفالات بالذكرى الثلاثين لتأسيس جامعة حضرموت أكثر من أحدى وعشرين فعالية بين مؤتمرات وندوات علمية وفعاليات مختلفة،كما أشار إلى أهم إنجازات الجامعة ومنها: إنشاء كلية متخصصة لتعليم الفتاة ضمن الكليات الأولى بالجامعة،ومركز لتعليم الفتاة بمديرية دوعن لخدمة الطالبات ،وستة مراكز بحثية هي نوافذ الجامعة للمجتمع ،وتقديم خدمات صحية في مجال طب النساء والولادة والأطفال من خلال مستشفى جامعة حضرموت ومركز حضرموت لطب الأسرة وفتح عيادات متخصصة ،وانشاء مركز طب مجتمع

بمجمع كليات الجامعة فلك،وتنظيم التحاق الطلاب بالجامعة تم فتح مركز جامعة حضرموت للخدمات الطلابيه في وسط مدينتي المكلا سيئون ،كما تم فتح كلية للتعليم المفتوح لتوفير خدمة التعليم عن بعد لأفراد المجتمع وانشاء مراكز لذلك في المناطق ومنها(غيل باوزير والشحر وقصيعر).

كما ألقيت في الجلسة الافتتاحية كلمة اللجنة المنظمة ألقاها الدكتور عبدالله محمد بن ثعلب،وبعدها تواصلت اعمال الورشة الأولى للأسبوع ،ويشمل برنامج الفعاليات للأسبوع عقد خمس ورش كالآتي:

- الأولى الأحد ١٢ نوفمبر،وموضوعها: العلاقة التكاملية بين مخرجات كليات التربية بالجامعة واحتياجات مجتمع سوق العمل ،وتم انعقادها في قاعة الأديب علي أحمد باكثير برئاسة الجامعة.
- الثانية الاثنين ١٣ نوفمبر ،وموضوعها: إسهامات الدراسات العليا بالجامعة في خدمة المجتمع ،انعقدت أيضا بقاعة باكثير برئاسة الجامعة.
- الثالثة الثلاثاء ١٤ نوفمبر،موضوعها: أثر المراكز البحثية بالجامعة في خدمة المجتمع وتنميته ،انعقدت بمجلس الجامعة بالرئاسة..
- الرابعة الاربعاء ١٥ نوفمبر،موضوعها: دور الجامعة في تشجيع تعليم الفتاة ،قاعة الأديب علي أحمد باكثير.
- الخامسة الخميس ١٦نوفمبر،موضوعها: المسؤولية المجتمعية لمركز جامعة حضرموت لطب الأسرة ،قاعة التدريب والتثقيف لمركز جامعة حضرموت لطب الأسرة.

باطلاعي على البرنامج التفصيلي لفعاليات أسبوع خدمة المجتمع الأول بالجامعة فقد تبين:

اولا: إجمالي عدد المشاركين بأوراق العمل في الورش الخمس بلغ عددهم (٢٠) منهم (١٥) من الذكور بنسبة ٧٥ بالمائة ، و(٥) من الإناث بنسبة ٢٥ بالمائة من أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعة.

ثانيـا: كافة أوراق الورش الخمس تتصل بشكل عام بموضوع أسبوع خدمة المجتمع الأول بالجامعة، وهذا ماتبين لي في حضوري أعمال الورشة الخامسة بقاعة التدريب والتثقيف للمركز الجامعي طب الأسرة.

أختتمت أعمال فعاليات الأسبوع بورشة العمل الخامسة صباح يوم الخميس ١٦ نوفمبر٢٠٢٣ م في مركز جامعة حضرموت لطب الأسرة أحد أهم إنجازات الجامعة المجتمعية وبمشاركة رئيس الجامعة أ.د. محمد سعيد خنبش أعمال الورشة وفعالية اختتام الأسبوع الذي تم فيه تكريم المشاركين في الورش والمنظمين لأعمالها.

إصدارات الجامعة والبحث العلمي:

إصدارات الجامعة:

للإصدارات للجامعة أهمية كبيرة في تبيان أدوار الجامعة إن كان في مجال إصدار المجلات العلمية المحكمة أو الدوريات وكذا إصدار المطبوعات الأخرى عن نشاطات الجامعة.. وهذا المجال جرى الاهتمام به في نشاط الجامعة منذ تأسيسها لما له من أهمية كبيرة في إظهار وإبراز نشاط هيئات التدريس وكذا مسألة النشر العلمي، وكذا الارتباط بالمجتمع.

أولاً: **المجلات المحكمة والدوريات:**

ويمكننا تفصيل جانب المجلات والدوريات المحكمة والمرتبطة بأبحاث هيئات التدريس والكليات والمراكز منذ تأسيس الجامعة من خلال الإصدارات التالية:

* مجلة حضرموت للعلوم الإنسانية، مجلة محكمة نصف سنوية تصدرها نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي ورئيس تحريرها أ.د. عبدالله صالح بابعير، وقد صدر منها حتى (٣١) ديسمبر ٢٠٢٢م (١٨) مجلداً منذ صدور عددها الأول في ٣٠ يونيو ٢٠١٤م.
* مجلة المهرة للعلوم الإنسانية، مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدرها كلية التربية- المهرة (نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي بالجامعة) وقد تم إصدار منها عدد (١٣) إصداراً بالعدد (الثالث عشر) الصادر في ديسمبر ٢٠٢٢م، وبإحالة الكلية لجامعة المهرة يرتبط انتظامها ومتابعتها بها.
* مجلة كلية العلوم التطبيقية مجلة نصف سنوية محكمة صدر منها حتى الآن (٧) أعداد، وحصلت على الترقيم الدولي، وهي أول مجلة في جامعة حضرموت حينها تحصل على الترقيم الدولي.
* مجلة حضرموت للعلوم الطبية- مجلة علمية محكمة نصف سنوية- الناشر كلية الطب جامعة حضرموت، أصدرت (١٦) عددًا في (٨١) مجلد منذ عام ٢٠١٢م وحتى يونيو- ديسمبر عام ٢٠١٩م.
* مجلة المترجم التابعة لفريق الترجمة بكلية التربية والعلوم التطبيقية وهي

غير محكمة، وصدر منها عدد ثلاثة أعداد.

* مجلة تطوير تربية النحل وهي الأخرى يصدرها مركز النحل سيئون التابع لجامعة حضرموت وهي غير محكمة، وصدر منها عدد من الأعداد .

يتبين للباحث إن المجلات العلمية المحكمة التي تصدرها الجامعة هي في الأساس تتصل بشكل أواخر بنشر عدد من الأبحاث العلمية والتي يمكن أن تتطور إلى إصدار كتب علمية يتم الانتفاع بها أكثر، والملاحظ إن هذه المجلات لاتجد طريقها بوضعها كما يحدث في نشاط بعض الجامعات في المكتبات العلمية أو العامة، أو ترتبط في محتواها ومضمونها برصد بعض الظواهر الاجتماعية وبالتالي ربطها بوضع حلول، وفي الأساس وفقاً ما أراه يظل تأثيرها ودورها محدوداً وفقط في إطار الجامعة.

وحسب متابعتي فإن الأبحاث العلمية التي تضمنتها مثل هذه المجلات العلمية المحكمة ممكن أن تجد لها رواجاً علمياً بربطها بالترقيم الدولي، وكذا أيضاً بعملية النشر والبحث في المؤتمرات العلمية، أو الندوات وكذا في المناقشة لمحتوياتها في وسائل الإعلام المتعددة.

ثانياً: **المطبوعة أو نشرة (منبر جامعة حضرموت):**

مطبوعة (منبر جامعة حضرموت)، وهي صحيفة إعلامية بدأت في الإصدار في فترة رئاسة أ.د علي هود باعباد بأعداد شبه منتظمة، ثم تواصلت وبانقطاعات حتى فترة رئاسة أ.د. عبدالرحمن محمد بامطرف، وبعدها توقف إصدارها. ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن تعطى رئاسة الجامعة

اهتمامـاً أكبر بالنشـاط الإعلامي للجامعـة مـن حيـث التفكيـر في إصـدار صحيفـة دوريـة أو إعـادة إصـدار (منبر جامعـة حضرمـوت) لتكـن واجهـة إعلاميـة لإظهار كل نشـاطات الجامعـة الشـهرية أو الدوريـة.

جامعة حضرموت والبحث العلمي:

أولاً: أهمية البحث العلمي:

يشير د. سـالم فـرج بامسـعود مدير البحـث العلمي «إن جامعـة حضرمـوت تمشي في الطريـق الصحيـح بمـا يتعلـق بالبحـث العلمي، ومـن نتائـج هـذا العمـل خـلال السـنوات السـابقة هـو وصـول جامعـة حضرمـوت إلـى المركـز الأول بيـن الجامعـات اليمنيـة. حيـث أوضـح أيضـاً التالـي: «في خطـوة نوعيـة، وفي إطـار الاهتمام بالبحث العلمي، واصلت عدد من الجامعات اليمنية تقدمها في التصنيف العالمـي Scimago للعـام ٢٠٢٢م، ورغـم تأثيرات الحرب والظروف التي تمر بها البلـد، وضمـت قائمـة التصنيـف العالمـي سـت جامعـات يمنيـة، تصدرتهـا جامعـة حضرموت حيث احتلت الترتيب ٧٠٦ وجامعة ذمار ٧١٧، تعز ٧٢٣، أب ٧٢٦، الحديـدة ٧٣٦، صنعـاء ٧٤٠. «الجديـر بالذكـر أن تصنيـف Scimago يعتمد على مؤشـر مركـب ويجمـع بيـن ثلاثـة معاييـر مختلفة، تسـتند إلـى أداء البحـث (٥٠٪) ومخرجـات الابتـكار (٣٠٪) والتأثيـر المجتمعـي (٢٠٪) ويتضمـن علـى مؤشـر رئيسـي مؤشـرات فرعية مثل الأبحاث المنشـورة ونوعية المجلات المنشـور لها، وعـدد الاستشـهادات المرجعيـة، ومعامـلات التأثير النسـبية فضلاً عن اشـتراطات تتعلق بالنشـر. وإن من نتائج ذلك كما أشـار د. سـالم فرج بامسعود «بأثر التصنيف العربي والعالمي للجامعة زاد عدد الطلاب الأجانب وزاد عدد المشـاريع البحثية

التي تستهدف المجتمع المحلي بشكل مباشر».

ثانيـًا: أما د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر في كتابه بعنوان (كلام عن المكلا وأهلها) الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ- ٢٠٢٢م، فقد تناول في الفصل الثاني والثلاثون أيضـًا أدوار ومهام الجامعة والبحث العلمي بعنوان (من خطف العلم والبحث العلمي في المكلا) عدداً من الآراء والتقييمات لأدوار الجامعة منها:

«مؤسسة الجامعة مكونـًا أساسيًا وأحد الأعمدة التي يقوم عليها المجتمع الحديث» و«الجامعة ليس فقط معمل تخريج الاختصاصيين من مختلف التخصصات، بل بمعناها الأوسع كبيئة للثقافة».

وعن البحث العلمي يشير «البحث العلمي لايقتصر على تنفيذ دورات داخلية لأعضاء هيئة التدريس في موضوعات ذات صلة بالبحث العلمي الأكاديمي، وعدم الاهتمام بالربط بين ثلاثية البحث العلمي، والجامعة، وسوق العمل».

ومن جانب آخر نجده يرى أهمية الدور الاجتماعي للجامعة في تطور المكلا كمدينة عصرية من خلال «أهمية الملتقيات والمؤتمرات والندوات العلمية التي تبحث في احتياجات مجتمع المكلا وتقديم المقترحات لها».

ونجده من أجل ربط الجامعة بمتطلبات مجتمع المكلا يقترح تغيير تسمية جامعة حضرموت لتصبح جامعة المكلا».

ثالثـًا: وقد كتب أ. شوقي عبدالله عبّاد موضوعـًا في مجلة حضرموت الثقافية العدد (٢٦) ديسمبر ٢٠٢٢م موضوعـًا بعنوان (جامعات حضرموت إلى أين) حيث تطرق إلى عدد من المقترحات الجديرة بالاهتمام إن كان من

قيادة جامعة حضرموت أو الجامعات الأخرى بالمحافظة وبعضها قد أشار إليها د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر منها:

* الربط بين (التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) لتتمكن الجامعات من تبوأ موقعها في التصنيفات العالمية المعتبرة وكذا أهمية المتابعة للأساتذة من أجل النشر في المجالات المعتبرة حيث يوجد منهم في الجامعة بمضى عليه سنوات دون ذلك».
* تطبيق معايير الجودة في التعليم العالي وخاصة في موضوع التدريس سواء في الأستاذ أو الطالب أو القاعة الدراسية أو الأدوات المستعملة أو المنهج الدراسي أو المعامل والمختبرات وغيرها».
* الشراكات المجتمعية بتنظيم ورش العمل وتنظيم الشراكات المؤسسات الخاصة والمجتمعية، مع استقلالية عمل الجامعة في رسالتها العلمية، والاستفادة من هذه الشراكات بما يخدم الجامعة.
* الابتعاث الخارجي أن ينتظم في إطار التخصصات ذات الصلة والمرتبطة بالمجتمع، وكذا الربط المحكم بين الابتعاث وضمان الاستفادة وعودة المبتعث للعمل بالجامعة، على أن يتحدد دور الكفاءات العلمية الخريجة بإعطائهم موقعاً يتناسب مع مؤهلاتهم وتخصصاتهم، وتنظيم الجامعات شراكات واتفاقات تنظم اتصال الخريجين بالجامعات التي تخرجوا منها في مجال توطيد العلاقة معها.

وغيرها فيما تتعلق بـ «افتتاح أقسام بالكليات وكذا أن الكليات الجديدة بما يرتبط احتياجات سوق العمل – فتح مساقات برامج دراسات عليا بما

يتوافق أيضـاً مع ذلك أهمية اعتماد والجامعة على نفسها في شؤونها المالية يتبني مشاريع تدر عليها دخلاً وشراكات مع مؤسسات مجتمعية الخ.

الأوضاع المالية والمجال البنائي والإنشائي:

الأوضاع المالية:

وفقـاً للمعلومات المتوفرة لدينا فأن ميزانية جامعة حضرموت والتي صدر بها قرار واحد في عام ١٩٩٣ مع جامعة تعز لم تتحصل على الدعم الحكومي لموازنتها وكذا في عملية البناء الإنشائي لها مقارنة بجامعة تعز، مما اضطر الجامعة لتوفير الدعم المالي لسير برامجها الاستناد على الدعم المقدم لها من عدد من الجهات المانحة و المغتربين الحضارم والمؤسسات والشركات والسلطة المحلية واستطاعت الجامعة بهذه الإمكانيات المركزية والمحلية تسيير عملها وتحقيق نجاحات فيه.

وللتطورات التي حدثت بالجمهورية اليمنية بعد أحداث فبراير ٢٠١١ م أثرها على كل مناحي الحياة ومنها عمل الجامعات اليمنية، فبالنسبة لجامعة حضرموت فقد نقص المخصص لموازنة الجامعة التشغيلية من عام ٢٠١١-٢٠١٣م بنسبة ٥٠٪ في المائة ،ومنذ عام٢٠١٥ م تم تخفيض النسبة ٥٠٪ الخمسين في المائة الثانية، وكذا المخصصات في الموازنة المركزية (التدريب الداخلي والخارجي ،بدلات للسفر والعلاج الخارجي)،كما لم تعزز المشاريع الاستثمارية.

وفي مجال المرتبات فمنذ عام ٢٠١٤ م توقف دعم الموازنة في جانب المرتبات فلم يتم تعزيز العلاوات السنوية والتسويات للكادر الإداري وكذا تأخير التسويات للكادر التدريسي والذي تقوم الجامعة بتعزيزه من الحساب

الجاري بالجامعة ،وأصبحت الجامعة بشكل عام تعتمد في مجال تسيير أعمالها على الحساب الجاري وهومايرد عليها من (رسوم الطلاب والأنشطة ورسوم التعليم الموازي ،ورسوم النفقة الخاصة ،وكل مايرد من دعم للجامعة).

لقد استطاعت جامعة حضرموت أن تتغلب على أن لاتظل مغلقة بعد أن توقفت عن أداء دورها الأكاديمي من شهر فبراير ٢٠١٥ م لغاية يناير٢٠١٦ م حيث تم استئناف الدراسة بها في ظل سيطرة التنظيمات الإرهابية على ساحل حضرموت في بداية إبريل ٢٠١٥ م وحتى انتهاء ذلك في بداية إبريل ٢٠١٦ م.

مما يجدر الإشارة إليه أنه منذ عام ٢٠١٦ م ازداد مساهمة السلطة المحلية بالمحافظة في دعم موازنة الجامعة وتوفير لها بعض المنشآت الحيوية للمواقع الأمنية في منطقة المتضررين بفوة والتي انتظم بها عمل كليات (القانون ،والحاسبات وتقنية المعلومات،والتعليم المفتوح) ،بالاضافة إلى تدخلات أخرى.

والجامعة منارة التعليم الجامعي والعالي يتوقف عطائها على عدد من المقومات والكثير منها أشرنا إليها في الفصل الأول من الكتاب وكذا الثاني، وأهمها استكمال منشآتها وكذا توفير موازنة لعملها تتناسب مع وظائفها وخدماتها، وتوفير سبل العيش الكريم للعاملين بها وهذا حالياً يؤثر كثيراً على العطاء العلمي والأكاديمي، ما لم توضع الحلول المناسبة لها فلا يمكن إجراء تقييم واقعي لتحقيق المهام والواجبات للجامعة، بسبب الظروف الحالية الاقتصادية والمالية ومنها سقوط العملة وارتفاع الصرف وغيرها مما ترتب عليه مشاكل واضحة ومنها في عمل هيئة التدريس وكذا نوعيتهم وانسحاب الكفاءات للعمل في الجامعات بالخارج.

أما تأثير ذلك على الطلاب فواضح في صعوبة انتظامهم للدراسة كنتاج لارتفاع كلفة المواصلات وكذا ما تعانيه الداخليات من نقص الإمكانيات، وهذه الأوضاع المالية أيضاً نجد تأثيرها على ما تعانيه المكتبات والمختبرات وكذا الصفوف الدراسية من توفير الملتزمات لها.

هذه الظروف أدت إلى أن تتبع الجامعة بشكل أكبر نظام التعليم المفتوح وتفتح له فروع في كل من غيل باوزير والشحر وقصيعر وكذا في دوعن، وكذا تقديم خدمة للراغبين في الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) .

وفي الأخير يتطلب الأمر لمواجهة هذه التحديات التي تواجه الجامعة تظافر الجهود أولا في إطار الجامعة في كيفية اقتراح الحلول ، وأن تقدم السلطة المحلية الرعاية والمتابعة وتوفير كل الإمكانيات للجامعة وكذا مع المركز بالإضافة الى دعم كافة الداعمين المحليين والخارج .

المجال البنائي والإنشائي للجامعة:

يوضح الكتاب للرئيس المؤسس أ.د. علي هود باعباد (حلم أصبح حقيقة) لنا في صفحات الكتاب (٨٢ حتى ٨٧) ما تم إنجازه وخاصة في مجال حجز أراضي منشآت للجامعة في كل من المكلا والشحر والديس الشرقية وتريم والمهرة وسقطرى هذا الإنجاز الكبير الذي يمكن يقف على أساسه الاستفادة القصوى منها في إطار قيام المنشآت الجامعية، أو عملية الاستثمار لصالح الجامعة، ومن خلال متابعتنا أيضاً اتضح لنا هنا بعض المستجدات ومنها:

- توجد بعض المشكلات في الأراضي المتعلقة بالجامعة في الواجهة البحرية لمجمع الكليات مع بعض الجهات النافذة التي تدعى ملكيتها

لذلك (العكابرة).

- تم وضع عقد بين الجامعة والشيخ المهندس بقشان لتشغيل مزرعة الجامعة بالقطن بتوجيهات مركزية، وأصبحت جامعة سيئون وفي ظل تأسيس كلية بها للزراعة في حاجة إلى ذلك.
- بناء على تأسيس كل من جامعة سيئون والمهرة فإن المنشآت التابعة للجامعة ستكون جزءاً منها.

وقد أوضح رئيس المركز الاستشاري أ.د. عبدالله الجفري الواقع الحالي البنائي المتصل بالإنشاءات الجامعية كالتالي:

أولاً: توقف المشاريع المتصلة بالبناء للمخطط للجامعة في فلك، واقتصر فقط على الكليتين (كلية الهندسة والبترول وكلية الطب) وأصبحت مساهمة الدولة بالجامعة لاتقاس لما تم في جامعات أخرى ومنها جامعة تعز والتي تأسست مع جامعة حضرموت.

ثانيـاً: ما تم من المشاريع خلال السنوات الأخيرة (٢٠١٧- ٢٠٢٢م) يمكن إيضاحه بالتالي:

١) المساهمة الحكومية المركزية:

إعادة تأهيل مباني كلية القانون وكلية الحاسبات وتقنية المعلومات وكلية التعليم المفتوح	**أعمال بمجمع المستقبل إنشاء بوفيه، مشروع البنية التحية للمجمع**	**ترميم وتأهيل مبنى رئاسة الجامعة**

٢) مساهمة السلطة المحلية وشركة النفط:

صيانة منشآت الجامعة	مجاري وسفلتة ساحات رئاسة الجامعة	توسعة المركز الصحي الجامعي	بناء قاعة كبرى بكلية الطب والعلوم الصحية بتمويل إماراتي
بناء قاعة كبرى لكلية العلوم الإدارية من قبل شركة النفط			

٣) الجامعة:

إعادة تأهيل فلل في فلك	تأسيس مكاتب إدارية برئاسة الجامعة	بناء بوابة نيابة الجامعة	إعادة تأهيل قاعة باكثير برئاسة الجامعة بدعم مؤسسة العون

٤) دعم مؤسسات خيرية وفاعل خير:

١- مؤسسات خيرية	٢- فاعل خير			
تأهيل موقع المراكز والأندية الرياضية	تأهيل السكن الطلابي- الغليلة (مؤسسة صلة)	بناء مسجد مجمع المستقبل	بناء مسجد كلية الطب	توسعة مسجد مجمع فوة (باخشوين)
		مشروع بناء مسجد مجمع الغليلة		

ولا زالت المتابعات مستمرة ومتواصلة مع الجهات ذات الاختصاص إن كان مع مجلس أمناء الجامعة وأيضاً الجهات الداعمة للإيفاء بوعودها السابقة منذ عام ٢٠٠٦م وزيارة الأمير سلطان إلى محافظة حضرموت وخاصة ما يتعلق ببناء مركز السرطان والمستشفى الجامعي من قبل الأشقاء في المملكة العربية السعودية، كما إنه ستتم أيضاً مساهمة سلطنة عمان لبناء كلية العلوم.

ومن الملاحظ أن نظرة الدولة لمحافظة حضرموت رغم ما تقدمه من

إمكانيات كبيرة لميزانيتها فإنها لاتحظى إلا باليسير وهذا يتجلى بوضوح في تعثر استكمال المبنى الجامعي في فلك، وكذا الإمكانيات المالية المساعدة، ولولا دعم السلطات المحلية بالمحافظة خلال هذه السنوات الأخيرة ٢٠١٦-٢٠٢٢م لجامعة حضرموت لما تمكنت من استمرار عملها والنهوض بواجباتها.

كما إنه للأسف الشديد توجد نظرة خاصة لدى صناع القرار بالدولة بأن لدى محافظة حضرموت داعمين خارجين من الحضارم يمكنهم الاعتماد عليهم وهذا أحد أهم أسباب ضعف مساهمة الدولة بالمقارنة مع دعم الدولة لجامعات أخرى، وهنا أهمية كبيرة لزيادة الأداء في متابعة تخطيط متكامل لمتطلبات النهوض ببناء الكليات.. ولابد من تقديم الشكر والتقدير لدعم السلطة المحلية في تحويل إلى الجامعة مباني لتصبح كليات للحقوق والتعليم المفتوح وتقنية المعلومات، وكذا دعم موازنة الجامعة.

العلاقة بالجامعات الأخرى والوزارة، ودور المؤسسات الداعمة:

أولاً: علاقة الجامعة بالجامعات:

منذ تأسيس جامعة حضرموت استوعبت في نطاق عملها وامتداداته كليات في كل من وادي حضرموت وكذا بالمهرة، بل أيضاً في جزيرة سقطرى، وهو ما مهد السبيل بعده لأن تشكل هذه الكليات النواة لتأسيس كل من جامعة سيئون وكذا جامعة المهرة، وعمدت الجامعة على مواصلة تطوير العمل مع هذه الجامعات فمثلاً في ٥ يونيو ٢٠٢٣م تم توقيع اتفاقية تفاهم بين جامعة حضرموت وجامعة سيئون، كما تم بعدها أيضاً الاتفاق مع جامعة المهرة في هذا المجال.

كما إن للهيئة التدريسية بجامعة حضرموت دوراً آخراً في عملية التدريس في عدد من الجامعات الأهلية وفي قيادتها كمثال جامعة الريان، جامعة العرب وكذا نوعاً ما جامعة الأحقاف، والجامعات الأهلية الأخرى بالمحافظة، ومسألة تطوير العمل المشترك بين الجامعات الحكومية والأهلية وتبادل الخبرات واللقاءات التشاورية مسألة هامة من الأهمية أن تنتظم من أجل تطوير دور الجامعات بالمحافظة وتناسق عملها بما يخدم أهدافها وأيضاً المجتمع المحلي.

ثانياً: العلاقة بين الجامعة والوزارة:

وخلال السنوات الأخيرة فإن دور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كنتاج للظروف في البلد كانت له نتائج سلبية أن كان في انتظام عمل المجلس الأعلى للجامعات وأيضاً دور الوزارة في حل الإشكاليات لعمل الجامعات، وقد رصدنا في هذا المجال مايلي:

١- انعقاد بالمكلا الموافق ١٧ أغسطس ٢٠٢٠م اللقاء التشاوري الموسع مع رؤساء الجامعات الحكومية والأهلية برئاسة الأخ/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي أ. د. حسين عبدالرحمن باسلامة.

٢- عقد لقاء بالمكلا لرئيس الجامعة أ. د. محمد سعيد خنبش بوفد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٠م بوفد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي برئاسة أ.د. خالد عمر باسليم وكيل وزارة للشؤون التعليمية وكل من الدكتور خالد شعفل مدير عام الجامعات الأهلية، والأستاذ مصطفى الشعيبي مدير عام الشؤون القانونية بالوزارة وكرس اللقاء حول أوضاع الجامعات وكذا التعاون المشترك بين الجامعة والوزارة.

ثالثًا: العلاقات مع الجامعات العربية:

رصد كتاب أ. د. علي هود باعباد (حلم أصبح حقيقة) تطور علاقة الجامعة بالجامعات العربية والأجنبية خلال الفترة من تأسيس الجامعة وحتى عام ٢٠٠٢م.

وحيث لم نتحصل على بيانات حول ما تم تحقيقه وخاصة خلال الفترة للسنوات الأخيرة (٢٠١٢- ٢٠٢٣م)، فقد كان مرجعنا موقع الجامعة أو المواقع الأخرى ويمكن رصد هنا مايلي:

٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠م	٢ يونيو ٢٠٢٣م	٢٨ /٦/ ٢٠٢٢م
عقد بروتوكول تعاون بين جامعة آسيوط وجامعة حضرموت في مجال العلوم الأساسية الطبية والدراسات العليا في ٢٩سبتمبر ٢٠٢٠م بين عميد كلية الطب د. سمير يسلم باعثمان عميد كلية الطب والعلوم الصحية، ود. عبدالله سالم سعد رئيس طب المجتمع بجامعة آسيوط	عقد لقاء بين نائب رئيس جامعة حضرموت للدراسات العليا والبحث العلمي د. هادي سالم الصبان، وبمشاركة د. سعيد بلعفير عميد كلية التربية بالمكلا ود. صلاح مشدل رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الآداب مع رئيس جامعة تونس أ.د. الحبيب سعيد نائب رئيس الجامعة وآخرون، وتم فيه تفعيل الاتفاقات بين الجامعتين.	توقيع اتفاقية فتح مساق ماجستير العناية الحرجة بكلية التمريض بين جامعة حضرموت وجامعة المنصورة بمصر ويتضمن توفير الطاقم التدريسي للكلية والإشراف على الوسائل البحثية ويستهدف هذا المشروع ٢٧ طالباً لنيل درجة الماجستير
		في أكتوبر ٢٠٢٢م عقد أ.د محمد عوض بارشيد عميد كلية الآداب بجامعة حضرموت لقاءات موسعة من عميدة كلية الإعلام بجامعة القاهرة ولقاء آخر مع عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وبحضور د. صلاح مدشل رئيس قسم العلوم السياسية بالكلية

رابعًا: العلاقة بالجامعات الأجنبية:

فقد تبين اهتمام جامعة حضرموت بعقد شراكات دولية مع بعض الجامعات نبين منها البعض منها:

في ٧ يناير ٢٠٢٠م	في يونيو ١٢ - ١٣ - ٢٠٢٣م
تنظيم لقاء مشترك بين أ.د. محمد سعيد خنبش رئيس الجامعة بمقر كلية التعليم المفتوح في مجمع كليات المستقبل مع مدير مركز المسلم للدعم الاجتماعي والاندماج في كندا الدكتور محمد عوض باعبيد مع مدير عام المراكز العلمية والبحثية وقطاع المرأة بالجامعة لمناقشة سبل التعاون المشترك	قام رئيس الجامعة أ.د. محمد سعيد خنبش يرافقه الأخ / د. سالم فرج بامسعود بزيارة لعدد من الجامعات في ماليزيا منها جامعة الطاقة الوطنية الماليزية، جامعة بتروناس للتكنولوجيا وكذا جامعة (UNITA) وجامعة ملاي الماليزية وتم بحث تطوير العلاقات مع هذه الجامعات

تطوير العلاقات مع الجامعات وتنظيم الاستفادة من تجاربها وخبراتها وكذا مستوى ما حققته من إنجازات من الأهمية بمكان أن يكون له نتائج على الواقع العملي في إطار عملية تطوير جامعة حضرموت والنهوض بأدوارها في مسألة أعداد الكادر التدريسي أو تحسين الأداء الأكاديمي أو البحث العلمي، وكذا مسألة ارتباط الجامعة بالمجتمع والاستفادة من هذه التجارب في التطبيق العملي، وهذا مجال يظل مسألة تقييمه متصل بالأخير بعمل الجامعة نفسها وحتى الآن لازالت نتائجه في إطار فقط الجامعة.

دور المؤسسات الداعمة لجامعة حضرموت:

من جديد اعتمدنا على موقع التواصل الاجتماعي (الانترنت) للتطرق إلى هذا الموضوع ونشير في هذا المجال إلى التالي:

أولاً: في تصريح لرئيس الجامعة أ.د. محمد سعيد خنبش الموافق ٢٦ يناير ٢٠١٧م أثر عودته من زيارة للمملكة العربية السعودية وكنتاج لعقده عدد من اللقاءات مع الجهات الداعمة للجامعة أشار إلى التالي:

قيام مؤسسة العون للتنمية بالتالي:

١- بتمويل إنشاء عدد من المختبرات والمعامل بكليات العلوم والبيئة

وإنشاء قاعة للدراسات العليا بكلية الطب والعلوم الصحية والبيئة والآداب والتربية بالمكلا.

٢- استكمال مشروع حوسبة شؤون الطلاب، ومشروع قاعة مجلس الجامعة، ومشروع وحدات القبول والتسجيل بالكليات التي توجد بها دراسات عليا وعددها خمس كليات.

٣- اعتماد البرنامج المهني لتدريب أعضاء هيئة التدريس الذي يستمر لمدة خمس سنوات وبرامج الجودة في الكليات التطبيقية.

وأشاد بدور مؤسسة العون للتنمية، ومؤسسة حضرموت للتنمية البشرية، مؤكداً بأن كل المشاريع التي انجزت للجامعة خلال الخمس السنوات الماضية (المقصود ٢٠١٢- ٢٠١٧م)هي بدعم من المؤسستين.

ويتبين للباحث استناداً إلى هذا الحديث وأيضاً لما بعد هذه الفترة وكما سيبينه التقرير الإنشائي تراجع كبير في مساهمة الدولة خلال هذه السنوات الأخيرة في عملية إقامة المشاريع الأساسية الاستراتيجية وخاصة مسألة استكمال كليات الجامعة في فلك.

ثانياً: وفي كتابه (كلام عن المكلا وأهلها) لمؤلفه د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر الطبعة الأولى ١٤٤٤هـ- ٢٠٢٣م الصفحة (٥١٤) يشير إلى التالي: «على حد علمنا، تعني ثلاث منظمات (خاصة/ خيرية/ أهلية) فقط يرعاها أثرياء سعوديون من أصول حضرمية لها تواجد في حضرموت هي: (مؤسسة العون للتنمية) و(مؤسسة حضرموت للتنمية البشرية) و(الصندوق

الخيري للطلاب المتفوقين) بمجالات التعليم العالي وتقديم المنح للطلاب المتفوقين، ولأهمية ما ورد من مقترحات للمؤلف في هذا الجانب نطلب عناية الجامعة بها في مجال تطوير الاستفادة مما تقدمه هذه المؤسسات في مجال البحث العلمي، وكذا إعداد الكادر ومسألة الخريجين من الطلاب الخ.

ثالثاً: أما الأخ / د. عبدالله عبدالقادر بن عثمان المدير التنفيذي لمؤسسة العون للتنمية ففي حوار له مع موقع عدن الغد في ديسمبر ٢٠٢١م أشار إلى دور الصندوق ودعمه للجامعة متمثلاً بالتالي:

- دعم جامعة حضرموت في التطوير والاعتماد الأكاديمي والتصنيف العملي.
- تأهيل وتجهيز البنية التعليمية، وتعزيز المهارات الجامعية والابتعاث والمنح الدراسية التي تقدمها المؤسسة كاملة وجزئية للطلاب المتفوقين والخريجين.

دعم السلطة المحلية بالمحافظة:

مما يجدر الإشارة إليه أنه خلال السنوات الأخيرة وخاصة منذ عام ٢٠١٦م فقد حظيت الجامعة بدعم متواصل من السلطة المحلية من أجل تخفيف وطأة نقصان الدعم المركزي في اتجاهات عدة منها:

أولاً: تحويل منشأة الأمن القومي بفوة (المتضررين) للجامعة لتصبح جزءاً من مؤسسة الجامعة ولتصبح تعمل فيها عدد (٣) كليات، كلية الحقوق والقانون، كلية تقنية المعلومات وكلية التعليم المفتوح.

ثانياً: دعم بعض الأعمال الإنشائية بالجامعة ومنها سفلتة رئاسة الجامعة وغيرها.

ثالثـًا: دعـم موازنـة الجامعـة لتلبيـة بعـض الاحتياجـات الضروريـة لتسـيير عمـل الجامعـة.

مجلس الأمناء وعمله في فترة التأسيس وبعدها:

عنـد الحديـث حـول عمـل مجلـس الأمنـاء بجامعـة حضرمـوت فإنـه ممكـن الإشـارة إلـى فـترة عملـه الأولـى التأسيسـية، وبعدهـا الفـترة الأخيـرة بعـد إقـرار قانـون التعليـم العالـي عـام ٢٠١٠م.

الفترة الأولى: تشكيل مجلس الأمناء التأسيسي الأول:

وفقـًا لمـا أورده أ.د.علـي هـود باعبـاد في كتابـه (جامعـة حضرمـوت للعلـوم والتكنولوجيـا حلـم أصبـح حقيقـة (في صفحاتـه) (٤٠- ٤١) فقـد ورد التالـي:

« إصـدار الأخ رئيـس مجلـس الـوزراء القـرار رقـم (١) في ٥/ ١/ ١٩٩٧م بتحديـد مهـام المجلـس وتشـكيل أعضائـه.

مهام المجلس:

نصت المادة الثانية من القرار على مهام المجلس وهي كالآتي:

يتولـى المجلـس اسـتكمال الخطـوات المتعلقـة بالإنشـاء ورعايـة الجامعـة ودعـم تقدمهـا وازدهارهـا والعمـل المسـتمر علـى تعميـق وتوسـيع خدماتهـا وتحقيـق أهدافهـا وغاياتهـا وعلـى وجـه الخصـوص

يقوم المجلس بما يلي:

أ) توسيع قاعدة المساهمة والمشاركة في بناء الجامعة وكلياتها ومراكزها العلمية.

ب) القيام بالاتصالات مع المانحين والمتبرعين من أجل توفير الدعم المالي والعيني للجامعة.

ج) متابعة إعداد المخطط الهندسي العام والترويج له ووضع المطبوعات والمجلدات ووسائل الشرح و الإيضاح ، لتمكن المانحين والمتبرعين من الاطلاع على مكونات المشروع و تكاليفه، والخطوات التنفيذية لمرحلة المشروع.

تشكيل المجلس:

شكل المجلس بموجب القرار من الأخوة الآتية أسماؤهم:

- الأخ الأستاذ عبد القادر باجمال وزير التخطيط والتنمية (حينها) رئيسا
- الأخ / صالح عباد الخولاني محافظ المحافظة حينها نائبا للرئيس
- الأخ الأستاذ الدكتور علي هود باعباد رئيس الجامعة عضوا
- الأخ الشيخ عمر أحمد بادحدح عضوا
- الأخ د . عبدالله محمد باسودان عضوا
- الأخ د.محمد بن محمد عبدالله البرعي عضوا
- الأخ الشيخ سالم صالح باثواب عضوا.
- الأخ الشيخ محفوظ سالم شماخ عضوا
- الأخ الشيخ محمد أبوبكر العمودي عضوا
- الأخ الشيخ عبدالخالق محمد بامطرف رئيس الغرفة التجارية بحضرموت حينها عضوا
- الأخ عمر سعيد القبلي عضوا

بعد هذا التشكيل في عام ١٩٩٧م أضيف إليه بعض الشخصيات الداعمة للجامعة منها الشيخ / عبدالله أحمد بقشان ، الشيخ عمر بن لادن، الشيخ محمد حسين العمودي.

« ومما يجدر الإشارة والإشادة به أن هذا المجلس كان له الدور الاول والأساسي في بروز على الواقع مشروع بناء جامعة حضرموت الجديد في منطقة فلك، كما شكل الأساس في مجال العمل الانشائي.

اجتماعات مجلس الأمناء:

وفقاً لما ورد في كتاب أ.د. علي هود باعباد (جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا حلم أصبح حقيقة) «فقد عقد المجلس أكثر من خمس مرات ودعم الجامعة في مشروعاتها ومنها بناء كلية الطب والعلوم الصحية على حساب المغتربين في السعودية» [١]

واعتماداً على متابعاتنا حيث لم تتوفر لدينا إحصاء لانعقاد الاجتماعات الأخرى بعد الفترة أعلاه، فإننا فقط نرصد بعض الاجتماعات خلال فترة رئاسات الجامعة الأخرى ومنها:

- اجتماع مجلس الأمناء الأول لعام ٢٠٠٨م في الحرم الجامعي بفلك برئاسة الأستاذ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الأمناء مستشار الرئيس وبحضور أ.د. أحمد عمر بامشموس رئيس الجامعة وأعضاء المجلس من رجال الأعمال وفي مقدمتهم المهندس الشيخ عبدالله بقشان وعدد من

(١) المرجع السابق نفسه.

الشخصيات الاجتماعية والحكومية»[١] وقد تواصل دور مجلس الأمناء أيضاً في فترة رئاسة الجامعة من قبل أ.د. عبدالرحمن محمد بامطرف.

مجلس الأمناء وفقاً لقانون التعليم العالي ٢٠١٠م:

في عام ٢٠١٠م حدد هذا القانون وظائف ومهام مجلس الأمناء على مستوى كافة الجامعات الحكومية، فقد ورد في المادة (٢١) (أ) مايلي: «ينشأ بموجب هذا القانون في كل جامعة حكومية مجلس يسمى مجلس الأمناء ويؤلف على النحو الآتي:

- ثلاث شخصيات عامة يختارهم رئيس مجلس الوزراء أو أعضاء.
- خمس شخصيات أكاديمية بدرجة أستاذ يختارهم الوزير أعضاء.
- ثلاث شخصيات تمثل رجال الأعمال تختارهم الغرفة التجارية والصناعية في أمانة العاصمة أو المحافظات.
- رئيس الجامعة عضواً.

كما ينص القانون أيضاً على التالي:

- مدة المجلس أربع سنوات قابلة للتجديد.

اختيار أعضاء مجلس الأمناء:

المادة (٢١) (ب) توضح ذلك «يصدر بتسمية أعضاء مجلس أمناء الجامعات الحكومية بقرار من رئيس مجلس الوزراء على عرض الوزير»

---

(١) الانترنت

في أول اجتماع لمجلس الأمناء يختار الأعضاء لهم رئيساً ومقرراً له من بين أعضائه ولا يكون رئيس الجامعة أو عضو هيئة التدريس»

ماهي مهام واختصاصات المجلس وفقًا للقانون:

- اعتماد مشاريع الخطط التنفيذية للمنشآت الجامعية وتجهيزها وتحديثا وصيانتها.

أما المادة (٢٣) من القانون فقد ورد فيها مايلي: «يكون لمجلس الأمناء لائحة داخلية تنظم أعماله ويصدر بها قرار من الوزير»

واقع مجلس الأمناء الحالي بعد صدور القانون:

حيث لم يتم تزويدنا بالمعلومات من قبل الجهات ذات الاختصاص بالجامعة بالاجتماعات التي عقدها مجلس الأمناء والتي حددناها بالتالي:

- الدورات التي عقدها مجلس الأمناء، المشاريع التي تبناها وأنجزها، الصعوبات التي اعترضت عمله.

فإننا استناداً على المعلومات المتوفرة في شبكة الانترنت فقد رصدنا بعض ما انعقد من اجتماعات الأول: بتاريخ ١٥/ ٨/ ٢٠٢٣م.

وتم عقده (كلقاء تشاوري) بمدينة جدة بحضور عدد من أعضاء المجلس برئاسة الشيخ المهندس عبدالله بقشان وقد أشار (موقع المكلا اليوم) إلى التالي: «بقشان يفعل مجلس أمناء جامعة حضرموت بعد تعطيله عدة سنوات» وأشير في نتائج اللقاء إلى «استعداد جميع أعضاء المجلس للاستمرار في دعم الجامعة وبنيتها التحتية وأنشطتها العلمية بما

يكفل النهوض بدورها العلمي والثقافي والاجتماعي وكذا الرقي بمخرجاتها العلمية المختلفة». وقد تم في الاجتماع قيام أ.د. محمد سعيد خنبش رئيس الجامعة بأعطاء أعضاء المجلس صورة عن:

- اتجاهات عمل الجامعة وأبرز ما تحقق خلال العام الجامعي ٢٠١٢- ٢٠١٣م ومشروع خطة المجلس للعام الجامعي ٢٠١٣- ٢٠١٤م وتقرير عن الخطة الاستراتيجية للجامعة.

- تقارير عن المشاريع الممولة خارجياً.

الاجتماع الثاني: ٧/ ٤/ ٢٠١٤م بالرياض:

وتمثل بلقاء رئيس مجلس الأمناء الشيخ بقشان بقيادة أعضاء طلاب جامعة حضرموت حيث أكد في اللقاء التالي:

- دعم الطلاب في مجال اللغة الانجليزية بجامعة حضرموت (المتميزين) بإرسالهم إلى الجامعات الأمريكية. - دعم الأنشطة والمسابقات الطلابية.

- تنسيق برامج لتدريب طلاب كلية الهندسة والبترول (قسم البترول) في الشركات النفطية عبر وزارة النفط.

- دعم صيانة السكنات الطلابية خاصة سكن مجمع الغليلة اعتماد وترميمه.

الاجتماع الثالث: ٦ مايو ٢٠١٨م:

ونستوضح من خلاله التقاء رئيس مجلس الأمناء المهندس عبدالله بقشان ورئيس الجامعة ونوابه بالسفير بالقاهرة وبحث معه شؤون الطلاب في مجال الدراسات الجامعية والعليا من أبناء حضرموت.

الاجتماع الرابع: ٦ نوفمبر ٢٠١٨م:

لقاء رئيس الجامعة بالمهندس الشيخ عبدالله بقشان رئيس مجلس الأمناء بالرياض وإهدائه مجسم مشروعي مركز الأمير سلطان للسرطان والمستشفى الجامعي، ومما يجدر ذكره هنا إن هذين المشروعين المقترحين تم الإعلان عنهما عند زيارة الأمير سلطان للمكلا حضرموت عام ٢٠٠٦م وحتى الآن (٢٠٢٣م) لم يتم تنفيذهما في الواقع ونتأمل سرعة تنفيذهما لأهميتها.

بالاستناد على ما تم تبيانه أعلاه نلاحظ ما يلي:

أولاً: عدم انتظام عمل مجلس الأمناء بانعقاد جلساته لعدد من الأسباب الموضوعية والذاتية تتطلب الوقوف في أمامها، ومن أهمها إعادة تشكيل المجلس بما يساعد على انتظام عمله.

ثانيـاً: ضعف المشاريع البنائية الحكومية خلال السنوات الأخيرة في إطار المبنى الجامعي بفلك مقارنة بما تم تحقيقه في جامعات أخرى، وهذا الجانب ممكن يوضحه تقرير المركز الاستثماري بالجامعة عن المشاريع المنفذة.

ثالثـاً: أرى من الأهمية بمكان زيادة اهتمام ودعم السلطة المحلية بالمحافظة والتجار الحضارم بالداخل والخارج للجامعة بما يحقق تنفيذ عدداً من المشاريع الاستراتيجية، ونحيي دور العديد من المؤسسات والخيرين في هذا المجال.

التطور النوعي الأكاديمي:

شهدت جامعة حضرموت تطوراً مضطرداً في قوام أعضاء الهيئة

التدريسية والمساعدة بها، وذلك بالتناسب مع زيادة الكليات والأقسام، وتدريجياً تقلص تواجد أعضاء هيئة التدريس من خارجها إن كان من أعضاء الهيئة التدريسية اليمنية (عدن، صنعاء) أو الدول العربية والأجنبية، ولأعضاء هيئة التدريس بكلية التربية والآداب والعلوم بالمكلا دوراً هاماً في هذا المجال حيث تواجدت بها تخصصات متعددة، كما إن لها دوراً أيضاً في احتضان الدورات التأهيلية وورش العمل، كما تم الدفع بإعداد متزايدة منهم للتأهيل الأكاديمي الخارجي بالبلدان العربية وخاصة العراق والأردن وغيرها، وأسهمت الكلية أيضاً في مجال الإدارة الأكاديمية والقيادة بالجامعة. دعونا نرصد أهم هذه التطورات استناداً إلى وثائق الجامعة المتعلقة بازياد أعضاء الهيئة التدريسية والمساعدة العاملة بالجامعة.

التطور في مجال قوام أعضاء الهيئة التدريسية:

أولاً: **الكتاب الاحصائي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م:**

فالكتاب الاحصائي الصادر عن الجامعة يوضح تطور أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكليات الجامعة حسب الجنسية خلال الأعوام (٢٠٠١/ ٢٠٠٢- ٢٠٠٩- ٢٠١٠م) شاملاً المبعوثين للدراسات العليا للعام الجامعي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م.. (جدول رقم ١)

الكلية	العام الجامعي الجنسية	٢٠٠٠/٢٠٠١م	٢٠٠١/٢٠٠٢م	٢٠٠٢/٢٠٠٣م	٢٠٠٣/٢٠٠٤م	٢٠٠٤/٢٠٠٥م	٢٠٠٥/٢٠٠٦م	٢٠٠٦/٢٠٠٧م	٢٠٠٧/٢٠٠٨م	٢٠٠٨/٢٠٠٩م	٢٠٠٩/٢٠١٠م
الطب والعلوم الصحية	يمني	٢٦	٢٤	٢٩	٢٩	٣٧	٣٨	٣٤	٤٦	٥٢	٧٦
	غير يمني	١٠	١٢	١٤	١٧	١٨	٢٣	٢٨	٢٦	٢٥	١٦
التمريض	يمني	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٥	٥	٣	٩
	غير يمني	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٣	٣	٥	٥
الهندسة والبترول	يمني	٣٤	٣١	٣١	٣٩	٤٣	٤٢	٤٢	٤٨	٤٥	٩٥
	غير يمني	٢٦	٢٥	١٧	٢٦	٢٢	٢٠	١٧	١٧	١٦	١٣
العلوم البيئة والأحياء البحرية	يمني	١٠	١٠	١١	١٣	١٥	١٦	١٧	١٥	١٥	٣٣
	غير يمني	٦	٧	٧	٧	١٠	٨	٧	٧	٨	٦
العلوم الإدارية	يمني	٢١	٢٠	٢٢	٢٤	٢٨	٣٠	٢٧	٢٨	٢٨	٥١
	غير يمني	١٥	١٢	١٤	١١	١٣	٩	٩	٩	٧	٦
العلوم التطبيقية	يمني	١٤	١٢	١٢	١٠	١١	٩	١٣	١٥	١٦	٣٢
	غير يمني	٣	٤	٤	٥	٦	٦	٩	٨	٦	٣
العلوم	يمني	٠	٠	٠	٠	٠	٤٣	٤٠	٤٦	٤٨	٦٣
	غير يمني	٠	٠	٠	٠	٠	١	٤	٤	٣	٢
البنات- المكلا	يمني	١١	١٣	١٥	١٩	١٩	١٣	١٢	١٤	١٧	٢٦
	غير يمني	٤	٩	١٠	١٠	٨	٧	٣	٦	٧	٧

الكلية	العام الجامعي الجنسية	٢٠٠٠/٢٠٠١م	٢٠٠١/٢٠٠٢م	٢٠٠٢/٢٠٠٣م	٢٠٠٣/٢٠٠٤م	٢٠٠٤/٢٠٠٥م	٢٠٠٥/٢٠٠٦م	٢٠٠٦/٢٠٠٧م	٢٠٠٧/٢٠٠٨م	٢٠٠٨/٢٠٠٩م	٢٠٠٩/٢٠١٠م
التربية- المكلا	يمني	١٠٦	١٢٠	١٢٢	١٢٠	١٥٢	٢٠	٢٤	٢٥	٢٦	٣٣
	غير يمني	٢١	٢٥	٢٢	٢١	٢١	٧	٩	٧	٦	٦
الآداب	يمني	٠	٠	٠	٠	٠	٧٩	٨٠	٧٧	٨١	٩٥
	غير يمني	٠	٠	٠	٠	٠	٦	٣	٤	٤	٥
التربية- سيئون	يمني	١٣	١٣	١١	١٣	١٦	١٥	٢٠	٢٨	٢٨	٤٦
	غير يمني	١٧	١٩	٢٠	١٩	٢٠	١٧	١٧	١١	١٣	٧
التربية- المهرة	يمني	٨	٩	٨	٩	٨	٧	٧	١١	١٤	٢٥
	غير يمني	١١	١٣	١٤	١٥	١٣	١٥	١٣	١٥	١٥	١١
التربية- سقطرى	يمني	٢	٥	٣	٦	٦	٤	٦	١٢	١٨	١٧
	غير يمني	٢	٥	٤	٢	٢	٣	٢	٥	٦	٦
البنات- سيئون	يمني	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤
	غير يمني	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١
الإجمالي	يمني	٢٤٥	٢٥٧	٢٦٤	٢٨٢	٣١٥	٣١٩	٣٢٧	٣٧٠	٣٩١	٦٠٥
	غير يمني	١١٥	١٣١	١٢٦	١٣٣	١٣٣	١٢٤	١٢٤	١٢٢	١٢١	٩٤
	مجموع	٣٦٠	٣٨٣	٣٩٠	٤١٥	٤٤٨	٤٤٣	٤٥١	٤٩٢	٥١٢	٦٩٩

ووفقـاً للخلاصـة لـلإدارة العامـة لشـؤون هيئـة التدريـس ومسـاعديهم للعـام الجامعـي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م فـإن تعـداد أعضـاء الهيئـة التدريسـية مـن غيـر اليمنييـن بكليـات جامعـة حضرمـوت بلغـت (١٢) باسـتثناء العلـوم التطبيقيـة

لتبيعتهـا لجامعـة سـيئون وفقـاً للجـدول رقـم (٢) التالـي:

الرقم	الكلية	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		إجمالي ذكور		إجمالي إناث		الإجمالي	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
١	العلوم	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٢	٠	٢
٢	الهندسة والبترول	٠	١	١	١	٠	١	١	٣	٠	٥	٢	٧
٣	البنات	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١
٤	العلوم التطبيقية	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١
٥	التربية سقطرى	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١
الإجمالي العام		١	١	١	٠	٥	١	٣	٠	١٠	٢	١٢	

من بين إجمالي (٦٨٠) من أعضاء هيئة التدريس والمساعدة لهذا العام.

وفقـاً لخلاصـة الإدارة العامـة لشـؤون هيئـة التدريـس بالنيابـة الأكاديميـة للجامعـة للعـام الجامعـي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م، فقـد بلـغ عـدد أعضـاء الهيئـة التدريسية والمسـاعدة من اليمنيين في جامعة حضرموت (ذكور – إنـاث) للعـام الجامعـي ٢٠١٩- ٢٠٢٠م (٦٨٠) إجمالـي الذكـور منهـم (٥٠٧) والإنـاث (١٧٢) وفقـاً للجـدول رقـم (٣) أدنـاه (١)

الرقم	الكلية	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		مدرس		معيد		إجمالي ذكور	إجمالي إناث	الإجمالي
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
١	العلوم	١٨	٠	٩	٠	١٣	٥	١	٧	٣	١٠	٤٤	٢٢	٦٦
٢	الآداب	١٩	٠	٣٢	٠	٢٤	٢	١٥	٧	٨	١٠	٩٨	١٩	١١٧
٣	التربية المكلا	٤	٠	٧	٠	٧	١	٥	٤	٨	١	٣١	٦	٣٧
٤	الهندسة والبترول	٧	٠	٢٢	٠	٣٥	٣	٢٠	٤	١٢	٣	٩٦	١٠	١٠٦
٥	العلوم الإدارية	١	٠	١٨	٢	١٦	١	١١	٦	٤	١٠	٥٠	١٩	٦٩
٦	الطب والعلوم الصحية	١٦	٣	٢٥	٦	٢٣	٥	٦	٣	٥	٥	٧٥	٢٢	٩٧
٧	العلوم البيئية والإحياء البحرية	٣	٠	٦	٠	١٠	٤	٨	١	٩	٥	٣٦	١٠	٤٦
٨	البنات بالمكلا	٠	٢	٠	٦	٠	٣	٠	١٦	١	٧	١	٣٤	٣٥
٩	التمريض	٠	١	١	١	٤	٢	٢	١	٠	٤	٧	٩	١٦
١٠	التربية المهرة	٤	٠	٢	٠	١٠	٠	١١	٤	٥	٥	٣٢	٩	٤١
١١	العلوم التطبيقية المهرة	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١
١٢	التربية سقطرى	٠	٠	٠	٠	٣	٠	١١	٠	٧	٢	٢١	٣	٢٣
١٣	كلية القانون	١	٠	١	١	٤	٠	٢	٠	١	٠	٩	٢	١٠
١٤	الحاسبات وتقنية المعلومات	٠	٠	٠	٠	٤	٣	٣	٣	٠	٣	٧	٩	١٦
	الإجمالي العام	٧٣	٦	١٢٣	١٦	١٥٤	٢٩	٩٥	٥٦	٦٣	٦٥	٥٠٨	١٧٢	٦٨٠

من خلال الجداول الثلاثة التي تم إيرادها نتوصل إلى الاستنتاجات المتعلقة بأنه خلال السنوات منذ تأسيس الجامعة تم تحقيق خطوات في ايجاد هيئة تدريسية بالجامعة غالبتها اليوم من أبناء المحافظة فالجدول

رقم (١) أنه في العام الدراسي ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م، كان تعداد أعضاء الهيئة التدريسية اليمنيين بكليات الجامعة بلغ (٢٤٥) والغير يمني (١١٥)، أما في العام الدراسي ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م فقد بلغ إجمالي أعضاء الهيئة التدريسية من اليمنيين (٦٠٥) والغير يمنيين (٩٤). أما الجدول رقم (٢)، فقد رصد فيه من إجمالي (١٣) كلية شملها الجدول فإن التي يوجد بها أعضاء هيئة التدريس من غير اليمنيين فهي كل من كلية العلوم، والهندسة والبترول والبنات، وسقطرى وقد بلغ إجمالهم (١١) منهم من الذكور (٩) وعدد (٢) أناث وهذا مؤشر واضح على تنامي تواجد أعضاء هيئات التدريس في إطار الجامعة والذين في غالبتهم من المحافظة. والجدول رقم (٣) للعام الدراسي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م يعطي تفصيلاً أيضاً واضحاً لتطور الجامعة من حيث المستوى الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس (درجاتهم العلمية بالكليات) حيث يبين الجدول في إجماله الدرجات العلمية الأكاديمية بالجامعة كالتالي:

أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		مدرس		معيد		إجمالي ذكور	إجمالي إناث	الإجمالي
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
٧٣	٦	١٢٣	١٦	١٥٤	٢٩	٩٥	٥٦	٦٣	٦٥	٥٠٨	١٧٢	٦٨٠

وبالاستناد على هذا الجدول نتبين أن تعداد أعضاء الهيئة التدريسية الأساسية والمكونة من (الأساتذة، والمشارك، والمساعد) قد بلغ قوامها (٤٠١) منهم (٣٥٠) ذكور وعدد (٥١) أناث، أما نسبتهم العامة من الإجمالي العام للهيئة التدريسية والمساعدة فقد بلغت (٥٩٪) وبالاستناد للجدول نفسه فإن إجمالي أعضاء الهيئة التدريسية المساعدة (مدرسين ، معيدين) فقد بلغت (٢٧٩) منهم ذكور (١٥٨) وأناث (١٢١)، أما نسبتهم العامة من إجمالي أعضاء الهيئة التدريسية والمساعدة بالجامعة فقد بلغت (٤١٪).

مما يجدر الإشارة إليه بالنسبة للمتعاقدين من غير أعضاء هيئة التدريس والمساعدة بالجامعة المنتسبين بالموازنة، فإن هؤلاء يتم التعامل معهم وفقاً للتالي:

- فالمتعاقدين غير الثابتين يتجدد العقد معهم كل عام حسب احتياج الكليات.
- الرواتب بدأ العمل بالأخذ بنظام الساعات.
- وبالنسبة للتثبيت وفقاً لمتطلبات الجامعة يتم إدخالهم في نظام المنافسة عند توفر الدرجات الوظيفية لدى الجامعة.

وبالنسبة لاستيعاب أوائل الطلاب بمساق البكالوريوس بالجامعة واستيعابهم بالعمل بكليات الجامعة وفقاً لقرارات الجمهورية فقد تعلق تطبيقه من عام ٢٠١٢م.

ووفقاً للإدارة العامة لشؤون التدريس للعام الجامعي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م.

فقد بلغ أعضاء الهيئة التدريسية المساعدة (متعاقدين) بإجمالي (١٥٨) يتوزعون على الكليات كالتالي:

البنات بالمكلا	العلوم بالمكلا	الآداب بالمكلا	التربية بالمكلا	التمريض	المحاسبات	الطب	القانون	العلوم البيئية	التربية سقطرى	العلوم الإدارية	التربية المكلا	الإجمالي
١٣	٢١	٣٠	٢٦	٩	١٥	١	٩	١٢	١٤	٧	١	١٥٨

أما مستوياتهم العلمية فتحدد كالتالي:

دكتوراة	ماجستير	بكالوريوس	الإجمالي
٤١	٣٤	٨٣	١٥٨

وإن هـذه المؤشـرات تعطـى أيضـاً إجابـة علـى العمـل المحقـق في مجـال إعـداد وتأهيـل الهيئـة التدريسـية والمسـاعدة بالجامعـة ورفـع مسـتوى أدائهـم العلمـي الأكاديمـي بالاسـتناد علـى الخبـرات المتراكمـة التـي اكتسـبوها بالتأهيـل الأكاديمـي لنيـل الدكتـوراة أو الماجسـتير وأيضـاً فعاليـة الخطـة التـي رسـمتها الجامعـة في هـذا المجـال التأهيلـي لأعضـاء الهيئـة التعليميـة.

التطوير الأكاديمي وضمان الجودة:

يوضـح التقريـر عـن نشـاطات مركـز التطويـر الأكاديمـي وضمـان الجـودة للفـترة مـن ٢٠١٢- ٢٠١٩م المقـدم مـن الأخ أ. د. عبـدالله عيظـة باحشـوان مديـر مركـز التطويـر الأكاديمـي وضمـان الجـودة النتائـج المحققـة في هـذا المجـال في إطـار جامعـة حضرمـوت في مجالهـا الأكاديمـي.

ومما يجـدر الإشـارة إليـه أنـه «في أكتوبـر مـن العـام ٢٠١١م وبنـاء علـى قـرار رئيـس الجامعـة رقـم (٢٩٨) لعـام ٢٠١١م» ثـم إنشـاء هـذا المركـز وقيـام مؤسسـة العـون للتنميـة بتجهيـزه.. ويشـمل نشـاطه تنظيـم:

١- الـدورات التدريبيـة: لأعضـاء الهيئـة التدريسـية والمسـاعدة حيـث أقـام المركـز خـلال الفـترة مـن ٢٠١٢م إلـى ٢٠١٩م مائـة وتسـعة وخمسـون (١٥٩) دورة تدريبيـة في مجـالات وأماكـن وأوقـات مختلفـة.. ويوضـح التقريـر إن نصيـب الأسـد مـن الـدورات التدريسـية في مدينـة المـكلا حيـث عقـدت بهـا (١١٤) دورة بنسـبة ٧٢٪، وبعدهـا مدينـة سـيئون (٢٣) دورة بنسـبة (١٤٪) وتلتهـا مدينـة الغيظـة (١٤) دورة بنسـبة (٥٪).

ومن حيث المدربين في الدورات بحسب انتمائهم للجامعة

١	٢	٣	٤	٥	٦
أعضاء هيئة التدريس الثابتون بالجامعة	أعضاء هيئة التدريس المتعاقدون بالجامعة	متدربون من خارج جامعة حضرموت	متدربون من محافظات أخرى	متدربون من جامعات خارج اليمن	مهنيين من حملة الدكتوراة من خارج اليمن

وقد بلغ عدد المشاركين في الدورات التدريبية المنعقدة خلال ٢٠١٢-٢٠١٩م من جامعة حضرموت (٢٧) من أعضاء هيئة التدريس الثابتون والمتعاقدون بالجامعة من عدد (٣٥) من تعداد واجمال المدربين بالدورات.

أما تعداد تكرار المشاركة الكليات في الدورات التدريسية من الكليات في نفس الفترة (٢٠١٢- ٢٠١٩م) لأعضاء الهيئة التدريسية والمساعدة فيجملها التقرير بالتالي:

الأداء	العلوم	التربية المكلا	التربية سيئون	البنات المكلا	الهندسة والبترول	العلوم الإدارية	العلوم البيئية والأحياء البحرية	التربية الغيظة	التربية سقطرى	العلوم التطبيقية	التمريض	الطب والعلوم الصحية	البنات سيئون	الإجمالي
٥٥٦	٤٢٥	٤٣١	٣٦٨	٣١٨	٣٤٦	٣١٢	٢٥٩	٢١٤	١٤٤	١٤٨	١٣٣	١٤٠	٧٠	٣٨٦٤

وقد أحتلت كلية الآداب المرتبة الأولى في تعداد المشاركين منها في هذه الدورات. أما أقل المشاركات فكانت لكلية البنات سيئون

ويبين التقرير توزيع المشاركات في الدورات حسب الألقاب العلمية:

أستاذ دكتور	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مدرس	معيد	آخرين من جامعات أخرى	المجموع
١٤٠	٥٤٤	١٨٣٨	٤٥٩	١١٢٥	٤٩	٣٧٥٨

٢- ورش العمل: اختط المركز له أيضاً مسار عقد ورش العمل وقد بلغت الورش المنعقدة (٢٠١٢- ٢٠١٩م) عدد (٢٨) ورشة وكانت هذه الورش في مجالات شتى وأماكن مختلفة، وشارك فيها أيضاً من خارج الجامعة من بعض أرباب العمل ومنظمات المجتمع المدني وخريجون من الجامعة.

٣- حلقات النقاش: أحد المجالات التي قام بها المركز بهدف وضع معالجات لموضوعات معينة، وقد تم عقد عدد (٥) حلقات نقاش حول (القوانين واللوائح الجامعية- التعليم بحل المشكلات- للتحضير لدورات التوفل، تجربة كلية اللغات بجامعة عدن).

٤- تقويم وتطوير البرامج الأكاديمية: وقد اشتمل على ثلاث مراحل (التقويم الدروي للبرامج الأكاديمية - إعداد مواصفات البرامج - أعداد مواصفات المقرر الدراسي بمشاركة أعضاء الهيئة التدريسية) وفقاً في الكليات (الهندسة والبترول - كلية العلوم - كلية التمريض - كلية العلوم البيئية والأحياء البحرية - الحاسبات وتقنية المعلومات - مرحلة المراجعة النهائية (النسير).

ويشير التقرير إلى التالي: «أدت لجان الجودة في الكليات دوراً مهماً في عملية تقويم تطوير البرامج.

٥- برامج الكليات المتناظرة: انعقدت هذه الورشة في ٢١- ٢٢ فبراير ٢٠١٥م وبمشاركة الكليات التربية- العلوم والعلوم التطبيقية- كليات البنات- والآداب- العلوم الإدارية والتطبيقية) ونوقشت فيها البرامج للمواد الدراسية، ويوضح التقرير إنجاز عدد (٥) برامج في مجال (معلم مجال اجتماعيات-

لغة انجليزية - دراسات إسلامية - رياضيات - علوم حاسوب).

بالاطلاع على هذا العمل المبذول في مجال التطوير الأكاديمي وضمان الجودة، فإنه لا زالت هناك أسئلة عديدة تبرز في حاجة إلى الإيضاح حول مدى الجدوى والنتائج المترتبة في مجال التحصيل الدراسي العلمي بالجامعة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية الدراسية وأيضاً دور الإدارات المساعدة في هذا المجال إن كان في إعداد البرامج الدراسية وتقديمها ووضع اقتراحات جديدة لتطويرها، مدى استعادة الطلاب من هذه المخرجات في أعداد بحوثهم العلمية ومواصلة دراستهم الأكاديمية العليا وغيرها من الأسئلة العديدة التي لازالت في حاجة ماسة للإجابة عليها مما يتطلب وضع برامج وخطط بها، في ظل أن الواقع الحالي أن كان بجامعة حضرموت أو غيرها تنقصه في الظروف الراهنة كثيراً من الملتزمات تجاه أعضاء هيئات التدريس وتوفير ظروف عمل لهم وحل قضاياهم الخ.

تطورات إعداد الهيئة التعليمية بالجامعة ورفع مستواها العلمي وتقييم أدائها بما يتناسب مع هذه المؤهلات، ومسألة المناهج الدراسية وتطبيقاتها عمل أكاديمي هام يتطلب المراجعة والتقييم بالتناسب مع التطورات العلمية ودور تقنية المعلومات وأيضاً رصد وتطوير دور البحث العلي والمكتبات والمختبرات وغيرها من الوسائل التقنية في عمل الجامعة وتعامل هيئة التدريس معها، وهذا الجانب لأهميته نقترح أن يحظى بالاهتمام من قبل قيادة الجامعة وبالتنسيق مع الوزارة للتعليم العالي والبحث العلمي وأن يتم بحث في مساقين (عبر ورش عمل- أو ندوات):

الأول: المناهج العلمية الدراسية ومدى التطور الجارية فيها والملائمة واختراع الوسائل الجديدة لتطويرها.

الثاني: الأداء الأكاديمي تقييم دور أعضاء الهيئة التدريسية والمساعدة في مجال تطوير عملها واتصالها بالعلم والتقنية واستخدامها الوسائل الجديدة، واتخاذ الأساليب والمعالجات في هذا المجال الهام.-

دور المجلس الأكاديمي:

فالمجلس الأكاديمي برئاسة النائب أ.د. عبدالله صالح بابعير وفيما يتعلق بالوظائف والمهام المناطة به فقد تحددت أشكال عمله وفقاً لتقاريره في البيانات التالية:

أولاً: إحصائية عامة بعدد الدورات المنتظمة للمجلس الأكاديمي وكذا عدد الترقيات العلمية ابتداءً من شهر سبتمبر للعام الجامعي ٢٠١١- ٢٠١٢م حتى شهر أغسطس للعام الجامعي (٢٠٢١- ٢٠٢٢م) وفقاً للجدول التالي:

إجمالي عدد الدورات الشهرية	عدد الترقيات العلمية			
	من معيد إلى مدرس	من مدرس إلى أ. مساعد	من أستاذ مساعد إلى أستاذ مشارك	من أستاذ مشارك إلى أستاذ
١٠٢	٢١٠	١٧٣	١٩٩	٩٣

ثانيـــاً: التطـور في أعـداد الألقـاب العلميـة لأعضـاء هيئـة التدريـس ومسـاعديهم في نفـس الفـترة مـن ٢٠١١- ٢٠١٢م وحتـى ٢٠٢١- ٢٠٢٢م ونرصـد هنـا فقـط الإجمالـي للعـام ٢٠٢١- ٢٠٢٢م

أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مدرس	معيد	الإجمالي
٩٨	١٥٦	١٨١	١٦٤	٨٣	٦٨٢

ثالثـًا: خلاصـة تعـداد أعضـاء هيئـة التدريـس والمسـاعدة مـن اليمنييـن في جامعـة حضرمـوت (ذكـور وإنـاث) للعـام الجامعـي ٢٠٢١- ٢٠٢٢م ويوضحهـا الجـدول التالـي:

م	الكلية	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		مدرس		معيد		إجمالي الذكور	إجمالي الإناث	الإجمالي
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
١	العلوم	٢١	٠	٨	٤	١٠	٢	٢	١١	٣	٤	٤٤	٢١	٦٥
٢	الآداب	٢٣	٠	٢٩	١	٢٦	٢	١٦	١٢	٤	٣	٩٨	١٨	١١٦
٣	التربية المكلا	٤	٠	٧	١	٩	٣	٩	٣	٢	٠	٣١	٧	٣٨
٤	الهندسة والبترول	١١	٠	٢٢	٢	٣٦	١	١٥	٤	١٣	٣	٩٧	١٠	١٠٧
٥	العلوم الإدارية	٢	١	٢١	١	١٣	١	١١	١٠	٤	٦	٥١	١٩	٧٠
٦	الطب والعلوم الصحية	١٦	٤	٢٩	٥	٢٤	٥	٣	٣	٢	٥	٧٤	٢٢	٩٦
٧	العلوم البيئية والأحياء البحرية	٦	٠	٥	١	١١	٤	٩	٢	٧	٣	٣٨	١٠	٤٨
٨	البنات المكلا	٠	٢	٠	٨	٠	٤	٠	١٥	١	٥	١	٣٤	٣٥
٩	التمريض	٠	١	٢	١	٣	٢	٣	١	٠	٤	٨	٩	١٧
١٠	التربية المهرة	٦	٠	٣	٠	١٣	٠	١١	٧	٢	٢	٣٥	٩	٤٤
١١	التربية سقطرى	٠	٠	٠	٠	٧	٠	٩	٠	٤	٢	٢٠	٢	٢٢
١٢	كلية القانون	١	٠	٢	١	٣	٠	٢	٠	١	٠	٩	١	١٠

م	الكلية	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		مدرس		معيد		إجمالي الذكور	إجمالي الإناث	الإجمالي
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث			
١٣	الحاسبات وتقنية المعلومات	٠	٠	١	٢	١	١	٣	٣	٠	٣	٥	٩	١٤
الإجمالي العام		٩٠	٨	١٢٩	٢٧	١٦٦	٢٥	٩٣	٧١	٤٣	٤٠	٥١٣	١٧٤	٦٨٢

وترصد البيانات أيضاً تعامل النيابة الأكاديمية مع مسألة إجازات التفرغ العلمي وتوضيحه بأنه للعام الجامعي (٢٠٢١- ٢٠٢٢م) بأنه بلغ تعدادهم (٣٣) من أعضاء هيئة التدريس (أساتذة، وأستاذ مشارك - أستاذ مساعد) وتحدد فيها فترات إنهاء هذا التفرغ. وكذا توضح أيضاً تعداد أعضاء هيئة التدريس الذين طلبوا إجازات بدون راتب والذين بلغ تعدادهم (١١) ولتواريخ المحددة للعودة لمباشرة عملهم.

المكتبات الجامعية والمختبرات:

إن هذه الإدارات العامة التي تتبع النيابة الأكاديمية قد شهد عملها منذ التأسيس للجامعة تطوراً ملحوظاً وخاصة خلال السنوات الأولى من حيث زيادة تعداد المكتبات بالكليات وكذا تزويدها بالكتب والمراجع وعقد الدورات لأعضائها، وكذا الاهتمام بالجانب الفني من فهرسة وتصنيف الاستفادة من الخبرات للمدرسين العراقيين المنتدبين من جامعة الموصل، وحيث لاتوجد تفصيلات لدينا من الجهات ذات الاختصاص فإننا سنعمل في فترة قادمة على عمل بحث متكامل عن أوضاع المكتبات أو إنزال كتاب حولها استناداً على خبراتنا في هذا المجال.

كما إن المختبرات مع أهميتها في العملية الدراسية الأكاديمية التطبيقية فهي الأخرى تتطلب الاهتمام بتطويرها ومدها بالإمكانيات اللازمة.

وإن متقضيات العمل في مجال المكتبات والمختبرات نرى أن يحظى بالاهتمام الأكبر في نشاط النيابة الأكاديمية بالجامعة من حيث الاختيار النوعي للكادر العامل بها وأيضاً تحفيزه بالمكافآت المرتبطة بعمله الفني النوعي.

تطور قبول الطلاب وتنظيم النشاطات:

دور نيابة شئون الطلاب وتعداد الخريجين

تضطلع النيابة العامة لشؤون الطلاب بالجامعة وفي نطاق اختصاصها بهذا المجال بدورها الأساس من خلال وضع النظم والارشادات والأدلة وكذا خطة القبول للكليات والامتحانات والتقويم الدراسي، ورعاية النشاطات الطلابية بالجامعة أو الكليات. «وتضم نيابة شؤون الطلاب ثلاث إدارات عامة تتركز مهامها في تقديم الخدمات الطلابية للطلاب، المقيدين والخريجين»[١]، ولهذا الغرض فقد تم إعداد وتجهيز كل من «الصالة المركزية نيابة شؤون الطلاب، وكذا مركز جامعة حضرموت للتدريب والخدمات الطلابية ومركز الجامعة للخدمات الطلابية- مكلا مول» [٢]

إن تطور التحاق الطلاب بكليات جامعة حضرموت يتم بخطوات منها أولاً: عملية التقييد العام للطلاب وبعدها ثانياً: تنظيم امتحانات القبول وفقاً

(١) دليل الطالب الجامعي ٢٠١٩- ٢٠٢٠م

(٢) المرجع السابق نفسه

لمتطلبات العام الجامعي، وأخيراً ثالثاً: وهي المرحلة الأخيرة والمرتبطة بانهاء الدراسة والتخرج العام.. وإن جامعة حضرموت قد بدأت منذ العام الجامعي ٢٠١٣/ ٢٠١٤م إجراءات التنسيق والقبول الالكتروني لتسهيل عملية القبول على الطلاب، ويمكن هذا النظام الطلاب من تقديم طلباتها بالالتحاق من أية بقعة من بقاع العالم» [١] ووفقاً لهذا الدليل «تستقبل جامعة حضرموت خلال العام الجامعي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م أكثر من (١٤٥٠٠) طالب وطالبة في جميع كليات الجامعة بتخصصاتها المختلفة» [٢] أما الحصيلة للخريجين من الجامعة منذ العام الدراسي ١٩٩٨- ١٩٩٩م/ ٢٠٢٢- ٢٠٢٣م، فقد بلغت (٣٩٧٢٢) طالباً وطالبة، وبين الجدول التالي تفصيلاً لذلك [٣]

الإحصائية العامة للطلاب الخريجين بجامعة حضرموت ١٩٩٨- ١٩٩٩م/ ٢٠٢٢- ٢٠٢٣م:

العام الجامعي الكلية	١٩٩٨/١٩٩٩م	١٩٩٩/٢٠٠٠م	٢٠٠٠/٢٠٠١م	٢٠٠١/٢٠٠٢م	٢٠٠٢/٢٠٠٣م	٢٠٠٣/٢٠٠٤م	٢٠٠٤/٢٠٠٥م	٢٠٠٥/٢٠٠٦م	٢٠٠٦/٢٠٠٧م	٢٠٠٧/٢٠٠٨م	٢٠٠٨/٢٠٠٩م	٢٠٠٩/٢٠١٠م
الهندسة والبترول	٠	٥٩	١٤٥	١٤٩	١٨٦	١٩٥	١٩٣	١٩٦	١٩٢	٢٤٥	١٦٣	٢٣٢
التربية - سيئون	٠	٦٠	٨٦	١٣٤	١٤٥	١٨٤	١٧٨	١٥٨	١٧٤	١٢٧	١٧١	٢٣٨
البنات- المكلا	٠	١٢	١٩	٣٢	٣٣	١٠٠	١٠٣	٩٣	٧٤	٨٨	٤٨	٦٠
الطب والعلوم الصحية	٠	٠	٠١١٠	٠	٣٢	٤٢	٥٥	٥٣	٦٠	٦٢	٥٨	٩٤

(١) المرجع السابق نفسه

(٢) المرجع السابق نفسه

(٣) جامعة حضرموت نيابة شئون الطلاب، ثمار الجامعة ٢٠٢٠- ٢٠٢٣م

العام الجامعي الكلية	١٩٩٨/١٩٩٩م	١٩٩٩/٢٠٠٠م	٢٠٠٠/٢٠٠١م	٢٠٠١/٢٠٠٢م	٢٠٠٢/٢٠٠٣م	٢٠٠٣/٢٠٠٤م	٢٠٠٤/٢٠٠٥م	٢٠٠٥/٢٠٠٦م	٢٠٠٦/٢٠٠٧م	٢٠٠٧/٢٠٠٨م	٢٠٠٨/٢٠٠٩م	٢٠٠٩/٢٠١٠م
العلوم الإدارية	٠	٠	٣٩	١٤٦	٢٠٧	٢٤٩	٢٥٦	٢١٤	١٥٢	١٨١	١٤٥	٢٤٠
العلوم البيئية والأحياء البحرية	٠	٠	٧٠	٢٨	٢٥	٣٥	٥٤	٧٥	٩٤	٥٧	٥٦	٤٠
العلوم التطبيقية	٦٤	٥١	٣٥١	٧٨	٩٣	٩١	٦٦	٥٧	٠	١٣١	١٩٤	٢٣٨
التربية- المكلا	٤٢٩	٣٤٤	٠	٣١٩	٢٨٩	٢٢٧	٢٨٣	٢٥٢	٢٢٧	٣٨٨	٤٩	١٠٨
التربية- المهرة	٠	٠	٠	٣٣	٤١	٥١	٨٢	٦٣	١٢٧	٧٦	٨٢	٩٨
التربية- سقطرى	٠	٠	٠	٥٦	٤٢	٢٠	١٦	٦	٠	٠	٤٥	٤٣
الآداب	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٩١	٣٤٤
العلوم	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٤	١٠١
التمريض	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٩	٢٨
البنات- سيئون	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
القانون	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التعليم المفتوح	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الحاسبات وتقنية المعلومات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
العلوم التطبيقية المهرة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	٤٩٣	٥٢٦	٨٢١	٩٧٥	١٠٩٣	١١٩٤	١٢٨٨	١١٦٧	١١٠٠	١٣٣٥	١٣٠٥	١٨٨٤

تابع الاحصائية العامة للطلاب

العام الجامعي الكلية	٢٠١٠/٢٠١١م	٢٠١١/٢٠١٢م	٢٠١٢/٢٠١٣م	٢٠١٣/٢٠١٤م	٢٠١٤/٢٠١٥م	٢٠١٥/٢٠١٦م	٢٠١٦/٢٠١٧م	٢٠١٧/٢٠١٨م	٢٠١٨/٢٠١٩م	٢٠١٩/٢٠٢٠م	٢٠٢٠/٢٠٢١م	٢٠٢١/٢٠٢٢م	٢٠٢٢/٢٠٢٣م	الإجمالي
الهندسة والبترول	٣٢٥	٣٢٤	٣٣٨	٣٩٠	٤٢٣	٥١٤	٤٨٠	٣٢٩	٣٠٤	٣١٠	٣٣٦	٣٩٤	٣٩١	٦٧٤٣
التربية - سيئون	٢٣٦	٢٣٨	١٥٨	١٧٠	١٧٦	١٨١	٢١٤	٢٠٤	٠	٠	٠	٠	٠	٣٢٣٣
البنات- المكلا	١٢٠	١٩٦	١٥٣	١٥٣	١١٦	١٤٢	١٨٩	١٤١	١٢٤	١٦٩	١٢٩	١٤٠	١٤٦	٢٦٠٠
الطب والعلوم الصحية	٩٧	١٣٣	١٤٤	١٠٩	٩٥	٩٨	١٦٩	٢٢٣	٢١٣	٢٣١	٢٥٠	٢٣٨	٢٦٦	٢٧٢٢
العلوم الإدارية	٢٦٣	١٩٤	١٥٩	١٦٦	١٢٢	٢٢١	٢٨٠	١٩٢	١٥٩	٢٩٨	٢٨٨	٢٩٧	٢٩٦	٤٧٩٥
العلوم البيئية والأحياء البحرية	١٨	٢١	١٥	١٥	٢٣	٥٤	٧٣	٥٨	٥٨	٧٦	٦٣	٤٥	٧٤	١١٠٦
العلوم التطبيقية	٢٥٧	٢١٧	١٢٧	١٥١	١٣٦	١٧٣	٢٧٠	١٤٧	٠	٠	٠	٠	٠	٢٦١١
التربية- المكلا	١٥٢	٥٢	٦٥	٩٩	٧٤	١١٢	٢١٩	١٠٦	١٣٤	٢٠٣	١٥٧	٨٦	٦٧	٤٧٩٢
التربية- المهرة	١٠٢	٨٢	٥٤	٨٥	٦٨	٩٥	٩٦	١٠٧	٨٥	١٠٢	١٠٢	٥٢	٢٧	١٧١٠
التربية- سقطرى	٧٤	٦٢	٥٧	٠	٠	٠	٨٧	١٤١	٤٢	١٧	٦٧	١٠	٣٨	١٠١٥
الآداب	٣٠٦	٢٢٠	١٤٣	١٩٦	١٦٠	٣٠٥	٣٠٨	٢٢٤	١٩١	٢٢٢	٢٦٥	١٨٨	١٨٠	٣٤٤٣
العلوم	٩٥	١٠١	١٠٣	٩٧	١٠٥	١٧٠	٢١٠	١٧٧	١٢٧	١٤٢	١١٢	١١٣	١٢٥	١٨٥٢
التمريض	٤٦	٤٠	٥١	٥٨	٤٧	٤٤	٥٩	٥٦	٥٢	٦١	٥٥	٦٥	٥٩	٧٥٠

العام الجامعي الكلية	٢٠١١/٢٠١٠م	٢٠١٢/٢٠١١م	٢٠١٣/٢٠١٢م	٢٠١٤/٢٠١٣م	٢٠١٥/٢٠١٤م	٢٠١٦/٢٠١٥م	٢٠١٧/٢٠١٦م	٢٠١٨/٢٠١٧م	٢٠١٩/٢٠١٨م	٢٠٢٠/٢٠١٩م	٢٠٢١/٢٠٢٠م	٢٠٢٢/٢٠٢١م	٢٠٢٣/٢٠٢٢م	الإجمالي
البنات-سيئون	٠	٠	١١٩	٩١	١٠٤	٦٥	١٠٩	١٠٥	٠	٠	٠	٠	٠	٥٩٣
القانون	٠	٠	٠	٣٠	٣٦	٦٨	٧١	٤٥	٤٥	٦٧	٢٣	٩٠	١١٤	٥٨٩
التعليم المفتوح	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٧	١٧	-	٩٥	١٩٨	١٧٧	٥٤٩
الحاسبات وتقنية المعلومات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٨	٣٣	٩٤	١٥٢	١٥٦	٤٦٣
العلوم التطبيقية المهرة	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٦	٧٢	١٣٨
الإجمالي	٢٠٩١	١٨٨٠	١٦٨٦	١٨٥٦	١٧٣٥	٢٣٣٨	٢٨١٤	٢٢٧٢	١٥٨٩	١٩٧٦	٢٠٥٦	٢٠٨٢	٢١٨٨	٣٩٧٢٢

«بهذا فإن الجامعة استناداً لرسالتها العلمية في إعداد وتأهيلهم في التخصصات المختلفة فقد أسهمت منذ تأسيسها في رفد سوق العمل بـ (٣٩٧٢٢) خريجاً في تخصصات الطب، والهندسة، والآداب، والعلوم، والقانون، والتمريض، والعلوم البيئية والأحياء البحرية، والعلوم الإدارية، والتخصصات التربوية كل من المكلا والمهرة وسقطرى» [١]

النشاطات الطلابية وتنظيم المؤتمرات العلمية المتخصصة بأبحاث التخرج للطلاب

لاشك فإن العمل بمجال شؤون الطلاب، والتعامل معه بالجامعة يشمل

(١) (١) م/ س. خنبش رئيس جامعة حضرموت (ثمار الجامعة- الطلاب الخريجين عام ٢٠٢٠/ ٢٠٢٣م

عـدداً مـن النشـاطات الأخـرى، إقامـة أسـابيع الطـلاب السـنوية والنـدوات وأيضـاً مسـاهمة الطـلاب في مناشـط عـدة داخليـة وخارجيـة، وهـي مـا تتطلـب الاهتمـام والمتابعـة أكـبر للتطويـر النوعـي لمسـاهمة الطـلاب أن كان في مجـال تقييـم العمليـة الدراسـية أو تطويرهـا، وهـي مسـائل تـم التطـرق إليهـا عنـد التطـرق في فصـل سـابق عـن الجامعـات اليمنيـة عمومـاً، كمـا أنـه مـن المؤمـل أن يضطلـع اتحـاد الطـلاب بالجامعـة بـدوره في تحسـين شـروط القبـول للطـلاب للدراسـة الجامعيـة ومتابعـة حقوقهـم في المشـاركة بالعمليـة الدراسـية والتعليميـة.

المؤتمرات العلمية المتخصصة بأبحاث التخرج الطلابية:

أهدافها:

١- رفـع المسـتوى العلمـي لبحـوث التخـرج الطلابيـة. ٢- تعزيـز ثقافـة البحـث العلمـي والإبـداع والابتـكارات العلميـة لـدى طـلاب الجامعـة.

المؤتمـرات المنعقـدة: خـلال الفـترة مـن ٢٤- ٢٥ مـارس مـن عـام ٢٠١٤م الـذي انعقـد فيهـا أول مؤتمـر بعدهـا توالـى انعقادهـا حيـث انعقـدت منهـا حتـى ٢٠٢٢م (ثمـان مؤتمـرات) كافـة المؤتمـرات انعقـدت تحـت شـعار (طـلاب الجامعـة في خدمـة التنميـة)

الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الثامن
٢٤- ٢٥ مارس ٢٠١٤م	٣٠يوليو ٢٠١٢- ٢٠١٧م	٢٣- ٢٤ أبريل ٢٠١٨م	١٢- ١٥ مارس ٢٠١٩م	١-٣ مارس ٢٠٢٠م	مارس ٢٠٢١م	مارس ٢٠٢٢م	فبراير ٢٠٢٣م

ممـا يجـدر ذكـره إن هـذه المؤتمـرات يتـم انعقادهـا بالتزامـن مـع فعاليـات

الأسابيع الطلابية التي تنظمها الجامعة، وتشرف على انعقادها نيابة شؤون الطلاب، ويتم انتقاء لهذه المؤتمرات عدد من البحوث المتميزة تحت إشراف أعضاء من هيئة التدريس.. كما أنه خلالها يتم تنظيم عدد من الفعاليات الثقافية والفنية والأدبية والرياضية، ويتم فيها منح جوائز من جامعة حضرموت للإبداع الطلابي.

ووفقاً لاطلاعنا على محتويات موضوعات الندوات والبحوث المقدمة لها فقد وجدنا فيها المشاركات من الكليات التالية:

كلية الهندسة والبترول كلية التربية بالمكلا كلية البنات سيئون	كلية الطب والعلوم الصحية كلية الآداب	كلية العلوم التطبيقية	كلية العلوم	كلية التمريض	كلية العلوم البيئة والأحياء البحرية	كلية العلوم الإدارية	كلية العلوم الإدارية

وتتكرر هذه المشاركة للكليات في غالب المؤتمرات بالزيادة أو النقصان وتغطي هذه المؤتمرات محورين أساسيين هما:

الأول: العلوم الطبيعية التطبيقية.

الثاني: العلوم الإنسانية والاجتماعية

وتقدم ملخصات الأبحاث باللغة العربية واللغة الانجليزية

وأن مثل هذا العمل العلمي والبحثي له أهمية كبيرة في مجال الاستفادة العلمية والتطبيقية من الأبحاث أن كان في خدمة الباحث أو المشرف على أعدادها أو في إطار المجتمع إذا ما تم التعاطي معها من قبل الجامعة والجهات ذات العلاقة.

أنشطة الطلاب بالجامعة:

بالإضافة إلى ما قامت به النيابة لشؤون الطلاب، ومن أجل إبراز نشاطات الطلاب وتنظيم مساهمتهم بالجامعة وخارجها فقد عملت في اتجاهات متعددة منها:

١) إنشاء الأندية الطلابية: في المجالات المتعددة والتي ينتظم إليها الطلاب الداعمين (تحت إشراف الإدارة العامة للأنشطة الطلابية) حيث توجد الأندية التالية:

النادي الثقافي الأدبي	جمعية طلاب أقسام البترول	الجمعية الوطنية لطلاب كليات الطب	النادي لأصدقاء مرضى السرطان	النادي للفنون والمسرح	النادي للفنون التشكيلية	المنتدى الرياضي السياسي	النادي لريادة الأعمال	النادي الطلابي الإعلامي

٢- إنشاء مركز تدريب الطلاب، وينظم دورات تدريبية بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني وكذا مركز اللغات.

ووفقاً لما جاء في صحيفة ٣٠ نوفمبر العدد (٣٥٦) ٨ نوفمبر ٢٠٢٢م فإن الجامعة تنظم في أسابيع الطلاب السنوية منح جوائز الجامعة للإبداع الطلابي في مجالات متعددة منها (حفظ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والاختراع العلمي، والشعر والقصة القصيرة والرواية، والرسم، والنحت، والخط، والتصوير الفوتغرافي، والإلقاء الإذاعي، والإنشاد) وقد أشار د. سالم عبود غانم في حديثه للصحيفة إلى عدد المشاركات بالتالي:

النسخة العام		عدد المشاركين	طالب	طالبات	ملاحظات
الأولى	عام ٢٠١٧م	٥٩٨	٢٣٦	٣٦٢	
الثانية	عام ٢٠١٨م	٦٨٣	٣٢٣	٣٦٠	
الثالثة	عام ٢٠١٩م	٤٠٠	٢٤٤	١٥٦	تم إضافة جائزتين نوعيتين وجائزة أفضل بيئة السكن الطلابي) وجائزة أفضل مبادرة لطلاب الجامعة لخدمة المجتمع
الرابعة	عام ٢٠٢٠م	٤٠٣	-	-	أضيف جائزة أفضل فكرة للنفع الخبري لطلاب الجامعة
الخامسة	عام ٢٠٢١م	٢٣٢	-	-	أضيفت جائزة التصميم والجرافيك
السادسة	عام ٢٠٢٢م	٢٦٥	-	-	أضيفت جائزة الاختراع العلمي
السابعة	عام٢٠٢٣م	٢٧٧	-	-	= = = =

وحيث إن عام ٢٠٢٣م هو العام الثلاثون لتأسيس جامعة حضرموت والتي تأسست بالقرار الجمهوري رقم (٤٥) عام ١٩٩٣م فقد أعدت الجامعة برنامجاً شاملاً للفعاليات بهذه الذكرى يتضمن التالي:

حفل الأفتتاح الأحد ١٢ فبراير في قاعة الأديب علي أحمد باكثير	أسبوع الجودة الثالث ١٢- ١٦ فبراير في قاعة الأديب علي أحمد باكثير	المؤتمر العلمي الثالث لأبحاث الطلبة ٢٠- ٢٣ فبراير في قاعة الأديب علي أحمد باكثير	جوائز الجامعة للإبداع الطلابي ٥- ١٢ مارس في قاعة الأديب علي أحمد باكثير	دوري الجامعة ١٠- ١٥ مايو منشآت الجامعة

معرض الإبداع والابتكار ١٠- ١٣ مايو في قاعة باعباد للمؤتمرات	الحفل الختامي أسبوع الطالب الجامعي ١٨ مايو قاعة باعباد	أسبوع البحث العلمي الثالث ١- ٥ أكتوبر منشآت الجامعة	أسبوع خدمة المجتمع الأول ١٢- ١٦ نوفمبر	الحفل الختامي التكريمي أواخر نوفمبر

دعم الطلاب المتفوقين للدراسة الجامعية:

وفي مجال المساهمة في دعم التعليم العالي والالتحاق بالدراسة به وأيضاً تقدير جهود الطلاب ودعمهم والاحتفاء بالخريجين من جامعة حضرموت فقد أسهمت عدداً من المؤسسات في هذا العمل الهادف من هيئات ومؤسسات وأشخاص حضارم منهم من شغل مواقع في قيادة مجلس الأمناء لجامعة حضرموت كمثال المهندس عبدالله أحمد بقشان الذي ترأس مجموعة داعمة للجامعة وأسست جائزة الشيخ سليمان سعيد بقشان للطالب المثالي بمحافظة حضرموت والتي تقدم الجوائز والمكافآت للطالب المثالي وكذا جائزتا التفوق للشيخين الشيخ سالم بن سعيد باحمدان والشيخ سعيد بن سالم بن محفوظ، كما أن للصندوق الخيري للطلاب لدعم الطلاب المتفوقين هو الآخر مساهمة كبيرة ويتمثل في دعم وتشجيع الطلاب المتفوقين لاستكمال دراستهم الجامعية وخاصة الطلاب ممن تحول قدرات ذويهم المالية دون استكمال دراستهم الجامعية، حيث لايقتصر الدعم على الداخل بل يتخطاه إلى الخارج، وكذا تقديم الجوائز العلمية للطلاب المتفوقين وهنا تجدر الإشارة بالدور المتميز للأستاذ الفاضل د. عمر عبدالله بامحيسون الذي يرأس هذا المجلس ويدفع بتطوير دوره في دعم الطلاب المتفوقين بالداخل والخارج وفي الفترة السابقة لهذا الصندوق اضطلع بدور متميز الأستاذ يحيى الكاف وكذا الأستاذ عبداللاه

هاشم السقاف، وقد تطور هذا المنحى التعليمي وهذا الدور بافتتاح الأكاديمية العلمية بمؤسسة الصندوق الخيري للطلاب المتفوقين في السادس من يناير ٢٠١٠م بدعم مباشر من المهندس عبدالله أحمد بقشان من أجل تطوير مدارك ومهارات الطلاب ودمجهم الفاعل في المجتمع.

إن قيادة جامعة حضرموت عليها أن تنظم أكثر العمل مع هذه الجهات المانحة والداعمة واستنهاض من جديد دورها وخاصة في استعادة حيوية ما تقوم به من تحفيز للطلاب الخريجين الأوائل الأولى كل عام دراسي من الجامعة وأيضاً من أجل بعدها تنظيم مواصلة دراستهم العليا، ولايمكن لأي باحث إلا أن يحيى هذا الدور الحيوي والمجتمعي الفاعل لدعم المستثمرين الحضارم ويأمل أن يتطور هذا المجال الخصب مسألة استثمارهم وتسهيل سبل تطوير الجامعات بحضرموت حكومية وأهلية.

كما إن يتواصل هذا الدعم أيضاً في تقديم المنح الدراسية للمتفوقين بالجامعة للدراسات العليا (ماجستير – دكتوراه).. ولايمكن إلا أن نشير إلى إسهامات ودعم التجار والمستثمرين الحضارم في الخارج وخاصة بالمملكة العربية السعودية له دور في دعم تأسيس الجامعة وبناء كلياتها وتقديم أوجه المساعدة للطلاب بالداخليات وغيره. «ووفقاً لاحصائية للصندوق الخيري فقد بلغ عدد المستفيدين من الطلاب المتفوقين للأعوام الدراسية منذ ٩٧/ ١٩٩٨م وحتى العام الدراسي ٢٠١١/ ٢٠١٢م من جامعة حضرموت بلغ عددهم (٣٧٨٠)، وكليات سيئون (٥١١) والمهرة (٦) ليبلغ الإجمالي

العام (٤٢٩٧) طالب وطالبة [١] كما تساعد عدد من المؤسسات الأهلية ومنها الصندوق الخيري، ومؤسسة التنمية البشرية وغيرهم أيضاً في دعم دراسة الطلاب المتفوقون بالدراسة العليا الجامعية بالداخل وخارج الجمهورية.

الدراسات العليا بالداخل والخارج:

الخطوات الأولى في هذا المجال:

الجامعة شهدت بالإضافة إلى الاهتمام بإعداد الطلاب في مساق البكالوريوس فقد شهدت أيضاً تطوراً ملحوظاً في مجال التعليم العالي بدرجته الثانية (ماجستير، دكتوراة) من خلال تنظيم الدراسات العليا إن كان بالخارج أو الداخل. يشير أ. د.علي هود باعباد في كتابه إلى أن: «أول ابتعاث إلى الخارج في عام ١٩٩٧م، ويبين الجدول أعضاء الهيئة التعليمية المساعدة المبعوثين للدراسة (ماجستير، دكتوراة) في الداخل والخارج كالتالي:

الكلية	ماجستير	دكتوراة	المجموع
كلية الهندسة والبترول	١٤	١٨	٣٢
كلية الطب والعلوم الصحية	١٢	١٠	٢٢
كلية العلوم الإدارية	٩	٧	١٦
كلية التربية للبنات	٢	٣	٥
كلية التربية بالمكلا	٢٢	٢٨	٥٠

(١) احصائية بأعداد الطلاب المستفيدين بمؤسسة الصندوق الخيري للطلاب المتفوقين بالجامعات والمعاهد اليمنية منذ التأسيس للصندوق.

الكلية	ماجستير	دكتوراة	المجموع
كلية سيئون	١٤	٧	٢١
كلية العلوم التطبيقية (سيئون)	٣	٤	٧
كلية التربية بالمهرة	٥	٥	١٠
كلية التربية بسقطرى	٣	١	٤
المجموع	٩٠	٨٥	١٧٥ [1](١)

وقد أشار أنه تم وضع الخطة للابتعاث بالاستناد على المصادر الآتية:

«١- موازنة الجامعة. ٢- الشيخ عبدالله أحمد بقشان.

٣- الصندوق الخيري في السعودية. ٤-التبادل الثقافي.» [2]

تنظيم برامج الدراسات العليا بالجامعة وتطوره:

وقد تطورت عملية التأهيل لأعضاء هيئة التدريس ووضعت لأجل ذلك نظام يحدد أسس وشروط هذا الالتحاق من قبل أعضاء الهيئة التدريسية المساعدة بحيث على ضوئها تعطى الفرص وتحدد عملية الإرسال للدراسة بشكل منظم ويغطى من خلاله احتياجات الجامعة، ووفقاً لتقرير نيابة الدراسات العليا / الإدارة العامة: تقرير عن الابتعاث الداخلي والخارجي، ديسمبر ٢٠١٦م فإن الجدول أدناه يوضح عدد أعضاء هيئة التدريس

(١) أ.د. علي هود باعباد، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، حلم أصبح حقيقة ص(٧١)

(٢) المرجع السابق نفسه، ص(٧١)

المساعدة بالجامعة + عدد الموفدين + عدد الطلاب المطلوب تأهيلهم حسب الكليات ودرجاتهم العلمية [١]

الكلية	أعضاء هيئة التدريس المساعدة		عدد الطلبة الموفدين				عدد الطلاب تأهيلهم			
			في الخارج		في الداخل		في الخارج		في الداخل	
	مدرس	معيد	دكتوراة	ماجستير	دكتوراة	ماجستير	دكتوراة	ماجستير	دكتوراة	ماجستير
التربية سيئون	١٠	٢٧	٦	٧	-	٦	٢	٤	٢	٨
البنات - المكلا	١٦	١٠	٢	-	٤	١	١	٢	٨	٦
العلوم الإدارية	١٢	٢٣	٦	٧	-	٦	٢	٤	٢	٦
التمريض	٥	٤	٥	١	-	-	-	٣	-	-
العلوم التطبيقية	١١	٢١	١٠	١٠	-	٢	١	٢	-	٤
العلوم	٦	٢٣	٤	١١	-	٢	٢	٤	-	٤
الهندسة والبترول	٣٤	٢٢	٣١	١٥	-	-	٢	٤	-	-
التربية- المكلا	٦	١٢	٢	٤	-	٤	٢	١	-	٢
العلوم البيئة والأحياء البحرية	١٤	١٦	١١	٤	٢	٣	٣	٢	-	٣
التربية سقطرى	١٠	١٠	٨	٣	-	٢	٢	١	-	٣
كلية التربية- المهرة	١٣	١٨	٧	١	-	٦	٣	٢	-	٣
الآداب- المكلا	٩	١٩	٤	١	٢	٧	٣	١	-	٤
البنات- سيئون	٣	٥	٢	١	١	٢	-	١	-	١
الطب والعلوم الصحية	١٩	٨	١٦	٥	-	-	٢	٢	-	-
القانون	٣	١	٢	-	-	-	١	١	-	-

(١) نيابة الدراسات العليا/ الإدارة العامة: تقرير عن الابتعاث الداخل والخارج ديسمبر ٢٠١٦م.

الكلية	أعضاء هيئة التدريس المساعدة		عدد الطلبة الموفدين				عدد الطلاب تأهيلهم			
			في الخارج		في الداخل		في الخارج		في الداخل	
	مدرس	معيد	دكتوراة	ماجستير	دكتوراة	ماجستير	دكتوراة	ماجستير	دكتوراة	ماجستير
المجموع	١٧١	٢١٩	١١٦	٧٠	٩	٤١	٢٦	٣٤	١٢	٤٤
الإجمالي	٣٩٠		١٨٦		٥٠		٦٠		٥٦	

ويشير دليل برامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت الصادر في ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م إلى انطلاقة بدء الدراسات العليا بجامعة حضرموت حيث ورد فيه مايلي: «بدأت الدراسات العليا في جامعة حضرموت في العام الجامعي ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م بناء على قرار مجلس الجامعة رقم ٤١ لعام ٢٠٠٠م في دروته المنعقدة في الخامس عشر من نوفمبر ٢٠٠٠م، وكانت البداية في أقسام اللغة العربية والعلوم التربوية والنفسية، والتاريخ، ووصل عدد البرامج حالياً إلى ١٥ برنامجاً شملت ٢٣ تخصصاً في سبع كليات هي: التربية بالمكلا، الآداب والعلوم الإدارية، الطب، العلوم البيئية والأحياء البحرية، البنات بالمكلا، والعلوم» [١]

أما الإدارة العامة للقبول والتسجيل فترصد لنا خريجي الدراسات العليا في الداخل حسب الكلية والتخصص والنوع للعام الدراسي ٢٠١٨/ ٢٠١٩م والذين بلغ عددهم (٦٨) وفقاً للجدول التالي:

(١) دليل برامج الدراسات العليا بجامعة حضرموت ٢٠١١م ص() وكتاب ثمار الجامعة ٢٠١٨/ ٢٠١٩م

الجامعة	الكلية	التخصص	ماجستير			دكتوراة		
			ذكور	أناث	مجموع	ذكور	أناث	مجموع
جامعة حضرموت	الآداب	فقه وأصوله	٤	-	٤			
		تفسير وعلوم القرآن	٢	١	٣			
		حديث وعلوم السنة	٣	٠	٣			
		عقيدة وأديان	١	٠	١			
		لغة ونحو	٤	١	٥			
		أدب ونقد	١	١	٢			
		تاريخ	١	١	٢			
		جغرافيا	٢	-	٢			
		علم اللغة ودراسات اللغة الانجليزية	٢	٦	٨			
	العلوم	علم النبات	٢	-	٢			
		علم الحيوان	١	١	٢			
	العلوم الإدارية	مالية ومصرفية	٤	٣	٧			
	التربية- المكلا	مناهج وطرق تدريس	٣	٢	٥			
	العلوم البيئية والأحياء البحرية	أحياء بحرية	٨	١	٩			
	النبات	رياض أطفال	٠	١	١			
	الطب والعلوم الصحية	طب أسرة	٠	١١	١١			
		صحة عامة	١	٠	١			

من خلال ما تم إيراده من جداول ثلاثة سابقة يتبين لنا إن مسألة

التأهيل في مساق الماجستير والدكتوراة تسير في الاتجاه الصحيح حيث إنه تم تحقيق خطوات منتظمة ومتتابعة في تأهيل وإعداد أعضاء الهيئة التدريسية المساعدة لنيل شهادة الماجستير والدكتوراة داخلياً وخارجياً، وإنه تدريجياً يتم تقليص أعداد من ينقصهم هذا التأهيل ومنهم الغير قادرين على ذلك حيث منهم من يحال إلى التقاعد وماهو ايجابي أيضاً في هذا المجال فإنه بالإضافة إلى الدفع للتأهيل العالي لأعضاء هيئة التدريس المساعدة فإنه خلال السنوات الأخيرة وخاصة منذ بعد عام ٢٠٠٦م وعلى ضوء توجهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فإنه تم اعطاء فرص التأهيل إن كان بالداخل أو الخارج للكفاءات الإدارية بالجامعة ممن يحملوا درجة البكالوريوس وأيضاً وفقاً للنظام يتم الاستفادة من المتفوقين منهم في إطار التدريس والمواقع العلمية التخصصية الأخرى بالجامعة.

وفي مجال الدراسة بالدراسات العليا بجامعة حضرموت (مساق الماجستير) الذي تنظمه وتشرف عليه نيابة الدراسات العليا مفتوحاً حيث يستوعب طلبات المتقدمين من خارج الجامعة من الدوائر والمؤسسات المختلفة. ويبين الجدول المرفق الرابع توزيع الموفدين بحسب الكلية ونوع الايفاد والدرجة العلمية ٢٠١٨/ ٢٠١٩م [١]

ويبين جدول رقم (٢) توزيع الموفدين بحسب الكلية ونوع الايفاد والدرجة[٢]

(١) الإدارة العامة للقبول والتسجيل بالدراسات العليا.

(٢) نيابة الدراسات العليا بجامعة حضرموت

الموفدين / الكلية	ماجستير		المجموع	دكتوراه		المجموع	الإجمالي الكلي		الكلي
	موفد داخلي	موفد خارجي		موفد داخلي	موفد خارجي		موفد داخلي	موفد خارجي	
البنات	١	١	٢	٨	-	٨	٩	١	١٠
العلوم الإدارية	٤	٢	٦	١	٦	٧	٥	٨	١٣
التمريض	-	٣	٣	-	٣	٣	-	٦	٦
العلوم	٦	١	٧	-	٨	٨	٦	٩	١٥
الهندسة والبترول	-	٧	٧	-	١٩	١٩	-	٢٦	٢٦
التربية المكلا	٤	-	٤	٧	٤	١١	١١	٤	١٥
العلوم البيئية والأحياء البحرية	٢	٢	٤	-	٨	٨	٢	١٠	١٢
التربية سقطرى	٥	-	٥	٢	٦	٨	٧	٦	١٣
كلية التربية المهرة	٦	١	٧	٢	٨	١٠	٨	٩	١٧
الآداب	١٣	١	١٤	١	٧	٨	١٤	٨	٢٢
الطب والعلوم الصحية	-	٢	٢	-	١٢	١٢	-	١٤	١٤
القانون	١	-	١	١	١	٢	٢	١	٣
الحاسبات وتقنية المعلومات	-	١	٢	-	٦	٦	-	٨	٨
الإجمالي	**٤٢**	**٢٢**	**٦٤**	**٢٢**	**٧٨**	**١٠٠**	**٦٤**	**١٠٠**	**١٦٤**

خريجي الدراسات العليا لجامعة حضرموت للأعوام الجامعية (٢٠١٨-٢٠١٩م - ٢٠٢٢- ٢٠٢٣م):

إن عمل الجامعة في عملية التأهيل الأكاديمي حقق إنجازا واضحا ووفقا للبيانات للإدارة العامة للدراسات العليا اتضح إن إجمالي الخريجين للأعوام الجامعية الموضحة للسنوات أعلاه بلغ إجماله إلى (١٧٤) وفقا للجدول (أ) بالداخل الخارج منهم عدد (٧٨) ماجستير و (٩٥) دكتوراه و(١) بورد ويتوزعون وفقا للجنس (ذكور ١٠٢) وإناث (٧٢) ، ويوضح الجدول أيضا البلدان التي درسوا فيها وتخرجوا منها ، أما الجدول (ب) فيوضح الكليات المنتمى إليها الخريجين بالجامعة .

جدول (أ) الخريجين والبلدان المتخرجين منها:

العام الجامعي	إجمالي الخريجين						البلدان التي تخرج منها																
							اليمن (الداخل)			الخـــــارج													
	ماجستير	دكتوراه	بورد	المجموع	ذكور	إناث	حضرموت	عدن	صنعاء	السعودية	الغرب	الأردن	مصر	السودان	الهند	ماليزيا	بولندا	ألمانيا	أمريكا	الصين	اليابان	كندا
٢٠٢٨/٢٠٢٩	١٩	١٢	-	٣١	٢٣	٨	٩	٢	١	١٠	١	-	٢	٢	١	٣	-	-	-	-	-	١
٢٠٢٠/٢١٩	١٦	١٦	-	٣٢	٢٤	٨	١٢	-	-	٣	٢	-	٨	٢	-	٣		-	-	-	-	-
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٥	١٦	-	٣١	١٧	١٤	٢٠	-	-	٣	-	-	١	٢	١	١	-	٢	١	-	١	١
٢٠٢٢/٢٠٢١	١٤	١٤	-	٢٨	١٢	١٦	١٤	١	-	١	٣	١	١	-	٤	٢	-	-	-	١	-	-
٢٠٢٣/٢٠٢٢	١٤	٣٧	١	٥٢	٢٦	٢٦	١٣	٥	١	٥	١	٢	٢	٤	٢	١٢	٢	١	-	-	-	١
الإجمالي العام	٧٨	٩٥	١	١٧٤	١٠٢	٧٢	٦٨	٨	٢	٢٢	٧	٣	١٤	١٠	٨	٢١	٢	٣	١	١	١	٣

جدول (ب) الكليات المنتمي إليها الخرجين:

العام الجامعي	الآداب	العلوم البيئية	العلوم التطبيقية سيئون	العلوم	الهندسة	التربية المكلا	التربية المهرة	البنات المكلا	التربية سيئون	الطب	العلوم الإدارية	التربية سقطرى	التمريض	المحسابات	الإجمالي
٢٠٢٩/٢٠٢٨	٤	٣	٣	٢	٤	١	٢	١	٢	١	٢	٦	-	-	٣١
٢٠٢٠/٢١٩	٥	٤	-	-	٤	٤	٣	٤	-	١	٣	٢	٢	-	٣٢
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٠	٢	-	٣	٢	٦	١	٢	-	٣	١	١	-	-	٣١
٢٠٢٢/٢٠٢١	٣	٢	٢	٢	١	٣	٧	-	-	-	٤	٣	-	١	٢٨
٢٠٢٣/٢٠٢٢	٩	٥	-	٢	٨	٣	٥	٥	-	٢	٤	٤	-	٥	٥٢
الإجمالي العام	٣١	١٦	٥	٩	١٩	١٧	١٨	١٢	٢	٧	١٤	١٦	٢	٦	١٧٤

إن تقييمـاً موضوعيـاً لمسـار تحقيـق خطـة التأهيـل الأكاديمـي بمسـاقيه الماجسـتير والدكتـوراة وأيضـاً مسـتوى أعـداد الـكادر أو سـير مراقبـة ومتابعـة الرسـائل العلميـة الـخ، هـذا يتطلـب تخصيـص لـه نـدوة أو ورشـة عمـل تفضـى نتائجهـا لوضـع أسـس ومتطلبـات أخـرى في هـذا المجـال الحيـوي المتصـل مـن ناحيـة بالتطويـر النوعـي لـلأداء بالجامعـة وأيضـاً مسـاهمة الجامعـة مـن خـلال هـذه الدراسـات في حـل العديـد مـن المتطلبـات المجتمعيـة وخاصـة في المجـالات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة، كمـا إن هـذا يتطلـب أيضـاً أن تكـون الرسـائل المقدمـة مرتبطـة بذلـك، وخاصـة الاهتمـام بالإطـار الجغـرافي والتاريخـي والثقـافي العـام بحضرمـوت وربطهـا أيضـاً بالتطـورات العلميـة والثقافيـة الأخـرى أيضـاً.

في رؤيتـه لتطويـر الدراسـات العليـا في الجامعـة: إشـكالية منهجيـة، وبعـد

إن أوضح رأيه حول سير التعامل مع أعداد الرسائل العلمية، كان من قبل معديها وحامليها أو المشرفين على أعدادها حيث أكد أ.د. عبدالله حسين البار في هذا المجال على التالي: «لابد للجامعة من وقفة حازمة وقوية أمام تجربة الدراسات العليا في الجامعات اليمنية لدراسة ايجابياتها وسلبياتها معاً»

التطورات الإدارية والنقابية:

الجهاز الإداري والفني:

بالتناسب مع تطور الجامعة وافتتاح كلياتها وأقسامها وأيضاً ازدياد أعضاء هيئة التدريس والمساعدة فقد تم أيضاً ازدياد عدد أعضاء الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعة، يرصد الكتاب الاحصائي الصادر عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م هذا التطور وفقاً للجدول التالي:

الأعوام / النوع	٢٠٠٠/٢٠٠١م	٢٠٠١/٢٠٠٢م	٢٠٠٢/٢٠٠٣م	٢٠٠٣/٢٠٠٤م	٢٠٠٤/٢٠٠٥م	٢٠٠٥/٢٠٠٦م	٢٠٠٦/٢٠٠٧م	٢٠٠٧/٢٠٠٨م	٢٠٠٨/٢٠٠٩م
ذكر	٣٧٤	٤٠٧	٤٢٥	٤٢٤	٤٣٢	٤٤٠	٤٥٩	٤٨٦	٤٨٤
أنثى	٧٩	٨٥	٨٩	٩٩	١٠١	١٠٥	١٢٠	١٣١	١٣٩
مجموع	**٤٥٣**	**٤٩٤**	**٥١٤**	**٥٢٣**	**٥٣٣**	**٥٤٥**	**٥٧٩**	**٦١٧**	**٦٢٣**

بالاستناد على هذا الجدول نلاحظ التالي:

أولاً: ازدياد عدد العاملين من الذكور حيث وصل عددهم العام الدراسي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م (٤٨٤) من الإجمالي العام (٦٢٣) للذكور والأناث.

ثانياً: تنامي وجود المرأة العاملة بالجامعة حيث يبين الجدول ازدياد تواجدها عاماً بعد آخر، وإن ظلت نسبتها العامة بالمقارنة لتعداد العاملين (٢٢٪).

ويرصد تقرير آخر لقسم شؤون الموظفين بالجامعة أعد عام ٢٠١٧م تطور ازدياد عدد العاملين بالجهاز الإداري والفني بالجامعة بأنه وصل عددهم (٦٥٥) وفقاً للجدول التالي:

الوظائف الدائمة			المتعاقدين		
ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	أناث	الإجمالي
٤٩٧	١٥٨	٦٥٥	٢٩٦	٥٥	٣٥١

وباحتساب الوظائف الدائمة والمتعاقدين فإن إجمالي القوة العاملة بلغت عام ٢٠١٧م (١٠٠٦) وبلغ نسبة المتعاقدين منهم (٣٥٪) وهذا مؤشر غير سليم عن مستوى التعامل الإداري ويوصي بوجود خلل في مجال التوظيف وترتيب وضع القوى العاملة وهو انعكاس للوضع العام في البلاد حيث توقف التوظيف من خلال عدم رفد الموازنات بالجامعات وأدى إلى القيام بالتعاقد الوظيفي.

أما مستويات التأهيل فيوضحها أيضاً هذا التقرير كالتالي:

المؤهل	الوظائف الدائمة	المتعاقدين
ماجستير	٢	-
بكالوريوس	٢١٨	٣٦
دبلوم ٣ سنوات	٨	١٨
دبلوم بعد الثانوية	٤٣	٢٥
ثانوية عامة	١٣٥	٧١
دون الثانوي	٢٥٩	٢٠١
الإجمالي	**٦٦٥**	**٣٥١**

مما يجدر توضيحه بأن المتعاقدين القليل منهم فقط على حساب موازنة الجامعة، وأغلبيتهم على حساب الأنشطة للرئاسة والكليات، كما أن أعداد منهم تصرف مرتباتهم من رئاسة الجامعة (متعاقدي المستشفى الجامعي)، ومنذ العام ٢٠١٨م أصبحت الكليات الجامعية بسيئون خارج عن النطاق الإداري لجامعة حضرموت بتأسيس جامعة سيئون، ولذلك بانتقاص القوى العاملة الوظيفية وعددها ٢٩ يصبح إجمالي العاملين بجامعة حضرموت عام ٢٠١٨/ ٢٠١٩م (٦٢٦) ذكور وإناث.

أوضاع العاملين بالجامعة (الجهاز الإداري والفني):

هناك في ثنايا الكتاب فصل كامل عن أوضاع الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية هو ما ينطبق على العاملين بجامعة حضرموت وإن اختلف الحال بالجامعات الحكومية على ضوء بدأ لتأسيس والتطور وأيضاً المعالجات الإدارية والقرارات التي تتخذ من جامعة إلى أخرى بالنسبة لتحفيز العاملين ومنحهم العلاوات والمكافآت استناداً إلى قوانين الخدمة المدنية، وهذا ما تبين لدينا من خلال تجربة الاطلاع على أوضاع كل من جامعة صنعاء وتعز، وما تم تقديمه من حصيلة ذلك أولاً كنقابة بالجامعة ومن ثم قيام وفد جامعة حضرموت بزيارة ميدانية لهذه الجامعات وقدم تقريراً شاملاً عن زيارته.

يتكون الهيكل الإداري للجامعة في جانبه الإداري من:

- الأمين العام
- الأمين العام المساعد

- المدراء العامون
- أمناء الكليات
- لجنة شؤون الموظفين
- مدراء أقسام وعدد من اللجان الأخرى الإدارية

ويعمل الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعة، في كل من رئاسة الجامعة والمراكز التابعة لها وكذا المستشفى الجامعي وأيضاً بالكليات، بالمختبرات والكليات والتسجيل والشؤون الإدارية الخدماتية الأخرى.

وتحتل لجنة شؤون العاملين أهمية كبيرة في مجال تنظيم العمل وتخطيطه والنظر في ترتيب أوضاع الجهاز الإداري والفني وجميع ما يتعلق بعمله وحقوقه وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة وأهمها حالياً السبل لتطبيق ما جاء في قرار مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) لسنة ٢٠١٤م بشأن اللائحة المنظمة للجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية، ونرى أن نضع أيضاً أمامها ايجاد مقارنات موضوعية في مجال متابعة هذه اللائحة والقرارات السابقة لوزير التعليم العالي والبحث العلمي حول:

- بدل السفر الداخلي والخارجي.
- أجور الساعات الإضافية بعد الدوام الرسمي.
- المنح العلاجية للعلاج في الخارج وأيضاً العلاج بالداخل.
- مكافئات اللجان المتعلقة بالعمل داخل الجامعة.
- المالية والإدارية وتحفيز العاملين في المجال الفني كمثال المكتبات والمختبرات وتقنية المعلومات الخ.

كما إنه من الأهمية بمكان أن تأخذ بالاهتمام في رفع لمجلس الجامعة بعض المقترحات الأخرى، نذكر منها:

- إعطاء أولوية لاستيعاب أبناء المتعاقدين بالجامعة في حال شواغر الوظائف الإدارية والأكاديمية.
- أن يتم الدفع بأن يتم سريان معاملة المتقاعدين بالجامعة باستمرار سريان الامتيازات الممنوحة لهم أثناء العمل وخاصة في مجال القبول لأبنائهم بالكليات وتطبيق نسبة الأعفاء عليهم، وأن يتحصل المرضى منهم على العلاج أيضاً.

هذه المطالب متابعتها تكون مشتركة بين القيادات الإدارية بالجامعة ونقابة العاملين لأهميتها في تطوير مستوى حياة العاملين أثناء العمل وبعدها.

نقابة العاملين بالجامعة ودورها وعلاقتها بالجامعة والمنظمات النقابية الأخرى:

بعد أن تم تأسيس أطر نقابية بكل من جامعة صنعاء وعدن وتعز، وعلى ضوء متابعة عدد من النشطاء العاملين بالجامعة أصدر أ.د. علي هود باعباد رئيس الجامعة قراره في ٢٠٠١م بتعيين لجنة تحضيرية برئاسة الأخ الأستاذ علي عبدالرحمن بن شهاب ونائباً له الأستاذ صالح سعيد بامطرف، وعقدت اللجنة عدداً من الاجتماعات واللقاءات بالعاملين بالكليات افضت بعددها إلى انعقاد مؤتمر للنقابة في يناير ٢٠٠٢م وفيه تم انتخاب أول هيئة إدارية للنقابة.

لقد اضطلعت النقابة بهيئتها المنتخبة بدور كبير في تنظيم وتطوير عملها ومتابعة استحقاقات ومطالب العاملين إن كان مع قيادة الجامعة أو بالتنسيق والعمل المشترك مع الهيئات النقابية الأخرى بالجامعات اليمنية الحكومية، فيمكن أيضاً أن نوضح خلاصة لأهم ما تم متابعته وتحقيقه في إطار عمل النقابة بالجامعة بالتالي:

أولاً: **في مجال العمل بالجامعة:**

حيث إن قانون الجامعة رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م لايعطي صلاحية لمشاركة النقابة للعاملين في أعمال مجلس الجامعة حتى كمراقب حينها، فقد عملت الهيئة الإدارية على تنظيم اللقاءات بالرؤساء والأمناء العامون بالجامعة والوصول إلى عدد من الاتفاقات والمعالجات وخاصة في فترة ترأس الجامعة من قبل كل من الأساتذة أ. د. علي هود باعباد، وأ. د. أحمد عمر بامشموش، وفي فترة لاحقة وعلى ضوء توجيهات أ.د. صالح علي باصرة عام ٢٠٠٦م لرؤساء الجامعات وفي فترة رئاسة أ.د. عبدالرحمن محمد بامطرف بدأت مشاركة النقابة في أعمال مجلس الجامعة كمراقب وبالتالي تمكنت النقابة من وضع آرائها ومقترحاتها وبالتالي المتابعة الأفضل والمنتظمة لمطالب العاملين، نشير هنا إلى لقاءات هامة احتضتها جامعة حضرموت حول حقوق ومطالب العاملين منها:

الأول: بتاريخ ٤/ ٢/ ٢٠٠٨م بين قيادة الجامعة والهيئة الإدارية للنقابة وبحضور الأمين العام لاتحاد عمال اليمن والأمين العام للمكتب التنفيذي لفرع الاتحاد بالمحافظة والذي تم فيه التوقيع على محضر مشترك.

الثاني: بتاريخ ٢٣/ ٦/ ٢٠١٠م برئاسة أ.د. عبدالرحمن محمد بامطرف رئيس الجامعة وبحضور رؤساء عدد من الجامعات اليمنية الحكومية ومجلس تنسيق النقابات للعاملين بالجامعات، وفي ظل رئاسة النقابة من قبل الأخ/ نبيل أحمد باتيس، وهو الآخر أيضاً ناقش قضايا هامة محورية تهم العاملين بالجامعات الحكومية، وأثمر بعد ذلك نتائج ايجابية بجهود كبيرة أدت إلى إقرار عام ٢٠١٣م لائحة حقوق وواجبات موظفي الجامعات (الجهاز الإداري والفني المساعد)، أسوة بلائحة سابقة بسنوات لأعضاء الهيئة التدريسية والمساعدة بالجامعات.

دور فاعل للنقابة في عمل مجلس تنسيق نقابات العاملين:

وبقيام نقابة العاملين بجامعة حضرموت فقد كان لها أثر وحضور ومساهمة كبيرة في عمل هذا المجلس وأدائه ومتابعة حقوق العاملين إن كان في حضور الاجتماعات أو إقرار اللوائح أو اللقاءات مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أو الاعتصامات والاضرابات المتعلقة بالمطالبة وانتزاع حقوق العاملين، وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد أوضحنا نتائج اجتماع حضرموت بتاريخ ٢٣/ ٦/ ٢٠١٠م وقبله فهناك أيضاً محطات أخرى، لقاءات تعز وصنعاء وذمار، التي في الأخير افضت إلى اعتراف الحكومة بمظالم العاملين وعملت على تصحيح وتعديل عدد من القوانين وإصدار القرارات باللوائح مما سيتم تفصيله في فصل مستقل بالكتاب.

أما في الجانب التنظيمي والعمل مع أعضاء النقابة:

فقد حققت النقابة لها فعالية وحضور أكثر من غيرها في ظل حماس ومتابعة

قياداتها وتفاعل الأعضاء، أشير إلى أن الهيئة الإدارية للنقابة في الفترة من يناير ٢٠٠٢م- ١٤/ ٥/ ٢٠٠٧م قد عقدت عدد (٢٤) اجتماعاً ناقش فيه كثيراً من القضايا الحيوية لعملها ومطالب أعضائها ومتابعاتها الجهات ذات الاختصاص.

كما إن الهيئة الإدارية أيضاً عملت على عقد اللقاءات الموسعة مع الأعضاء وتنظيم أفضل لمشاركتهم في عملها، ووضعت الهيئة الإدارية عدداً من اللوائح الداخلية لتنظيم وضع الاشتراكات أو ايجاد الصندوق التكافل الاجتماعي الخ.

وتم على ضوء ذلك تقديم المساعدات العينية للمتزوجين والمواليد والعلاج بالداخل والخارج وفقاً للإمكانيات المتاحة، كما تم إقرار النظام الأساسي للتكافل الاجتماعي، وكذا بعد ذلك تأسيس الجمعية السكنية واستخراج أراض من الجامعة وأيضاً خارجها للعاملين (منطقة الريان) كمشروع مستقل بالجمعية.

وخلال عمل النقابة من عام ٢٠٠٢م وحتى عام ٢٠٢٠م فقد ترأس أعمال النقابة الأخوة أدناه:

م	الاسم	الفترة
١)	الأستاذ علي عبدالرحمن بن شهاب	٢٠٠٢- ٢٠٠٧م
٢)	الأستاذ نبيل أحمد باتيس	٢٠٠٧- ٢٠١٤م
٣)	الأستاذ محمد علي المحمدي	٢٠١٤- ٢٠١٧م
٤)	الأستاذ مروان أحمد الحبيشي	٢٠١٧- ٢٠٢٠م

علاقة النقابة برئاسة الجامعة والنقابات الأخرى:

لم يكن عمل النقابة في البداية سهلاً حيث واجهت عدداً من الصعوبات وخاصة في ايجاد مقاربات في الحقوق والواجبات للجهاز الإداري والفني المساعد، وفي فترة لاحقة تم تجاوزها من خلال المتابعة وإصدار قرارات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والحكومة ومنها:

- المساهمة في أعمال الهيئة الإدارية للنقابة بالجامعة في أعمال مجلس الجامعة بصفة مراقب، مما له الأثر الطيب على العلاقة والعمل المشترك.
- المساهمة في أعمال لجنة شؤون العاملين وعدد من اللجان الأخرى التي تشكلها قيادة الجامعة.
- معاملة أبناء العاملين بالجامعة في القبول للدراسة الجامعية وأعفائهم من نسبة الرسوم ٧٥٪ أسوة بأبناء الهيئة التدريسية.
- إعطاء فرص للكوادر المؤهلة حملة البكالوريوس من العاملين للالتحاق بالدراسات العليا (ماجستير-دكتوراة) وفقاً لخطط الجامعة.
- تحقيق قدراً ما من تنظيم المساعدة للمرضى للعلاج بالخارج بدلاً من معاملتهم سابقاً وفقاً لنظام الخدمة المدنية.

وفي مجال علاقة الهيئة الإدارية للنقابة بالجامعة مع رئاسة الجامعة

ترد مهام العمل المشترك في الحفاظ على ما تحقق ومتابعة تنفيذ ما جاء في اللائحة المنظمة لحقوق وواجبات الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات الحكومية الصادرة عام ٢٠١٤م ففيها ما يحقق نوعاً ما رفع

المستوى المعيشي وغيره.

العلاقة مع النقابات والاتحادات بالجامعة:

منذ تأسيس النقابة في عام ٢٠٠٢م فقد أعطت الاهتمام بتنظيم العمل المشترك مع كل الهيئة الإدارية لنقابة الهيئة التدريسية بالجامعة وكذا مع اتحاد الطلاب من خلال دعم أية مطالب مشروعة لهم وفقاً للقانون، وفي كل الأوقات وبشكل بين فإن هذا العمل مشهود وواضح، حيث أن تطوير أوضاع الجامعة والنهوض بتحقيق دورها وخططها يرتبط بذلك.

رغم الظروف الصعبة التي انتابت عمل الجامعات كافة والحكومية منها خاصة إن كان ما حدث في حضرموت خلال عام ٢٠١٣م وبعدها ما حدث بعد عام ٢٠١٥م وما آثرت به الأحداث العاصمة للوضع العام بالجمهورية فإن عمل جامعة حضرموت قد تم تواصله في ظل هذه الصعوبات والتعقيدات من خلال العمل المشترك مع السلطات المحلية بالمحافظة، وانتظم تقديم للجامعة أوجه المساعدة مما آثر على استمرار نشاطها المتعدد الجوانب في مجال الدراسة الجامعية وإقامة الفعاليات الثقافية وإصدار المجلات العلمية وغيرها من مجالات البحث العلمي، وإن ساد هذا العمل تزايد تعقيدات ضعف رصد الموازنات مما آثر على اتساع عمل الجامعة وأيضاً قلل من انتظام دورها في عدد من المناشط الثقافية والعلمية، إلا أن المجرى العام بشكل عام ساده نوعاً من الديمومة في النشاط العام، وفي ظل الأوضاع الحالية وتعقيدات الحياة المعيشية فإن مسألة التدخل في حل إشكالية التعليم العالي الجامعي بمحافظة حضرموت يظل هماً أساسياً يتطلب تظافر الجهود من أجل الاطلاع به.

جامعة سيئون النشأة والتطور:

في خطوة نوعية أيضاً واستجابة لازدياد الطلاب المتقدمين للتعليم الجامعي الأولي (بكالوريوس) ولوجود مقدمات لذلك في إطار مديريات الوادي والصحراء، حيث تواجدت بها منذ تأسيس جامعة حضرموت عدد من الكليات المؤسسة منها: (كلية التربية، كلية البنات، كلية العلوم التطبيقية) فقد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٧م بإنشاء جامعة سيئون، ومنذ عام ٢٠١٨م انضمت هذه الكليات الموضحة أعلاه إلى إطار جامعة سيئون، وحالياً بجامعة سيئون عدد (٨) كليات، منها الكليات المؤسسة، وهي: (كلية التربية البدنية والرياضية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية (القطن)، كلية العلوم الإدارية، كلية الطب والعلوم الصحية، كلية التعليم المفتوح)، وقد صدر قرار رئيس الجمهورية بتعيين الأخ/ أ.د. محمد عاشور الكثيري رئيس للجامعة.

في الحلقة الأولى من العدد الأول يناير ٢٠٢٠م من صحيفة آفاق الجامعة الشهرية يشير أ.د. محمد عاشور الكثيري بعنوان (جذور الجامعة) إلى جامعة سيئون بالتالي:

«لجامعة سيئون التي صدر قرار انشائها عام ٢٠١٧م جذوراً تجاوزت عقدين من الزمن من خلال نشاط كلياتها الثلاث كلية التربية (٢٢ عام) كلية العلوم التطبيقية (٢١ عام)، كلية البنات (١٠ أعوام)، ومراكزها العلمية مركز النخيل والتمور (١٨ عام)، مركز نحل العسل (١٥ عام)، مركز التعليم

المفتوح (٣ أعوام).» [١]

ولجامعة حضرموت دورها في رعاية أولاً هذه الكليات ومن ثم أيضاً الأثر في انطلاقة جامعة سيئون، لتشكل استجابة موضوعية لحاجة مديريات الوادي والصحراء لمثل هذا الصرح التعليمي العالي ولتصبح بمحافظة حضرموت جامعتين يتم التطلع أكثر لدورهما في إعداد الطلاب وتأهيلهم وربطهم بمتطلبات المجتمع.

ومما يجدر الإشارة إليه أن قيادة هذه الجامعة قد اكتسبت تجربة وافية في إطار فهم مطالب التعليم الجامعي وبالتالي بدأت خطوات جديدة إضافية بعد تأسيس الجامعة في مواصلة افتتاح الكليات والأقسام العلمية والتخصصات الجديدة وكذا المراكز، وازدياد طاقم أعضاء الهيئة التدريسية - المساعدة والجهاز الإداري والفني المساعد بالتناسب مع تنامي التحاق الطلاب بالجامعة.

الجدول الوضع قبل إنشاء جامعة سيئون وبعدها [٢]

البيان	قبل تأسيس الجامعة	حالياً بعد إنشاء الجامعة
عدد الكليات	٣	٩

(١) صحيفة آفاق الجامعة العدد الأول يناير ٢٠٢٠م ص(١١)

(٢) صحيفة آفاق الجامعة العدد الأول يناير ٢٠٢٠م ص(٤)

البيان	عام٢٠٢١م	حالياً عام ٢٠٢٢م
عدد الأقسام	٣٣	٣٤
عدد البرامج الأكاديمية	٥٣	٥٣
عدد المراكز	٣	٥
عدد الطلاب	٥٨٣٩	٦٦٥٨
عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعدين (ثابتين)	١٢٣	١٢٥
عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعدين (متعاقدين)	١٢٧	١٧٥
عدد الموظفين غير الأكاديميين (ثابتين)	٦٣	٦٣
عدد الموظفين غير الأكاديميين (متعاقدين)	٢١١	٢٢٤

كلية الطب والعلوم الصحية	كلية العلوم الإدارية	كلية التربية البدنية والرياضية	كلية التعليم المفتوح	كلية اللغات
مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة	مركز النخيل والتمور	مركز نحل العسل	مركز تقنية المعلومات	مركز اللغات وخدمة المجتمع

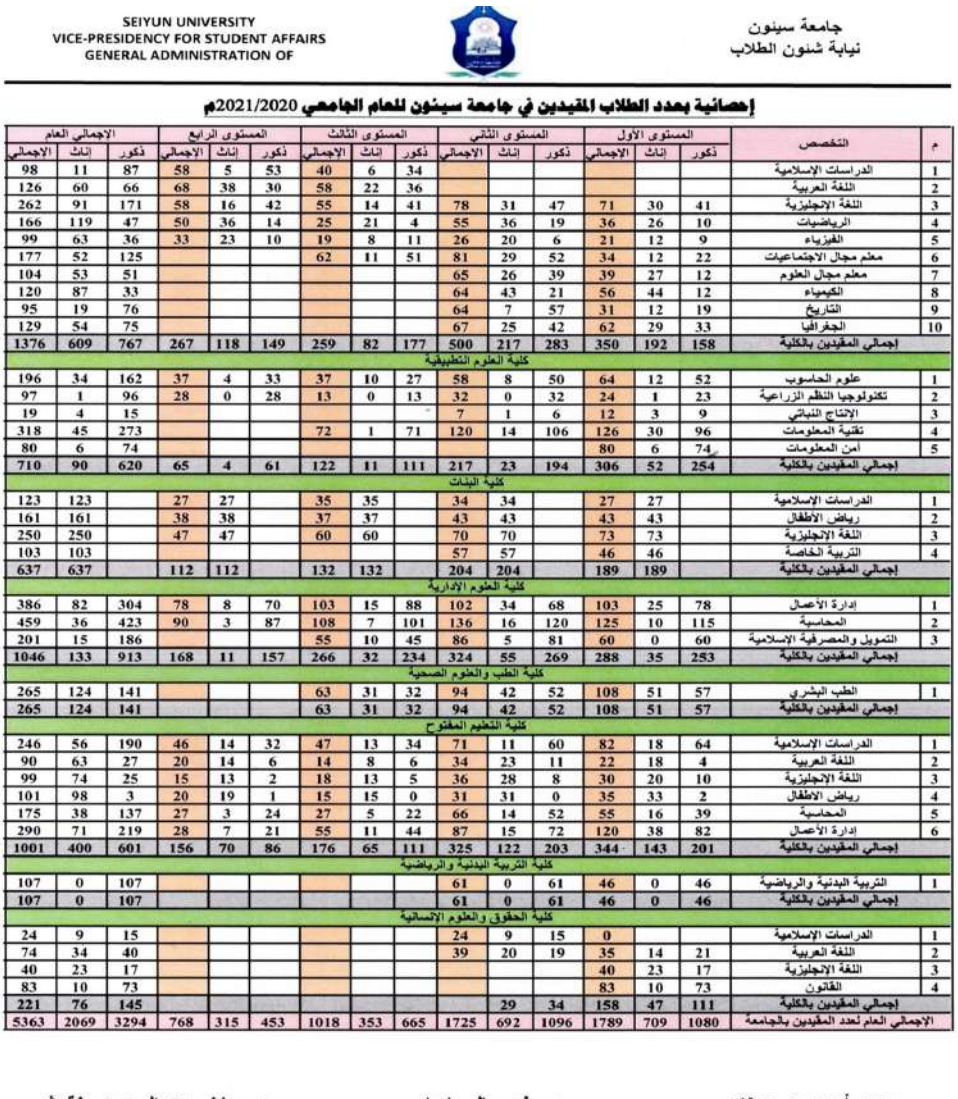
ونوضح أدناه جدولاً بالكليات الثمان تاريخ التأسيس ومواقعها [1]

العدد	الكلية	تاريخ التأسيس	موقع الكلية	ملاحظات
١	كلية العلوم التطبيقية	١٩٩٧م	سيئون	كانت تتبع جامعة حضرموت حتى العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠٧١م

(١) أ.د. محمد عاشور الكثيري (جذور جامعة سيئون) ٢٠١٨م

العدد	الكلية	تاريخ التأسيس	موقع الكلية	ملاحظات
٢	كلية التربية	١٩٩٦م	سيئون	كانت تتبع جامعة حضرموت حتى العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠٧١م
٣	كلية البنات	٢٠٠٩م	سيئون	كانت تتبع جامعة حضرموت حتى العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠٧١م
٤	كلية الطب والعوم الصحية	٢٠١٨م	سيئون	الدفعة الأولى لعام الجامعي ٢٠١٩/٢٠١٨م
٥	كلية العلوم الإدارية	٢٠١٨م	سيئون	الدفعة الأولى لعام الجامعي ٢٠١٩/٢٠١٨م
٦	كلية التربية البدنية والرياضية	٢٠١٩م	سيئون	العام الدراسي الأول ٢٠٢٠/٢٠١٩م
٧	كلية التعليم المفتوح	٢٠١٨م	سيئون	العام الدراسي الأول ٢٠١٩/٢٠١٨م
٨	كلية الحقوق والعلوم الإنسانية	٢٠٢٠م	القطن	العام الدراسي الأول ٢٠٢١/٢٠٢٠م
٩	كلية الآداب واللغات	٢٠٢١م	سيئون	العاد الدراسي الأول ٢٠٢١/٢٠٢٠م

الطلاب بجامعة سيئون: أفضى الوضع بتأسيس هذه الجامعة إلى ازدياد تنامي الطلاب المقبولين والمقيدين بالكليات ووفقاً للاحصائيات المعتمدة من الجامعة، ترونا نوضح احصائيات لعدد الطلاب المقيدين في جامعة سيئون للعام الجامعي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م وفقاً للجدول التالي:



SEIYUN UNIVERSITY
VICE-PRESIDENCY FOR STUDENT AFFAIRS
GENERAL ADMINISTRATION OF

جامعة سيئون
نيابة شئون الطلاب

إحصائية بعدد الطلاب المقيدين في جامعة سيئون للعام الجامعي 2021/2020م

م	التخصص	المستوى الأول			المستوى الثاني			المستوى الثالث			المستوى الرابع			الإجمالي العام		
		ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
1	الدراسات الإسلامية							34	6	40	87	5	58	87	11	98
2	اللغة العربية							36	22	58	66	38	68	66	60	126
3	اللغة الإنجليزية	41	30	71	47	31	78	41	14	55	171	16	58	171	91	262
4	الرياضيات	10	26	36	19	36	55	4	21	25	47	36	50	47	119	166
5	الفيزياء	9	12	21	6	20	26	11	8	19	36	23	33	36	63	99
6	معلم مجال الاجتماعيات	22	12	34	52	29	81	51	11	62	125			125	52	177
7	معلم مجال العلوم	12	27	39	39	26	65				51			51	53	104
8	الكيمياء	12	44	56	21	43	64				33			33	87	120
9	التاريخ	19	12	31	57	7	64				76			76	19	95
10	الجغرافيا	33	29	62	42	25	67				75			75	54	129
	إجمالي المقيدين بالكلية	158	192	350	283	217	500	177	82	259	767	118	267	609	1376	
	كلية العلوم التطبيقية															
1	علوم الحاسوب	52	12	64	50	8	58	27	10	37	162	33	37	34	196	
2	تكنولوجيا النظم الزراعية	23	1	24	32	0	32	13	0	13	96	28	28	1	97	
3	الإنتاج النباتي	9	3	12	6	1	7				15			4	19	
4	تقنية المعلومات	96	30	126	106	14	120	71	1	72	273			45	318	
5	أمن المعلومات	74	6	80							74			6	80	
	إجمالي المقيدين بالكلية	254	52	306	194	23	217	111	11	122	620	61	65	90	710	
	كلية البنات															
1	الدراسات الإسلامية		27	27		34	34		35	35		27	27		123	123
2	رياض الأطفال		43	43		43	43		37	37		38	38		161	161
3	اللغة الإنجليزية		73	73		70	70		60	60		47	47		250	250
4	التربية الخاصة		46	46		57	57								103	103
	إجمالي المقيدين بالكلية		189	189		204	204		132	132	112	112	112		637	637
	كلية العلوم الإدارية															
1	إدارة الأعمال	78	25	103	68	34	102	88	15	103	304	70	78	8	386	82
2	المحاسبة	115	10	125	120	16	136	101	7	108	423	87	90	3	459	36
3	التمويل والمصرفية الإسلامية	60	0	60	81	5	86	45	10	55	186				201	15
	إجمالي المقيدين بالكلية	253	35	288	269	55	324	234	32	266	913	157	168	11	1046	133
	كلية الطب والعلوم الصحية															
1	الطب البشري	57	51	108	52	42	94	32	31	63	141				265	124
	إجمالي المقيدين بالكلية	57	51	108	52	42	94	32	31	63	141				265	124
	كلية التعليم المفتوح															
1	الدراسات الإسلامية	64	18	82	60	11	71	34	13	47	190	32	46	14	246	56
2	اللغة العربية	4	18	22	11	23	34	6	8	14	27	6	20	14	90	63
3	اللغة الإنجليزية	10	20	30	8	28	36	5	13	18	25	2	15	13	99	74
4	رياض الأطفال	2	33	35	0	31	31	0	15	15	3	1	15	19	101	98
5	المحاسبة	39	16	55	52	14	66	22	5	27	137	24	27	3	175	38
6	إدارة الأعمال	82	38	120	72	15	87	44	11	55	219	21	28	7	290	71
	إجمالي المقيدين بالكلية	201	143	344	203	122	325	111	65	176	601	86	156	70	1001	400
	كلية التربية البدنية والرياضية															
1	التربية البدنية والرياضية	46	0	46	61	0	61				107			0	107	
	إجمالي المقيدين بالكلية	46	0	46	61	0	61				107			0	107	
	كلية الحقوق والعلوم الإنسانية															
1	الدراسات الإسلامية	0			15	9	24				15			9	24	
2	اللغة العربية	21	14	35	19	20	39				40			34	74	
3	اللغة الإنجليزية	17	23	40							17			23	40	
4	القانون	73	10	83							73			10	83	
	إجمالي المقيدين بالكلية	111	47	158	34	29					145			76	221	
	الإجمالي العام لعدد المقيدين بالجامعة	1080	709	1789	1096	692	1725	665	353	1018	3294	453	768	2069	5363	

محمد أحمد بن حولاء
مدير ادارة القبول العام والخاص

يوسف سالم بادباه
مدير عام القبول والتسجيل

د. رياض عبدالرحمن منقوش
نائب رئيس الجامعة لشئون الطلاب

ومنذ تأسيس الجامعة فقد تخرج منها دفعتين يبينها الجدول التالي:

ووفقـاً للتقريـر التقييمـي عـن جامعـة سـيئون لعـام ٢٠٢٢م، فقـد بلـغ عـدد الطـلاب (٦٦٥٨) طالـب وطالبـة.

جامعة سيئون
نيابة شئون الطلاب
الإدارة العامة للقبول والتسجيل

SEIYUN UNIVERSITY
VICE-PRESIDENCY FOR STUDENT AFFAIRS
GENERAL ADMINISTRATION OF

إحصائية بأعداد المتخرجين من جامعة سيئون منذ أول دفعة حتى آخر دفعة المتخرجة في العام الجامعي ٢٠١٩/٢٠٢٠م

م	الكلية	م	القسم	البرنامج	2019/2018			2020/2019			الاجمالي العام		
					ذكور	إناث	الاجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الاجمالي
1	كلية التربية	1	الدراسات الإسلامية	بكالوريوس في الآداب والتربية تخصص الدراسات الإسلامية	٤٠	٠	40	٤٢	٠	42	82	0	82
		2	اللغة العربية	بكالوريوس في الآداب والتربية تخصص اللغة العربية	١٨	٢١	39	٢٥	٢٨	53	92	49	43
		3	اللغة الإنجليزية	بكالوريوس في الآداب والتربية تخصص اللغة الإنجليزية	٢٩	١٤	43	٣٣	٧	40	83	21	62
		4	الرياضيات	بكالوريوس في العلوم والتربية تخصص الرياضيات	١٥	١٩	34	٨	٢٣	31	65	42	23
		5	الفيزياء	بكالوريوس في العلوم والتربية تخصص الفيزياء	١٤	٦	20	١٥	١٥	30	50	21	29
				خريجين من أعوام سابقة							57		
				إجمالي عدد الخريجين من الكلية	116	60	176	123	73	196	429	133	239
2	كلية العلوم التطبيقية	1	علوم الحاسوب	بكالوريوس في العلوم تخصص علوم الحاسوب	١٧	٥	22	٢٨	٣	31	53	8	45
		2	الزراعة والأغذية	بكالوريوس في العلوم تخصص تكنولوجيا النظم الزراعية	١٧	٠	17	١٤	٠	14	31	0	31
				خريجين من أعوام سابقة							38		
				إجمالي عدد الخريجين من الكلية	34	5	39	42	3	45	122	8	76
3	كلية البنات	1	الدراسات الإسلامية	بكالوريوس في الآداب والتربية تخصص الدراسات الإسلامية	٠	٢٣	23	٠	٣٠	30	53	53	0
		2	رياض الأطفال	بكالوريوس في التربية تخصص رياض الأطفال	٠	٣٣	33	٠	٤٧	47	80	80	0
		3	اللغة الإنجليزية	بكالوريوس في الآداب والتربية تخصص اللغة الإنجليزية	٠	٢٩	29	٠	٤٠	40	69	69	0
				خريجين من أعوام سابقة							2		
				إجمالي عدد الخريجين من الكلية		85	85		117	117	204	202	
4	كلية العلوم الإدارية	1	إدارة الأعمال	بكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص إدارة الأعمال	٤٢	٣	45	٥٠	٥	55	100	8	92
		2	المحاسبة	بكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص المحاسبة	٥٦	١	57	٧٢	٤	76	133	5	128
				خريجين من أعوام سابقة							51		
				إجمالي عدد الخريجين من الكلية	98	4	102	122	9	131	284	13	220
5	كلية التعليم المفتوح	1	الدراسات الإسلامية	بكالوريوس في الآداب والتربية تخصص الدراسات الإسلامية	٤	٥	9				9	5	4
		2	اللغة العربية	بكالوريوس في الآداب والتربية تخصص اللغة العربية	١	١	2				2	1	1
		3	اللغة الإنجليزية	بكالوريوس في الآداب والتربية تخصص اللغة الإنجليزية	٣	٢	5				5	2	3
		4	رياض الاطفال	بكالوريوس في التربية تخصص رياض الأطفال	٠	٩	9				9	9	0
		5	المحاسبة	بكالوريوس في العلوم الادارية تخصص إدارة الأعمال	٥	٣	8				8	3	5
				إجمالي عدد الخريجين من الكلية	13	20	33	0			33	20	13
				الإجمالي العام لعدد الخريجين من الجامعة	261	174	435	28	202	48	1072	376	548

يوسف سالم بادباه
مدير عام القبول والتسجيل

كلية المجتمع بسيئون:

هـذه الكليـة أحـد أهـم مؤسسـات التعليـم الجامعـي في وادي وصحـراء حضرمـوت، فقـد تأسسـت وفقـاً للقـرار الجمهـوري رقـم (٣٣٠) لعـام ٢٠١٣م وبـدأت الدراسـة بهـا في الثامـن مـن ديسـمبر ٢٠١٤م (العـام الدراسـي ٢٠١٤/ ٢٠١٥م).

الكليـة تتبـع وزارة التعليـم الفنـي وتتصـل بالـوزارة في عـدن وتأخـذ الكليـة بالاهتمـام حسـب مـا تحـدده خطتهـا «تقديـم التعليـم والتدريـس التقنـي والتطبيقـي، وتسـتهدف إعـداد كـوادر وسـطية لتأميـن متطلبـات التنميـة مـن القـوى البشـرية في مجـالات الهندسـة والتكنولوجيـة وإدارة الأعمـال وغيرهـا».

بالنسـبة لفـترة الدراسـة بالكليـة فهـي ثـلاث سـنوات، تبـدأ بالعـام الأول تمهيـد، ثـم عامـان دراسـة تخصصيـة في الاختصـاص الـذي يختـاره الطالـب، وتمنـح الكليـة شـهادة دبلـوم فنـي عالـي.

أعضاء الهيئة التدريسية والعاملين بالكلية:

يـترأس عمـل الكليـة عميدهـا أ. م. عبدالقـادر حسـين الـكاف، وبعـد إحالتـه للتقاعـد عيـن د. فهمـي شـعبان مبـارك فـراره بمهـام عميـد الكليـة وفقـاً لقـرار وزيـر التعليـم العالـي والبحـث العيـم رقـم (٢٣) لسـنة ٢٠٢١م ويسـاعده في العمـل المدرسـون والموظفـون وفقـاً للبيـان التالـي:

أعضاء هيئة التدريس والتدريس المساعدين في نهاية ٢٠٢٠م

م	الدرجة العامة	عدد أعضاء التدريس				الإجمالي		
		اليمنيين		غير اليمنيين				
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
١	أستاذ	-	-	-	-	-	-	
٢	أستاذ مشارك	-	-	-	-	-	-	
٣	أستاذ مساعد	١١	-	-	-	١١	-	
٤	مدرس	١٠	١	١	-	١١	١	
٥	معيد	٣	-	-	-	٣	-	
الإجمالي		٢٤	١	١	-	٢٥	١	٢٦

أما تعداد الموظفين الإداريين والفنيين بالكلية حتى نهاية عام ٢٠٢٠م حسب المستوى الوظيفي:

وفقاً للبيان التالي:

الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الرابع	المستوى الخامس	المستوى السادس	ذكور	إناث
٦٧	٢٦	٢٥	١٢	٤	٥٩	٨

الطلاب بالكلية:

حسب ما تبينه معطيات المعلومات للكلية فقد بلغ إجمالي الخريجين من الكلية من إحدى عشر دفعة، ابتداءً من العام ٢٠٠٦/ ٢٠٠٧م إلى ٢٠١٧/ ٢٠١٨م (١١٧٦) طالب منهم (٦٦٩) طالباً في البرامج، نظم معلومات الحاسوب، تكنولوجيا المعلومات، التمريض، التحذير، إدارة المشروعات

الصغيرة، المحاسبة، التسويق، الكترونيات وتحكم آلي، التبريد والتكييف.

أما إجمالي الطلاب المقيدين للعام الدراسي ٢٠١٨/ ٢٠١٩م (٥١٣) منهم (٥٨) طالبة، وإجمالي المقيدين للدراسة العام الدراسي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م (٤٤٩) طالب، منهم (٤٩٥) طالب، و(٥٤) طالبة، والعام الدراسي ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م بلغ تعدادهم (١٧٩) منهم (١٦٦) طالب، و(١٣) طالبة.

ويطلع مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع بدور هام في إقامة الدورات المتعددة النوعية التي تستهدف: الكادر الأكاديمي والفني بالكلية، والمعهد الصناعي بسيئون، الإداريين بالكلية، وكذا إقامة دورات للطلاب بالمستوى الثالث بالكلية.

ووفقاً لما جاء في وثائق الكلية فقد أقام مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع (بعد ترقيته من دائرة في عام ٢٠١٢م (١٧٣) دورة تدريسية استفاد منها (٢٥١٧) من المجتمع المحلي للجهات: منظمات دولية عاملة في المنطقة، منظمات مجتمع مدني.

لمحة عن كليات المجتمع بالشحر والريان بالمكلا:

كلية المجتمع بالشحر:

كلية تعليمية حكومية تمنح الدبلوم العالي المهني والفني وتتبع وزارة التعليم الفني ،تم إنشائها في ٥ فبراير ٢٠١٣ م وبهذا يكون انقضى علي تأسيسها أكثر من عشر سنوات.وقد تخرج منها العديد من الدفعات في التخصصات المختلفة.

ووفقـاً لإعـلان التسـجيل للكليـة للعـام الدراسـي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ مـن قبـل نيابـة شـؤون الطـلاب بالكليـة تـم تحديـده في التخصصـات:(إدارة اعمـال-علمـي وادبـي ،محاسـبة(علمي وادبـي) ،برمجـة حاسـوب علمـي وادبـي ،تمريض(علمي)(تعليـم مـوازي) ،صيدلـة (علمي)(تعليـم مـوازي). وتحـدد شـروط القبـول بـأن تكـون نسـبة النجـاح في الثانويـة العامـة أو مـا يعادلهـا بنسـبة ٦٠٪والخضـوع لامتحـان المفاضلـة وكـذا دفـع الرسـوم الدراسـية.ويوجد بالكليـة مركـز التعليـم المسـتمر وخدمـة المجتمـع والـذي يقـوم بتنظيـم الـدورات التدريبيـة في مجـال متعـددة .

أمـا عميـد الكليـة فهـو الشـيخ ياسـر محمـد باعبـاد ،وقـد اسـتوعبت الكليـة للعـام الدراسـي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ م عـدد (٥٨٩) طالبـا في الدبلـوم للتخصصـات (التمريـض ،المحاسـبة،ادارة أعمـال ،برمجـة حاسـوب) ،بكالوريـوس معلـم تقنـي.

كلية المجتمع الريان التقنية:

تـم افتتاحهـا في ٩ مايـو ٢٠٢٣ م وهـي كليـة حكوميـة تتبـع وزارة التعليـم الفنـي والتقنـي ،عميدهـا الدكتـور عبـد الباقـي الحوثـري.

وتحتـوي الكليـة علـى التخصصـات العلمية(التغذيـة العلاجيـة)، هندسـة الأجهـزة الطبيـة ،ادارة مستشـفيات ومراكـز صحية)،ترفـد الكليـة سـوق العمـل بمخرجـات متخصصـة. ووفقـاً لمـا جـاء في إعـلان القبـول للكلية للعام الدراسـي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ م فـأن التخصصـات سـتكون: هندسـة أجهـزة طبيـة (علمـي) ،هندسـة ميكاترونكس(علمـي) ،هندسـة الطاقـة البديلـة المتجـددة (علمـي)

،هندسة تصميم داخلي) علمي) ،تغذية علاجية) اختصاصي تغذية) (علمي) ،ادارة المستشفيات والمراكز الصحية (علمي وادبي). أما المتطلبات للقبول تحدد بالنجاح في الثانوية العامة أو ما يعادلها بما لايقل عن ٧٠٪وان يخضع لامتحان المفاضلة ودفع الرسوم.

التعليم الجامعي الأهلي بالمحافظة:

للتعليم الجامعي الأهلي أهمية كبيرة في توسيع رقعة التعليم الجامعي الأولي، بل أيضاً الانتقال إلى الدراسات العليا..

وقد بدأ التعليم العالي الجامعي الأهلي بمحافظة حضرموت بتأسيس جامعة الأحقاف عام ١٩٩٤م، ثم توالى تأسيس الجامعات والكليات، والجدول أدناه يوضح ذلك

الجامعة	رئيسها	تاريخ التأسيس	عدد الكليات	موقع الجامعة
جامعة الأحقاف	أ.د. عبدالله محمد باهارون	١٩٩٤م	٦	المكلا- فوة المساكن
جامعة الريان	أ.د. سالم محمد بافقير	عام ٢٠١٠م، كلية الريان عام ٢٠١٤م كجامعة	٤	المكلا- فوة- الواجهة البحرية لرئاسة جامعة حضرموت
جامعة العرب	د. عبود محمد العبل	العام الجامعي ٢٠١٨/٢٠١٧م	٣	المكلا- مستشفى الريان (وموقع محطة بن دول ومجمع - بفوة)

الجامعة	رئيسها	تاريخ التأسيس	عدد الكليات	موقع الجامعة
كلية الإمام الشافعي للعلوم الشرعية تحولت إلى جامعة بقرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤) لسنة ٢٠٢٠م	العلامة الشيخ د. محمد بن علي باعطية	٢٠١٢م ٢٠٢٠م	٢	المكلا- فوة- مسجد الإمام الشافعي
جامعة الوسطية الشرعية للعلوم الإسلامية والإنسانية	مؤسس الجامعة المرحوم المفكر والداعية الإسلامي الدكتور أبوبكر بن علي المشهور وحالياً د. عبدالله عبدالقادر العيدروس	٢٠٢٠م	٤	سيئون- حضرموت

تتبع الجامعتين الأسس والنظم المنظمة لعمل الجامعات اليمنية وبها تتكون المجالس المختلفة وتنظم الندوات والورش وكذا المراكز.

ومن الجدير ذكره إن كافة الجامعات الأهلية تصدر مجلات علمية محكمة..

ويوجد بمحافظة حضرموت أيضاً فروع لعدد من الجامعات الأهلية الأخرى منها على سبيل المثال التالي:

جامعة العلوم والتكنولوجيا	جامعة القرآن الكريم والعلوم الشرعية	جامعة الإيمان	جامعة الأندلس للعلوم والتقنية
كلية العلوم والهندسة- المكلا	فروع بالمكلا وسيئون	كلية الإيمان - المكلا	لها فرع بالمكلا (الشرج وآخر بغيل باوزير)

ولاشك إن لهذه الجامعات الأهلية إسهام في إعداد الطلاب الجامعيون في عدد من التخصصات والمجالات، وكذا رفدها المجتمع بالكوادر والكفاءات المتعددة المجالات، وبعضها يتخطى نشاطها الإطار المحلي باستيعاب للدراسة طلاب من خارج المحافظة، أو من الخارج كمثال جامعة الأحقاف.

جامعة الأحقاف التأسيس والتطور:

هي أول جامعة أهلية خيرية تؤسس بالمكلا عاصمة المحافظة في عام ١٩٩٤م، وقد اضطلعت الجامعة بدور متميز في مجال التعليم الجامعي وإعداد الطلاب.

ومن أجل استيفاء المعلومات عن تطور الجامعة فقد تم عقد لقاءات وتفاهمات مع الأخ / د. صادق عمر مكنون نائب رئيس الجامعة والأقسام للشؤون الأكاديمية ولشؤون الطلاب.

لقد بدأت الدراسة بالجامعة في كلية الشريعة أولى كليات الجامعة والتي تقع في مدينة تريم العام الدراسي ٩٥/ ١٩٩٦م وكلية الإدارة والاقتصاد عام ١٩٩٥م وفي عام ١٩٩٧م تأسست كلية الهندسة وعلوم الحاسوب، ثم توالى تعداد الكليات لتبلغ تعدادها حالياً (٦) كليات ويوضح الجدول بعض المعلومات عن تطور جامعة الأحقاف:

الجامعة رئيسها وموقعها	تاريخ التأسيس	عدد كليات الجامعة	عدد التخصصات		الإجمالي
			تطبيقية	إنسانية	
جامعة الأحقاف أ.د. عبدالله محمد باهارون المكلا- فوة المساكن	بموجب القرار الجمهوري رقم (٥) لعام ١٩٩٤م	١- كلية الشريعة تريم عام ٩٥/ ١٩٩٦م ٢- كلية الإدارة والاقتصاد فوة عام ٩٥/ ١٩٩٦م ٣- كلية هندسة وعلوم الحاسوب فوة عام ١٩٩٧م ٤- كلية البنات – المكلا عام ١٩٩٧- ١٩٩٨م بفوة ٥- كلية الآداب والعلوم الإنسانية ٢٠٠٨/٢٠٠٩م ٦- كلية الدراسات العليا	٣	١٦	١٩

ما يجدر توضيحه إن فترة الدراسة بكل الكليات أربع سنوات عدا كلية الشريعة ففترة الدراسة بها (٥) سنوات ومقرها تريم، أما بقية الكليات بفوة/ المساكن – المكلا.

أعضاء هيئة التدريس بالجامعة:

يتوزع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة بالكليات الست، ويتوزعون وفقاً للتالي:

أعضاء هيئة التدريس رسميًا بالجامعة	أعضاء هيئة التدريس منتدبين		الإجمالي العام
	من جامعة حضرموت	من الجامعات الأخرى التربية والتعليم الخ	
٦٠	١٦	١٦ ٣٢	٩٢

موظفو الجامعة:

وفقاً لمعطيات الجامعة، يمكن إجمال تعداد الموظفين بالجامعة

كالتالي:

ثابتون			متعاقدون			الإجمال العام
ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	
٥٥	٥	٦٠	٢٨	١	٢٩	٨٤

الطلاب بالجامعة

محور العملية التدريسية وأساسها، وتحدد لوائح الجامعة نظام شروط القبول ومنها إجراء امتحانات المفاضلة في التخصصات ونسبة النجاح المطلوبة، وتصدر الجامعة أيضاً دليل الطالب ويشكل الطلاب الأجانب أكثرية الطلاب الملتحقين بالجامعة وخاصة من دول شرق آسيا اندونيسيا وماليزيا، وكذا من أفريقيا الصومال، تنزانيا حيث يبلغ تواجدهم بالجامعة بما يقارب نسبة ٨٥٪، وهذا يتطلب ايجاد السكن الداخل لهم في مناطق قريبة من الجامعة، وهذا التواجد بشكل أواخر بالظروف للانتقال للدراسة من هذه البلدان، وبتواجد في إطار الجامعة من الطلاب ما يساوي ١٥٪ أكثرهم من حضرموت ومناطق أخرى من اليمن.

وقد بلغت الدفع المتخرجة منذ تأسيس الجامعة (٢٢) دفعة منذ تخرج أول دفعة في العام الجامعي ١٩٩٨ - ١٩٩٩م وتصل الدفعات بالدفعة الحالية ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م (٢٣) دفعة ومن أجل رصد تطورتنا من الطلاب المقبولين، وكذا تعداد الخريجين من الجامعة فيمكن بيانه في الجدول التالي:

الاحصائية بإعداد الطلاب المقبولين من العام الجامعي ١٩٩٤/١٩٩٥م إلى العام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١م		الاحصائية بإعداد الطلاب الخريجين من العام الجامعي ٩٨/ ١٩٩٩م إلى العام الجامعي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م	
العام الجامعي	العدد	العام الجامعي	العدد
١٩٩٤/١٩٩٥م	١١٢	١٩٩٨/١٩٩٩م	٥٨
١٩٩٥/١٩٩٦م	٣١٢	١٩٩٩/٢٠٠٠م	٥٤
١٩٩٦/١٩٩٧م	٣٥٠	٢٠٠٠/٢٠٠١م	١٤٨
١٩٩٧/١٩٩٨م	٣٦٦	٢٠٠١/٢٠٠٢م	١٣٥
١٩٩٨/١٩٩٩م	٤٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠٣م	٩١
١٩٩٩/٢٠٠٠م	٤٥٠	٢٠٠٣/٢٠٠٤م	٩٩
٢٠٠٠/٢٠٠١م	٥٢١	٢٠٠٤/٢٠٠٥م	٨٧
٢٠٠١/٢٠٠٢م	٤٤٧	٢٠٠٥/٢٠٠٦م	١٣٧
٢٠٠٢/٢٠٠٣م	٤٢٠	٢٠٠٦م/٢٠٠٧م	١٣٣
٢٠٠٣/٢٠٠٤م	٣٨٠	٢٠٠٧/٢٠٠٨م	٥٠١
٢٠٠٤/٢٠٠٥م	٤١٧	٢٠٠٨/٢٠٠٩م	٤٥٣
٢٠٠٥/٢٠٠٦م	٤٣٠	٢٠٠٩/٢٠١٠م	٤٣٧
٢٠٠٦م/٢٠٠٧م	٥٢٥	٢٠١٠/٢٠١١م	٣٣٩
٢٠٠٧/٢٠٠٨م	٥٠١	٢٠١١/٢٠١٢م	٣٩٠
٢٠٠٨/٢٠٠٩م	٤٥٣	٢٠١٢/٢٠١٣م	٤٨٩
٢٠٠٩/٢٠١٠م	٤٣٧	٢٠١٣/٢٠١٤م	٣٦٧
٢٠١٠/٢٠١١م	٣٣٩	٢٠١٤/٢٠١٥م	٤٥٢
٢٠١١/٢٠١٢م	٣٩٠	٢٠١٥/٢٠١٦م	٣٨١
٢٠١٢/٢٠١٣م	٤٨٩	٢٠١٦/٢٠١٧م	٢٥٦
٢٠١٣/٢٠١٤م	٣٦٧	٢٠١٧/٢٠١٨م	٤٠٤
٢٠١٤/٢٠١٥م	٤٥٢	٢٠١٨/٢٠١٩م	٤٤٦
٢٠١٥/٢٠١٦م	٣٨١	٢٠١٩/٢٠٢٠م	٤١٨
٢٠١٦/٢٠١٧م	٢٥٦	٢٠٢٠/٢٠٢١م	٤٣٥
٢٠١٧/٢٠١٨م	٤٠٤		
٢٠١٨/٢٠١٩م	٤٤٦		
٢٠١٩/٢٠٢٠م	٤١٨		
٢٠٢٠/٢٠٢١م	٤٣٥		

(١)

جامعة الريان التأسيس والتطور:

هي ثاني جامعة أهلية تقام وتؤسس بالمكلا (فوة)، وبدأت الدراسة بها أولاً بكلية واحدة عام ٢٠٠٩/ ٢٠١١م تحت مسمى كلية الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، وفي العام ٢٠١٤م تحولت إلى جامعة الريان، وتتميز بموقعها في واجهة رئاسة جامعة حضرموت ومبناها الجديد، وتستوعب الطلاب من المحافظة وخارجها، وتشكل حالياً من عد (٥) كليات هي: (٢)

كلية العلوم الإدارية	كلية الشريعة	كلية الآداب والعلوم الإنسانية	كلية الهندسة وتقنية المعلومات	كلية الدراسات العليا

أما التخصصات بالجامعة فقد بلغت (١٩) وفقاً للتالي: (٣)

تطبيقية	إنسانية	الإجمالي	ملاحظة
٣	١٦	١٩	يوجد فرع للجامعة بغيل باوزير

(١) جدول احصائية نيابة شؤون الطلاب بجامعة الأحقاف

(٢) جامعة الريان- دليل الطالب الجامعي

(٣) المرجع السابق نفسه

كشف بعدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعة للعام الجامعي ٢٠٢٠/٢٠٢١م (حسب اللقب العلمي والجنس)

اللقب العلمي	متفرغ		الإجمالي	غير متفرغ		الإجمالي	الإجمالي العام
	ذ	إ		ذ	إ		
أستاذ	١	--	١	١	--	١	٢
أستاذ مشارك	٦	--	٦	١٤	١	١٥	٢١
أستاذ مساعد	٨	--	٨	١٨	--	١٨	٢٦
مدرس	١٣	٨	٢١	٨	٦	١٤	٣٥
معيد	٨	٥	١٣	٧	٨	١٥	٢٨
الإجمالي	٣٦	١٣	٤٩	٤٨	١٥	٦٣	١١٢

منهم عدد (١٢) منهم على حساب الجامعة وعدد (منهم بالانتداب والتعاقد) وغالبيتهم من جامعة حضرموت ويمثلون مواقع قيادية بالجامعة ومنهم الأخ/ أ. د. سالم محمد بافقير رئيس الجامعة وآخرون.

أما الطاقم الإداري الوظيفي فقد بلغ أيضاً (٤٠) تعدادهم

إحصائية بعدد الموظفين والإداريين والفنيين بجامعة الريان

الاجمال	ذكور	إناث
٤٠	٣٤	٦
الفنيين ٥	٥	

وقد تعددت برامجها الأكاديمية وازدادت من برامج أكاديمية للبكالوريوس عند التأسيس إلى (١٦) برنامج أكاديمياً للبكالوريوس، و(٧) برامج للماجستير و(٩) برامج للدبلوم العالي.

الطلاب بالجامعة:

تطور أعداد الطلاب المقيدين في جامعة الريان منذ التأسيس ٢٠٠٩-٢٠١٠م إلى العام الجامعي ٢٠٢٠-٢٠٢١م

الكلية		الشريعة		الهندسة وتقنية المعلومات	العلوم الإدارية والمالية		الآداب واللغوم الإنسانية	الإجمالي العام لعدد الطلاب في المستوى	الإجمالي العام للطلاب في الجامعة
التخصص		القرآن وعلومه	الفقة وأصوله	تكنولوجيا المعلومات	المحاسبة	إدارة الأعمال	اللغة الإنجليزية والترجمة		
العام الجامعي	المستوى	عدد الطلاب	عدد الطلاب	عدد الطلاب	عدد الطلاب	عدد الطلاب	عدد الطلاب		
2010/2009	الأول	14	19	8	9	–	–	50	50
2011/2010	الأول	19	19	15	12	–	–	65	108
	الثاني	10	16	8	9	–		43	
2012/2011	الأول	22		–	15	–	–	37	130
	الثاني	34		9	10	–		53	
	الثالث	10	13	8	9	–		40	
2013/2012	الأول	39		29	42	–	–	110	232
	الثاني	25		–	15	–		40	
	الثالث	–	28	7	10	–		45	
	الرابع	9	11	8	9	–		37	
2014/2013	الأول	76		64	43	–	–	183	360
	الثاني	36		24	36	–		96	
	الثالث	23	–	–	11	–		34	
	الرابع	–	28	8	11	–		47	
2015/2014	الأول	63		68	57	–	14	202	437
	الثاني	51		40	33	–		124	
	الثالث	–	23	20	33	–	–	76	
	الرابع	21	–	2	12	–		35	
2016/2015	الأول	44		55	67	25	11	202	520
	الثاني	51		43	33	–	12	139	
	الثالث	12	34	32	24	–	–	102	
	الرابع	–	27	20	30	–		77	
2017/2016	الأول	45		50	81	39	6	221	641
	الثاني	46		56	61	23	11	197	
	الثالث	–	47	41	30	–	12	130	
	الرابع	11	30	28	24	–	–	93	
2018/2017	الأول	59		39	51	43	–	192	627
	الثاني	32		39	39	43	7	160	
	الثالث	–	35	36	55	20	11	157	
	الرابع	–	43	36	30	–	9	118	
2019/2018	الأول	65		54	47	76	–	242	680
	الثاني	43		30	36	30	–	139	
	الثالث	–	32	33	35	42	8	150	
	الرابع	–	33	32	55	20	9	149	
2020/2019	الأول	62		41	76	65	14	258	725
	الثاني	43		44	28	60	0	175	
	الثالث	15	33	34	34	30	0	146	
	الرابع	–	31	30	35	42	8	146	
2021/2020	الأول	49		31	65	49	28	222	741
	الثاني	48		35	65	56	10	214	
	الثالث	–	39	41	29	61	0	170	
	الرابع	14	32	30	32	27	0	135	
مجموع عدد الطلاب في الكلية		182		137	191	193	38	741	

إحصائية بعدد الطلاب والطالبات الخريجين في جامعة الريان من العام الجامعي ٢٠١٢-٢٠١٣م الى العام الجامعي ٢٠١٩-٢٠٢٠م

م	الكلية	م	التخصص	الدفعة الأولى ٢٠١٣/٢٠١٢م			الدفعة الثانية ٢٠١٤/٢٠١٣م			الدفعة الثالثة ٢٠١٥/٢٠١٤م			الدفعة الرابعة ٢٠١٦/٢٠١٥م			الدفعة الخامسة ٢٠١٧/٢٠١٦م			الدفعة السادسة ٢٠١٨/٢٠١٧م			الدفعة السابعة ٢٠١٩/٢٠١٨م			الدفعة الثامنة ٢٠٢٠/٢٠١٩م			إجمالي الخريجين في الكلية		
				الطلاب	الذكور	الإناث	الطلاب	الذكور	الإناث	الطلاب	الذكور	الإناث	الطلاب	الذكور	الإناث	الطلاب	الذكور	الإناث	الطلاب	الذكور	الإناث	الطلاب	الذكور	الإناث	الطلاب	الذكور	الإناث	الإجمالي	ذكور	إناث
1	كلية التربية	1	الفيزياء وعلوم الأرض	9	9	–	–	–	–	18	6	12	–	–	–	11	–	11	–	–	–	–	–	–	–	–	38	15	23
		2	اللغة وآدابها	11	11	–	26	11	15	1	–	1	25	13	12	30	29	1	39	22	17	28	21	7	33	25	8	193	132	61
2	كلية العلوم الإدارية والمالية	1	المحاسبة	8	8	–	10	10	–	11	11	–	23	23	–	29	29	–	28	28	–	52	46	6	34	34	–	195	189	6
		2	إدارة الأعمال	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	18	17	1	37	27	10	55	44	11
3	كلية الهندسة وتقنية المعلومات	1	تكنولوجيا المعلومات	7	7	–	6	6	–	–	–	–	19	19	–	25	25	–	34	34	–	30	29	1	37	26	1	148	146	2
4	كلية الآداب والعلوم الإنسانية	1	اللغة الانجليزية والترجمة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	9	9	–	9	4	5	8	1	7	26	5	21
إجمالي عدد الخريجين في الكلية				35	35	–	42	27	15	30	17	13	67	55	12	95	83	12	110	84	26	137	117	20	139	113	26	531	124	655
إجمالي الطلاب الخريجين في الجامعة																														

تطور أعداد الطلاب الملتحقين في برامج الماجستير بكلية الدراسات العليا في جامعة الريان

العام الجامعي	تقنية المعلومات			المحاسبة			إدارة الأعمال (MBA)			اللغة الإنجليزية والترجمة			الإجمالي		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
2018/2017م	14	0	14	12	0	12	0	0	0	0	0	0	26	0	26
2019/2018م	0	0	0	0	0	0	12	3	15	0	0	0	12	3	15
2020/2019م	0	0	0	0	0	0	17	1	18	0	0	0	17	1	18
2021/2020م	0	0	0	13	1	12	13	5	18	4	9	13	29	15	44
إجمالي الطلاب															103

تطور أعداد الطلاب الخريجين في برامج الماجستير بكلية الدراسات العليا في جامعة الريان

العام الجامعي	تقنية المعلومات			المحاسبة			إدارة الأعمال (MBA)			اللغة الإنجليزية والترجمة			الإجمالي		
	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي	ذكور	إناث	الإجمالي
2021/2020م	5	0	5	3	0	3	0	0	0	0	0	0	8	0	8

(١)

جامعة العرب التأسيس والتطور:

وفقـًا لمـا تـم القيام به من بحث ومتابعـة حول قيام هذه الجامعة، وبالاستناد على وثيقـة دليـل الطالـب الجامعي فقد أسسـت جامعـة العرب في العـام الجامعي ٢٠١٧- ٢٠١٨م بموجب قـرار وزاري رقم (٤) للعام ٢٠١٨م.[٢]

كمـا بيـن نـص الدليـل تعـداد الكليـات بالجامعـة بالتالـي: «تضـم جامعـة العـرب ثـلاث كليـات تخصصيـة تقـدم تعليـم جامعـي في المجـالات الصحيـة والإداريـة وتقنيـة المعلومـات فضـلاً عـن برامـج الدبلومـات التـي تقـدم التعليـم الفنـي التخصصـي» [٣]

(١) جامعة الريان- دليل الطالب الجامعي

(٢) دليل الطالب الجامعي

(٣) دليل الطالب الجامعي

ويمكن تبيان الكليات بالجامعة وتخصصاتها بالتالي:

الكلية	عام التأسيس	التخصصات للبكالوريوس	فترة الدراسة	التخصصات في مساق الدبلوم
كلية الطب والعلوم الصحية	٢٠١٨/٢٠١٧م	طب الأسنان - الصيدلة - المختبرات الطبية - التغذية (٤)	٥ سنوات	فني صيدلة - فني مختبرات طبية
كلية الحاسوب وتقنية المعلومات	٢٠١٨/٢٠١٧م	تقنية المعلومات - علم الحاسوب (٢)	٤ سنوات	-
كلية العلوم الإدارية	٢٠١٨/٢٠١٧م	إدارة الأعمال - المحاسبة (٢)	٤ سنوات	-
إجمالي التخصصات (٨)				إجمالي التخصصات (٢)

وفقـاً للمعلومـات المقدمـة مـن رئاسـة الجامعـة حـول أعضـاء الهيئـة التدريسـية نوضـح التالـي: [١]

الأساسيين على حساب الجامعة	الغير أساسيين (متعاقدين)	أجانب	الإجمالي العام
١٠	٦٩	١	٨٠

أما موظفي الجامعة وفقـاً للبيانات المقدمة منهم كالتالي: [٢]

(١) رئاسة الجامعة

(٢) دليل الطالب الجامعي

إجمالي الموظفين على حساب الجامعة	منهم نساء
٣٠	٩

الطلاب بالجامعة:

تستوعب الجامعة وفقاً لما ورد في دليل الطالب الجامعي: «الطلبة من جميع الجنسيات وأبناء الوطن» [١]

وخلال الأعوام الدراسية منذ بداية الدراسة عام ٢٠١٧/ ٢٠١٨م فقد استوعبت الجامعة الطلاب وفقاً للجدول التالي: [٢]

أعداد الطلاب خلال العام الجامعي 2017-2018م (الدفعة الأولى)				
الكلية	التخصص	عدد الملتحقين	الذكور	الإناث
الطب و العلوم الصحية	طب أسنان	79	56	23
	صيدلة	36	34	2
	مختبرات	28	26	2
	فني صيدلة	35	34	1
كلية العلوم الإدارية	محاسبة	39	33	6
	إدارة اعمال	0	0	0
كلية الهندسة و تقنية المعلومات	تقنية معلومات	16	14	2
الإجمالي		233	197	36

أعداد الطلاب خلال العام الجامعي 2018-2019م (الدفعة الثانية)				
الكلية	التخصص	عدد الملتحقين	الذكور	الإناث
الطب و العلوم الصحية	طب أسنان	54	32	22
	صيدلة	29	25	4
	مختبرات	17	14	3
	فني صيدلة	22	22	0
كلية العلوم الإدارية	محاسبة	18	17	1
	إدارة اعمال	36	25	11
كلية الهندسة و تقنية المعلومات	تقنية معلومات	16	12	4
الإجمالي		192	147	45

(١) رئاسة الجامعة

(٢) المرجع السابق نفسه

أعداد الطلاب خلال العام الجامعي 2019-2020م (الدفعة الثالثة)				
الكلية	التخصص	عدد الملتحقين	الذكور	الإناث
الطب و العلوم الصحية	طب أسنان	58	27	31
	صيدلة	29	26	3
	مختبرات	17	10	7
	فني صيدلة	12	12	0
كلية العلوم الإدارية	محاسبة	24	22	2
	إدارة اعمال	26	22	4
كلية الهندسة و تقنية المعلومات	تقنية معلومات	15	10	5
الإجمالي		181	129	52

أعداد الطلاب خلال العام الجامعي 2020-2021م (الدفعة الرابعة)				
الكلية	التخصص	عدد الملتحقين	الذكور	الإناث
الطب و العلوم الصحية	طب أسنان	69	37	32
	صيدلة	37	34	3
	مختبرات	30	31	9
	فني صيدلة	23	20	3
كلية العلوم الإدارية	محاسبة	28	26	2
	إدارة اعمال	24	18	6
كلية الهندسة و تقنية المعلومات	تقنية معلومات	17	16	1
الإجمالي		228	182	56

الخريجون:

التخصص	الدفعة	عدد الخريجين	الإناث	الذكور
فني صيدلة	الأولى	26	1	25
	الثانية	17	-	17

وقد نظمت جامعة العرب حفلاً توديعياً وتكريمياً لخريجي الدفعة الأولى تخصص مختبرات، والدفعة الثالثة تخصص فني صيدلة بكلية الطب والعلوم الصحية، والدفعة الأولى بكلية الهندسة وتقنية المعلومات تخصص تقنية المعلومات، وكلية العلوم الإدارية تخصص محاسبة للعام الجامعية ٢٠٢٠/ ٢٠٢١م.

والجدول يوضح الخريجين

كلية العلوم الإدارية	كلية الهندسة وتقنية المعلومات	كلية الطب والعلوم الصحية	قسم صيدلة دبلوم	الإجمالي
قسم المحاسبة	قسم تقنية معلومات	قسم المختبرات		
١٠	٧	٩	٨	٣٤

الاستنتاجات والاقتراحات

عند تقييم تطور جامعة حضرموت وبنائها وتوسع كلياتها لايمكن لأي باحث إلا الإشارة إلى الدور الذي اضطلع به أ.د. علي هود باعباد الذي أعطى كثيراً والمؤسسين الآخرين الأوائل ووجود دعم كبير من السلطة المركزية والمحلية حينها كانت كليات الجامعة ونشاطاتها شعلة متقدة في كل الاتجاهات العلمية والثقافية والنشاطات العامة وفي دور الجامعة الخارجي، وفي استقطاب دعم المجتمع من خلال دور مجلس الأمناء ورجال الأعمال الحضارم الذين بصماتهم موجودة إن كان في البناء الجامعي، أو في دعم الطلاب الخريجين بالداخل والخارج. لقد ازدادت منشآت الجامعة العلمية وكادرها التعليمي وطلابها، وأصبحت في حاجة أكثر من أي وقت مضى لتنظيم أفضل للعمل في إطار قيادتها أو توسيع نشاطاتها العلمية والثقافية ورعاية وتوجيه طاقات كافة العاملين فيها لمزيد من تظافر الجهود والإرتقاء بالمستوى العلمي والإداري والفني بالجامعة وكلياتها.

ولكي تتمكن الجامعة وكمساهمة في وضع الآراء والمقترحات والتي يمكن أن تساعد في التنظيم الأفضل للعمل وتطوير دور ومكانة الجامعة نرى

أهمية التالي.

* وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لعمل الجامعات اليمنية فإن مجلس الجامعة يحتل أهمية كبيرة في تطوير أوضاع الجامعة وتخطيط وتنظيم العمل بها وهنا الأهمية لدور هذا المجلس في انتظام عمله وتخطيطه وإشرافه على العمل بالكليات والمراكز العلمية والنيابات التابعة لرئاسة الجامعة في المجال الأكاديمي والطلاب والبحث العلمي وهذا ما نراه بيناً وواضحاً في نشاط الجامعة.. كما إنه من الأهمية بمكان تطوير إسهام مجلس الأمناء في مساعدة الجامعة لتحقيق خططها واستراتيجيتها التطويرية والحفاظ على منشآتها البنائية وأيضاً إعادة إلى جامعة سيئون مزرعة القطن للاستفادة منها في العمل التطبيقي.
* الارتقاء بعمل المجلس الأكاديمي بالجامعة وتخطيط عمله ودوره في الاختيار النوعي للهيئة التدريسية ومراقبة عملها وتأهيلها ودقة منح الألقاب العلمية، والاهتمام بالبحث العلمي والمختبرات والمكتبات واستخدام الحاسبات الالكترونية في العمل بالجامعة.
* رفع دور ومكانة الكليات في تطوير الأداء العلمي والتطبيقي والنشاطات اللاصفية والتقييم الدوري لعملها، والاختيار النوعي لقياداتها، وإنشاء الكليات الجديدة وفقاً للاحتياجات وبعد الدراسة الوافية لأهميتها ودورها. وقد حدث هنا تطور نوعي في مجال الإنشاء للكليات وتوسع التخصصات وكذا الاهتمام بالبحث العلمي والدراسات العليا.

* إن الاهتمام بالبحث العلمي هو أحد أهم مجالات العمل الجامعي وهذه المهمة من الأهمية أن تحظى بالاهتمام المتزايد في نشاط الجامعة، وهناك أهمية لاستكمال البناء المؤسسي للجامعة بفلك وفقاً لمخططات الإنشاء وكذا ايجاد المكتبة المركزية وكذا المطبعة، وايجاد شبكة متعددة من إصدار المجلات المحكمة، وتوسيع النشاط الثقافي والإعلامي للجامعة وبالاتصال بالمجتمع، وهناك أهمية لتبادل الخبرات مع الجامعات الأخرى أولاً في إطار المحافظة، أو الوطن وخارجه، وهذا الجانب يتطلب ايجاد هيئات أو لجان استشارية، ويمكن الاستفادة من موقع رئاسة الجامعة في ذلك.

* متابعة استكمال المنشأة الجامعية بفلك وبناء الكليات الأخرى بها، وأيضاً المصالح الأخرى المرتبطة بخارطة التأسيس لها سيشكل الأساس لايجاد المدينة الجامعية المتكاملة الخدمات.

* الطلاب الحلقة المركزية المستهدفة بالعملية التعليمية بالجامعة ودورهم هام في تنفيذ خطط الجامعة، وهنا فإن دور النيابة لشؤون الطلاب هام في مجال هذا التنظيم ابتداءً باختيار الطلاب للدراسة الجامعية وشروطها والشفافية في هذا العمل، وتنظيم مساهمة الطلاب بالنشاطات والتقييم لسير العملية الدراسية وسبل تطويرها من خلال الندوات والفعاليات العلمية والثقافية وتبادل الخبرات مع الجامعات الأخرى، وأن يصبح الطالب مشاركًا فاعلاً في وضع الحلول والمقترحات لتطوير أوضاع الكليات، وخاصة المحتوى العلمي والثقافي بها، وتوفير مقومات

المساعدة في ذلك بالكليات وبالأقسام الداخلية وحل الإشكالات المتعلقة بالرسوم وغيرها+ وتنظيم الاستفادة القصوى منها في تطوير أوضاع الكليات بالجامعة.

* لايمكن النهوض بتطوير أوضاع الجامعة بدون المساهمة الفاعلة لمكوناتها (هيئات تدريس، جهاز إداري وطلاب) وإن تناسق عملها وتوحيده لمصلحة الجامعة وأعضائها سيحقق نتائج فاعلة في تطوير أوضاع الجامعة والنهوض بتحقيق خططها، وهناك أهمية لدور نقاباتها في المجالس المختلفة بالجامعة وفقاً للأنظمة واللوائح المنظمة لذلك.

* يكتسب أهمية هنا الاختيار النوعي للكوادر القيادية أن كان في مجال التدريس أو الإدارة وفقاً للكفاءات المحددة وشروطها.

* للموازنة بالجامعة دورها في النهوض بتطوير أوضاع الجامعة والايفاء بالتزاماتها المتعددة، ولذلك من الأهمية البحث عن مصادر لتنميتها من خلال مشاريع تضعها الجامعة ترد عليها دخلاً، أو وضع خطة استثمارات مع المجتمع ومؤسسات القطاع الخاص، أو مقابل تقديم البحوث والاستشارات، كما إن من المصادر الأساسية بناء مشاريع استثمارية تتبع للجامعة (مطابع- مراكز- خدمات تعليمية، خدمات طبية- خدمات اجتماعية الخ).. ويتطلب الأمر أيضاً ايجاد مراقبة على هذه الموازنة والحساب الخاص ومدخلات الطلاب من رسوم ووضعها في مكانها في خدمة الجامعة ونشاطها والطلاب.

وبالتناسق مع ذلك تم إنشاء الجامعات الأهلية بدءاً من جامعة الأحقاف عام ١٩٩٤م وبعدها جامعة الريان عام (٢٠١٤م) وأخيراً جامعة العرب ٢٠١٧/ ٢٠١٨م، مع أقسام كليات لجامعات أهلية أخرى تتبع مراكزها في صنعاء أو عدن.

إن مساق تطور التعليم العالي بمحافظة حضرموت يتطلب التقييم من كل النواحي لما له من أهمية في تحسين جودته وإدارته ومخرجاته بما يتوافق مع احتياجات المحافظة والمجتمع، ولكي يتحقق نوعاً من القيادة والتنسيق المنتظم نتقدم بالمقترحات التالية:

أولاً: بالنسبة لجامعة حضرموت وفي ظل اتساع كلياتها وأقسامها فإن عملية التطوير ستقود إلى ايجاد نوعاً من التخصص الأكاديمي العلمي بحيث يمكن من الآن التفكير في تقسيم الجامعة إلى جامعتين كمثال جامعة للعلوم والتطبيقية، وأخرى للعلوم الإنسانية، والاستفادة من المباني الجامعية الحالية لهذا الغرض ومنها المبنى لرئاسة الجامعة الحالي، كما إنه يمكن اقتراح كليات تخصصية ومجتمعية أخرى في مديريات غيل باوزير ومديرية الشحر، وغيرها، أو فروع للكليات تساعد على تكامل وجود كل مستويات التعليم بها.

ثانياً: التفكير في ايجاد إطار قيادي تنظيمي شامل للجامعات الحكومية والأهلية والمؤسسات الأخرى التربوية والمهنية بالمحافظة (مجلس – أو فرع للمجلس الأعلى للتعليم العالي) يشارك في أعماله رؤساء الجامعات الحكومية والأهلية وغيرهم من ذوي العلاقة رئيسية بالمجلس الأعلى للتعليم العالي بالجمهورية.

الفصل الخامس

رواد في مجال التعليم العالي

- دور **أ. د سالم عمر بكير** في مجال العلم والمعرفة:
- أ.**د. علي هود باعباد** رئيس ومؤسس جامعة حضرموت ورائدها:
- **أ. د. صالح علي باصرة** ودوره في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي.

الفصل الخامس: رواد في مجال التعليم العالي

هذا الفصل تم تخصيصه للحديث عن بعض محطات من حياة وسيرة وعمل عدد ثلاث كادرات حضرمية عملت بالتعليم العالي والبحث العلمي وقيادة الجامعات إلا إن عملهم تخطى ذلك في العديد من المؤسسات ومنها الثقافية والسياسية والجماهيرية.

الكاتب يضع هنا انطباعاته وآرائه حول عملهم ومرافقته واتصالاته بهم، والذي تم تلخيصه في المقالات التي تم نشرها بالصحافة والتي أضعها أمامكم في هذا الفصل بالكتاب.

دور أ. د. سالم عمر بكير في مجال العلم والمعرفة [١] [٢]

تقييم دوره من جامعة عدن ومعاصريه:

يحسب لجامعة عدن إنها كعرفان للدور الذي لعبه د. سالم عمر بكير (رحمة الله عليه) بالجامعة حيث عمل بها معيداً ومدرساً ونائباً ورئيساً لها في تنظيمها ندوة عنه في عام ١٩٩٨م وأصدرت كتاباً تأبينياً بعنوان «فقيد العلم والمعرفة» أن صدق المشاعر عبر عنها عالم وهامة علمية ووطنية حيث أشار أ. د. سعيد عبدالخير النوبان في موضوعه المنشور بهذا الكتاب بعنوان «د. بكير في طي النسيان» ونوجز ما قاله عنه في العناوين التالية:

أولاً: «لم يكن انخراطه في العمل السياسي للكسب الشخصي المادي والبحث عن جاه، أو البحث عن مواقع لأقاربه أو عشيرته».

ثانياً: «لقد بخلوا عليه في حياته وشح عزاؤهم له بعد موته:

أما الأستاذ د. مبارك حسن الخليفة أستاذ الأدب والنقد العربي بجامعة عدن فقد أشار إلى علاقته بالمفكر بكير بالتالي: «عرفته منذ عشرين سنة شاعراً مبدعاً، وله باع طويل في الدان الحضرمي، مثقفاً رصيناً، يحمل

---

(١) مقال للكاتب نشر بمجلة المكلا الصادرة عن إدارة الثقافة م/ حضرموت العدد (٢) أكتوبر – ديسمبر ٢٠٠٨م

(٢) د. سالم عمر بكير ولد بالمكلا بتاريخ ١١/ ١/ ١٩٤٦م وتوفي بها في الثالث من يوليو عام ١٩٩٨م

فكراً نيراً، أضف إلى ذلك إنه فتح قلبه وبيته حباً وكرماً لأصدقائه وزملائه ومحبي الشعر والفن».

وتناول الباحث المستبير نجيب محمد يابلي في مقاله الصادر بصحيفة الأيام العدد (٥٠٣٧) الموافق الأول من مارس ٢٠٠٧م في الصفحة (١١) وبعنوان رجال في ذاكرة التاريخ (أ. د. سالم عمر بكير مشوار عمل وإبداعي طويل) السيرة الزاخرة بالعطاء للمفكر والعالم أ. د. سالم عمر بكير بدأها بميلاده ودراسته وذكريات لعدد من عمل معه والمهام والمناصب التي تقلدها في عدد من المجالات الطلابية والشبابية والسياسية والبرلمانية، وعمله الأساسي في المجال العلمي الأكاديمي بجامعة عدن محاضراً في الأدب والتاريخ، وعرفاناً بدوره كمؤرخ تم تكريمه من اتحاد المؤرخين العرب بشهادة المؤرخ العربي في يناير ١٩٨٩م.

دوره في مجال الفكر والأدب:

إن سلوكياته وحياته العملية ارتبطت بتربيته على الخلق الطيب والأدب الرفيع فهو من بيت أدب وشعر، ولهذا فإن أحد أهم تجليات ملكاته في الحضور والمشاركة في المناسبات الشعبية والقاء الشعر والمساهمة في المساجلات الشعرية العديدة ومنها «الدان الحضرمي». كما أشار إلى ذلك أ. د. مبارك الخليفة، فهو يحرص على حضورها أثناء تواجده بمحافظة حضرموت وأحياناً تعقد في منزله وبحضور عدد من الشعراء البارزين ومنهم المرحوم حسين أبوبكر المحضار، واتساع معارفه الفكرية والتاريخية

وقدراته الثقافية أدت إلى انتخابه سكرتيراً اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني وكان له حينها مساهمات كبيرة في مجال تطوير المستوى النوعي للأداء الحزبي في المجال الثقافي والإعلامي وربطه بالمهمات الوطنية والقومية والإسلامية، وإن وجوده القيادي هذا كان تشريفاً واعترافاً بدوره في المجال الإبداعي الثقافي في مؤسسات الفكر والإعلام وفي تأسيس منظماتها من منظمات شبابية واتحاد أدباء وكتاب وصحافة ومنابر علمية أخرى، لقد اعطى للتنظيم السياسي الجبهة القومية وبعده الحزب الاشتراكي اليمني كل ما أدخره في مجال تعلمه وخبراته في المجال الثقافي والعلمي والإبداعي.

وكان محاوراً فكرياً وسياسياً وأديباً وقائداً خلوقاً، كما أشار وأثنى عليه أ. د. سعيد عبدالخير النوبان (رحمه الله) لايمكن في موضوعنا هذا الإلمام بكل التراث الزاخر لعمل المرحوم أ. د. سالم عمر بكير ولكن اتعشم من جامعة عدن مواصلة دورها في هذا المجال تخليداً لهذا العالم ولدوره في مجال العلم والمعرفة، كما إنني أوجه نفس هذا الطلب إلى اتحاد الأدباء ليتبنى عملاً يخلد فيه هذا الكاتب المؤرخ من خلال العناية بجمع ما كتبه في المجلات الثقافية، أما الحزب الاشتراكي اليمني فهو الآخر عليه مسؤولية كبيرة في العمل على رعاية المجهودات للبحث وإبراز المؤلفات التي أودعها في الندوات الوطنية أو الإقليمية والعربية والدولية.

الكاتب يتطلع بأن يتم في نشاط الجامعات وخاصة جامعتي عدن وحضرموت التي عمل بها أ. د. سالم عمر بكير توجيه الاهتمام للبحث والتنقيب في التراث الفكري والأدبي والتاريخي الزاخر للمؤرخ والعالم بكير

وأن يوجه الباحثون ومعدو الرسائل العلمية لهذا الغرض. عاش سالم عمر بكير بسيطًا متواضعًا، هو جزءاً أصيلاً من هذا التاريخ السياسي والثقافي لقافلة قدمت الكثير واكتفت في حياتها بعشق العلم والحرية، كان زاهداً في حياته، طائراً يغرد أناشيد الحب وناشداً حياة سعيدة.

أ.د علي هود باعباد: رئيس ومؤسس جامعة حضرموت [١] [٢]

دوره في تأسيس جامعة حضرموت:

وصل استاذنا القدير إلى المكلا عاصمة محافظة حضرموت يحمل رسالة هامة فحواها إرساء مداميك تأسيس أول جامعة حكومية ومتابعة بنائها لبنة لبنة ووضع أساساتها المتينة لتحتل محافظة حضرموت مكانتها، ولتبدأ مرحلة جديدة في النطاق العمراني العلمي لأجيال تواقة للعلم والمعرفة بعد أن أتعب أبنائها الترحال كثيراً لتلقيه في أصقاع مختلفة. د. علي هود باعباد (رحمة الله عليه) بدأ يخط السير يجمع قواه، يستخدم الإمكانيات البسيطة الموجودة ويعمل بصبر وإناءة لإرساء معالم المعرفة وبناء الإنسان الجديد، لم يبال بالصعوبات بل والعقبات في طريقه حيث الأوضاع السياسية والمادية أيضاً تحتاج إلى عزيمة الرجال وإرادتهم، لم تثنه الكوابح بل عمل بكل جهده لتذليل الصعوبات والعمل على إشراك الجميع لإنجاح هذه المهمة النبيلة الخالدة وبناء جامعة جديدة.

استخدم في البدء الإمكانيات المتوفرة من مباني تابعة لمؤسسات الدولة كمثال مبنى كلية التربية بفوة حينها كان يسكنه متضرروا الأمطار وحل

---

(١) مقال للكاتب نشر بصحيفة شبام ١٧ أبريل ٢٠١٣م العدد (٦٨٩) في يوم الاحتفاء بأربعينية وفاته بعنوان (أبعاد ودلالات توافق أربعينية المؤسس وعشرينية التأسيس وقد أجريت تعديلات بالعنوان وفي بعض الفقرات.

(٢) د. علي هبود باعباد ولد بالغرفة م/ سيئون عام ١٩٤٧م وتوفي بالمكلا ودفن بالغرفة الثامن من مارس ٢٠١٣م.

مشكلتهم وقام بعملية الترميم، واستفاد من المبنى المستخدم في الغليلة لكلية التربية بالمكلا منذ تأسيسها عام ١٩٧٤م وتنظيم أعمال الصيانة وإضافة بعض القاعات الجديدة، وبناء كليات جديدة في مجمع الكليات بفوة (كلية البيئة والأحياء البحرية، كلية البنات)، وكلية الطب والعلوم الصحية في المساحة لمستشفى ابن سيناء بفوة، كل ذلك بمساعدة ودعم المغتربين الحضارم بالإضافة إلى استخدام مباني للكليات الأخرى في سيئون والمهرة وسقطرى.

أما من أهم ثمار جهده البنائي الأساسي فهو إقامة المشروع الجامعي لجامعة حضرموت بمنطقة فلك، وقام أيضاً بحجز أراضي متعددة لإقامة مشاريع كليات وخدمات أخرى للجامعة في كل من المكلا وسيئون والقطن والمهرة وسقطرى.

اهتمامه بإعداد الكادر التدريسي وتأهيله:

وفي الجانب التدريسي فقد استخدم الإمكانيات والكوادر الموجودة حينها لدى جامعة عدن (كلية التربية التي حينها يتسع عملها في مجال العلوم والآداب) وتوسيع الاستفادة من المدرسين في الجامعات الحكومية اليمنية الأخرى. وعمل تعاقدات مع مدرسين وخبراء من العراق والسودان ومصر وسوريا وفلسطين، كما وضع خطة لإعداد الكادر التدريسي المحلي من خلال فتح باب التأهيل على أوسع نطاق في التأهيل وإبرام الاتفاقيات العلمية والثقافية مع الجامعات العربية والإسلامية والأجنبية.

وفي عهده بدأت الدراسة في مساق (الدراسات العليا ماجستير) في إطار جامعة حضرموت بكلية التربية بالمكلا لتتوسع بعدها في التخصصات العلمية الأخرى، وفي فترة رئاسته للجامعة تم افتتاح عدد (٩) كليات منها (٥) بالمكلا و(٢) بسيئون و(١) بالمهرة و(١) بسقطرى، وقد تخرج في فترة رئاسته للجامعة من العام الدراسي ٩٨/ ٩٩م وحتى العام الدراسي ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣م عدد (٣٩٠٨) طالباً وطالبة من كليات الطب والعلوم الصحية والهندسة والبترول والبيئة والأحياء البحرية، والإدارة والعلوم الإدارية والتطبيقية وكلية التربية، كما تم في هذه الفترة أيضاً التوقيع على اتفاقيات ثقافية وعلمية مع الجامعات في البلدان العربية والإسلامية والأجنبية وبعث إليها فوراً عدداً من الوفود للاستفادة من خبراتها وتجاربها، وأصبحت الجامعة عضواً في اتحاد الجامعات العربية والإسلامية.

دوره في مناحي ومناشط الجامعة:

كان استاذنا موجوداً في كل مناحي ومناشط الجامعة، قائداً حكيماً ذا علاقة تتسم بالود والاحترام والتقدير مع معاونيه، معطياً كل جهده إلى التخطيط والتنظيم كأساس للبناء الجامعي، فبالإضافة إلى العمل الميداني تجده يتابع أوضاع الكليات عن كثب، يلتقي بالعمداء يتفقد العمل بالمختبرات ويتابع توفير متطلباتها، وينظر في أوضاع المكتبات بالكليات ويحرص على تزويدها بالمراجع والكتب المناهجية من خلال الاشتراك لمندوبيها في المعارض الدولية المقامة بالعاصمة صنعاء أو خارج البلاد، يقوم بإدخال الحاسوب للعمل بالكليات وإقامة مختبرات لهذا المجال، ويبدأ إدخال الحاسوب في عمل

الجامعة، يهتم بأوضاع الطلاب ويزورهم في مواقع سكنهم بالداخليات يستمع لمطالبهم في تحسين أوضاعهم الغذائية والصحية ويناقش مع جهات عديدة توسيع مجالات مساهمتها في هذا المجال وفي دعم الطلاب المتفوقين وهذا ما أصبح جلياً في مساعدة الصندوق الخيري للطلاب المتفوقين الذي يرأسه الدكتور عمر عبدالله بامحسون، ومنح الشيخ المهندس عبدالله أحمد بقشان وجوائز التكريم التي تمنح سنوياً لأوائل الطلاب منها جائزة المرحوم الشيخ/ سلمان سعيد بقشان للطالب المثالي م/ حضرموت، وجائزتي التفوق للشيخين المرحوم/ سالم سعيد باحمدان، والشيخ/ سعيد بن صالح بن محفوظ.

تجده باستمرار شعلة متقدة يأخذ بالسبل ويلتمس الطريق للوصول إلى تطوير أوضاع الجامعة وقيادة سفينة دفتها إلى بر الأمان، لقد نجح كثيراً في تحقيق ارتباط بين الجامعة والمجتمع فخلال فترة رئاسته منذ تعيينه بالقرار الجمهوري رقم (١٠٥٠) بتاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٩٥م وحتى صدور قرار تعيين رئيس جديد للجامعة بدلاً عنه في عام ٢٠٠٣م، فقد اقيمت عدداً من الندوات العلمية والفعاليات الثقافية، ومنها في مجال النخيل والعمارة الطينية والهجرة والاغتراب والبيئة والاستثمار واستضافة مؤتمر العلوم عام ٢٠٠٠م، حيث بلغت هذه الفعاليات (٢١) فعالية، وتم إنشاء المراكز البحثية والعلمية ذات الاختصاص التي رعت ونظمت هذه الفعاليات.

قدراته القيادية:

قدراته القيادية استطاع أن يسخرها من أجل تحقيق مشاركة لأبناء المحافظة أن كان في إطار الجمهورية أو الاغتراب في دعم تطوير الجامعة في

بناء الكليات وتوفير الإمكانيات لبناء القاعدة المادية للجامعة وفي الأساس مشروع الجامعة بفلك وتوفير الدعم لنشاط الكليات الأخرى، كما أن لإسهام مجلس الآمناء بجامعة حضرموت وهي تجربة فريدة تم العمل بها وترأس عمله رئيس مجلس الوزراء وبمشاركة عدد من الوزراء والمسؤولين بالمحافظة والداعمين من المغتربين الحضارم دوراً أساسيًا في تأسيس الجامعة ودعم نشاطاتها العلمية والأكاديمية والمساهمة في ابتعاث الطلاب المتفوقين للدراسة بالجامعة والخارج، أن مثل هذا الدور وهذه المساهمات جديرة بالإشادة ومتابعة استمرارها وإيجاد تنظيم أفضل لها.

وخلال فترة رئاسته للجامعة تم إقامة بمكتبة كلية التربية بالمكلا معارض للكتب المشتراه من المعارض الدولية، وإقامة بمبنى المكتبة ورشة العمل لمناهج الجامعة وتنفيذه لأعمال الصيانة بالمكتبة، وعقدت في فترة رئاسته بمبنى المكتبة دورة للمكتبات بالجامعة والتربية والتعليم ودورة خارجية لمدراء ثلاث مكتبات إلى جامعة الموصل بجمهورية العراق الشقيقة عام ٢٠٠٢م للتعرف على عمل المكتبات هناك والكاتب ترأس هذا الوفد للمكتبات.

اهتمامه بقضايا العمل والعمال:

يهتم بقضايا العمال ومكونات الجامعة كافة، تجده لايؤخر أرشيفه اليومي يبث فيه ويعطي توجيهاته لايؤخر عمل اليوم إلى الغد، يعالج ويقدر ظروف الدراسة للطلاب والمعوقات التي تواجههم، مشاعره ونبل أخلاقه وحبه للعمل جعله يختار عدد من الكادرات الكفؤة لمساعدته في إدارة

عمل الجامعة، هو إنسان ليس معصوماً من الخطأ ولكنه حسب تجربتي المتواضعة معه لايحمل الضغينة لأحد ويعمل على تصحيح أخطائه بضمير منفتح، اتذكر إنه اتخذ قرارات بفصل بعض الطلاب من الجامعة ولكنه بعد ذلك تراجع وفضل المصلحة العامة، وستظل بصماته محفورة في ذاكرة الزمن وآثارها ومعالمها واضحة غير قابلة للنسيان، وأن تسمية قاعة المؤتمرات والمعارض الدولية باسمه هو أحد القرارات الصائبة من قبل قيادة الجامعة وفاءاً لدوره المؤسس وتقديراً وعرفاناً لدوره الرائد، ويبقى على الجامعة أن تواصل السير بخطى ثابتة للحفاظ على الإنجازات المحققة ومتابعة مشوار هذا الرجل في استكمال البناء للمنشأة الجامعية بفلك وفي تنظيم الاستفادة من كل المنشآت والأراضي لمصلحة الجامعة والتفكير في التراث الثقافي والعلمي للاستفادة منه في إعداد الأجيال الجديدة.

وللاحاطة أكثر حول تقييم دوره في تأسيس جامعة حضرموت أو مشاركاته الأخرى في مجال التعليم وغيره يمكنكم مراجعة كتاب التأبين الذي أعدته جامعة حضرموت بهذه المناسبة.

أ. د. صالح علي باصرة ودوره في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي [١] [٢]

اهتمامه بتراث وخبرات الآخرين ودعمه وموازرته حقوق هيئة التدريس:

إسهامي بالكتابة عن الأستاذ الدكتور صالح علي باصرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي (رحمة الله عليه) ستكون متواضعة فيما أعرفه وأحطت به علماً فأعماله كثيرة ومشهود بها إن كان فيما نشره من بحوث أو مساهمات في ندوات أو مؤتمرات في مجال تطوير التعليم الجامعي ففي فترة رئاسته لجامعة عدن للفترة من ١٣ أكتوبر ١٩٩٤م حتى ١٥ سبتمبر ٢٠٠٣م كان وفياً لعدد من رؤسائها السابقين بتخليد ذكراهم وطبع بعض أعمالهم وكذا بالنسبة لعدد من أعلام حضرموت واليمن عوماً، ومن مواقفه التي اتسمت بالحكمة أثناء رئاسته لجامعة عدن رفضه لمقترح تقدم به بعض أعضاء مجلس الجامعة بعد حرب صيف عام ١٩٩٤م بالاستغناء وتحويل بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ممن عملوا سابقاً بمعهد عبدالله باذيب لمجالات أخرى أو الانتقاص من أي حقوق لهم.

---

(١) موضوع للكاتب نشر في صحيفة ٣٠ نوفمبر الصادرة بالمكلا العدد ( ) الموافق بعنوان شهادة للتاريخ: د. صالح علي باصرة ودوره في تطوير التعليم الجامعي وقد تم ترتيب من جديد عناوينه، كما نشر موجز له في كتاب التأبين الصادر عن جامعة عدن.

(٢) د. صالح علي باصرة ولد بالمكلا في ٨ يناير عام ١٩٥٢م وتوفي بالأردن ووارى جثمانه التراب بعدن في ٢١ نوفمبر ٢٠١٨م.

أما الموقف الآخر المتميز في فترة رئاسته لجامعة صنعاء ١٥ سبتمبر ٢٠٠٣- ١٥ فبراير ٢٠٠٦م فتثمل في التعامل مع إضراب أعضاء هيئة التدريس والمساعدة بجامعة صنعاء بالحكمة والتوصل معهم إلى اتفاق بتاريخ ١٦ مايو ٢٠٠٥م يتضمن موافقته على منحهم علاوات إضافية في رواتبهم وبدل سكن وعلاج وتنظيم التأمين الصحي وبالتالي الاستجابة لمطالبهم ومن ثم فقد عممت هذه الامتيازات القانونية على كافة هيئات التدريس بالجامعات اليمنية الحكومية. وبمثل ما تعامل مع مطالب هيئة التدريس بجامعة صنعاء في ظل رئاسته للجامعة فقد سار على نفس النهج في التعامل وهو وزير للتعليم العالي والبحث العلمي مع مطالب نقابة هيئة التدريس بجامعة حضرموت في إضرابهم بقراره الواضح رقم (٤) لعام ٢٠٠٩م والقاضي بإلغاء كافة الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها حينها رئاسة جامعة حضرموت وبأن تتم العودة إلى النظام المعتاد تنفيذه في كل دورة امتحانية مع إقراره لمطالب النقابة في الاستحقاقات المالية وصرف أجهزة الحاسوب وغيرها مما كان له الأثر على رفع الإضراب والانتصار لمطالب إخوانه أعضاء هيئة التدريس.

دور مرموق وبارز في دعم نقابات العاملين بالجامعات الحكومية:

وفي فترة عمله وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي للفترة من ١٥ فبراير ٢٠٠٦م حتى ١٨ ديسمبر ٢٠١١م حدثت بالوزارة تطورات نوعية هامة، فبالنسبة لتلبية مطالب العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية يشار بالبنان إلى اللقاء التشاوري الهام الذي انعقد في رحاب جامعة عدن بتاريخ

١٩ ابريل ٢٠٠٦م برئاسته وبحضور رؤساء الجامعات ومجلس التنسيق لنقابات العاملين حيث خرج اللقاء بقرارات هامة منها:

- مشاركة نقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية في أعمال مجالس الجامعات كعضو مراقب.
- مساواة أبناء العاملين بالجامعات الحكومية بأبناء أعضاء هيئة التدريس باعفائهم من ٧٥٪ من الرسوم.
- تدريب العاملين بالجامعات داخلياً وخارجياً ومنحهم فرص الدراسة العليا بالداخل والخارج بالاعتماد على الموازنات للجامعات والوزارة.
- إمكانية حصول العاملين المؤهلين أكاديمياً (دراسات عليا) على فرصة الالتحاق والعمل بالهيئة التدريسية بالجامعات وفقاً للشروط المعمولة بها بالجامعة.
- الإقرار لأول مرة صرف مبلغ مالي بين (١٠٠٠) دولار للعاملين بالجامعات اليمنية الحكومية مساعدة للعلاج الخارجي حيث كان سابقاً يطبق عليهم نظام الخدمة المدنية.

أما الخطوة النوعية التي لحقت ذلك هو قيام أ. د/ صالح علي باصرة بتضمين مواد قانون التعليم العالي الجديد الصادر بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠١٠م إقرار عضوية نقابة العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية في قوام المجلس الأعلى للتعليم العالي ونقابة هيئة التدريس، وهذا الإقرار سيتحقق من خلاله الدفع للتطبيق إصدار القوانين واللوائح التي تضمن

حقوق العاملين ورفع مكانتهم في إطار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات بالجمهورية اليمنية.

اهتمام بتطوير التعليم العالي والبحث العلمي:

استمر المؤرخ والأستاذ صالح علي باصرة وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي للفترة من ١٥ فبراير ٢٠٠٦م وحتى ٨ ديسمبر ٢٠١١م، أربعة وعشرون عاماً هي فترة عمله في مجال التعليم العالي (١٩٨٧- ٢٠١١م) منها خمسة سنوات هي فترة قيادية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلالها صدرت القوانين واللوائح الجديدة، انعقدت ورش العمل وتحسن الاهتمام بجودة التعليم وتنظيم البعثات الدراسية الخارجية، وتحسن نوعاً ما الأداء الأكاديمي وتوسع التأهيل الجامعي داخلياً وخارجياً وأصبح قوام هيئات التدريس والمساعدة يغطي غالبية مطالب الجامعات من الكادر اليمني، وسيقوم غيري من المختصين بهذا الشأن بالإحاطة الأكثر عن هذه الإنجازات. ويمكن الرجوع إلى التأبين التي عقدتها جامعة حضرموت وكذا السلطة المحلية بالمحافظة والتي أشارت إلى أدواره.

موقف سياسي وطني وعشق لعدن:

قدم الكثير لوطنه وله مواقف مشهودة في التاريخ السياسي والوطني لا يمكن أن تغيب عن ذاكرة الشعب في نصرة المظلومين والانتصار لقضاياهم، لقد دخل التاريخ من أوسع أبوابه بالتقرير المشهور (تقرير باصرة) عن سيطرة النافذين على الأراضي والممتلكات الجنوبية، قلت كلمتك دون خوف أو وجل فاكتسبت التقدير والمحبة لشجاعتك، لقد انتصرت للحقيقة ولضميرك

ومعدنك قد تكون الظروف بعدها التي عاشها الوطن لم تعطيك ما تستحق حيث الصراع والحرب يأخذ الوقت الكثير والعيش الحر والكلمة لها ثمن، لقد أحب عدن وعشقتها وتوارى جثمانه ثراها صباح يوم ٢١ من نوفمبر ٢٠١٨م وقبلها بالمكلا عاصمة محافظة حضرموت كان الميلاد عام ١٩٥٢م فيا لها من دلالة لما تحمله من معاني لكل من له بصيرة ووجدان.

الاستنتاجات والاقتراحات:

لقد أوجزت بصورة عامة سير مختصرة حول أعمال ومساهمات كادرات وطنية ودورهم في تطوير التعليم الجامعي والعالي والنهوض بأوضاع الجامعات والتي تخطت هذه الأدوار في هذا المجال لتسهم في المجال السياسي والثقافي والتاريخي وأعمال الفكر وغيره من مجالات الارتباط بالنظام السياسي والاجتماعي وتطويره، لقد اختط هؤلاء الرواد طريق العمل الواعي والعمل المنتظم والفاعل واكتسبوا احترام وتقدير مجتمعهم وأوجدوا لهم علامات مضيئة في سير التطور ومجال العلم والتنوير.

وهدفنا أن يتواصل البحث للدارسين والباحثين وفي الدراسات العليا بالجامعات عن ما أنتجه هؤلاء وإظهاره في رسائلهم العلمية والاستفادة منه في البحث العلمي.. كما إننا أخذنا هنا فقط نماذج من أبناء حضرموت هناك آخرين أيضاً لهم إسهامات كبيرة في هذا المجال وأسهموا بدور كبير في مجال التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي ومنهم من ورد اسمه في الاحاطة عن الدكتور سالم عمر بكير وأخص بالذكر أ.د. سعيد عبدالخير النوبان واعتبره من الكوادر التي أسهمت بدورها في البناء المؤسسي

للجامعـات ومنهـا جامعـة حضرمـوت.

وإن الحصيلـة والاسـتنتاج المسـتخلص مـن الحديـث حـول هـذه الـكادرات مسـألة اسـتمرار تقديـر دورهـم وأعمالهـم وتربيـة الجيـل الجديـد بمآثرهـم وأخـذ الـدروس والصـبر والاسـتفادة مـن هـذا الـتراث في رسـم آفـاق التطـور ووضـع الخطـوط العريضـة لتطويـر التعليـم بالجامعـات والتربيـة والتعليـم كأسـاس للنهـوض بالأوضـاع الأخـرى.

نتأمـل أن تعتنـي مراكـز البحـث والتاريـخ في البحـث عـن هـذا الـتراث والاسـتفادة منـه بالبحـث والتنقيـب.

ملحق عام

مقالات الكاتب حول حقوق الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية

ملحق عام: مقالات الكاتب حول حقوق الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية

موظفو الجامعات وواقع حالهم اليوم

منذ قيام الجمهورية اليمنية بالاستناد الى الدستور تم اصدار العديد من القوانين، منها ما يتعلق بالتربية والتعليم وكذا التعليم الجامعي، ففي مجال تنظيم العمل بالجامعات صدر القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٥م بشان الجامعات اليمنية وبالاطلاع على هذا القانون ومقارنته بقانون المعلم والمهن التعليمية ولائحته التنفيذية يتبين شموليته لكافة منتسبي وزارة التربية والتعليم وتحديد مكانتهم وحقوقهم في اطار هيكل عام متكامل، بخلاف ماهو موجود في قانون الجامعات اليمنية الذي أخذ بالاهتمام قطاع التدريس واغفال الطاقم الوظيفي من فنيين واداريين وعاملين وهذا الواقع ادى الى خلل في بنيان الجامعات في التعامل مع منتسبيها وبالتالي أفرز ضعفا في المتابعة وهضما لحقوق فئة الموظفين العاملين في أعلى السلم تعليمي في الجمهورية مقارنة بزملائهم ان كان في اطار الجامعات من أعضاء هيئات التدريس والتدريس المساعدة او في مجال التربية والتعليم .

والنتيجة فقد ادى هذا الواقع الى ان يقع موظفو الجامعات في كماشة المعالجات المنقوصة للحقوق واتخاذ القرارات الجزئية لمعالجة وتسوية أوضاعهم المعيشية فعلى سبيل المثال تم منحهم في عام ١٩٩٨م ٥٠٪ بدل تشجيع وخاص على ان يتم الزيارة اليها ٣٠٪ الا ان تنفيذ ذلك ظل معلقا رغم العديد من الاتفاقات والتوجيهات للحكومات المتعاقبة

وفي حين تتم الاستجابة السريعة لمطالب اعداد الهيكل العام لأعضاء هيئات التدريس ومساعديهم وصرف الزيادات المطردة في الرواتب، فان تحقيق تلك المطالب لموظفي الجامعات لا يحظى بالاهتمام المطلوب سواء من الحكومة او من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي او من متابعة رؤساء الجامعات ويكفي دليل على ذلك الموقف للحكومة من مطالب موظفي الجامعات واضرابهم لصرف لهم علاوة وبدل معيشة ٢٠٪ صرفت لكافة موظفي الدولة .

ان تعزيز دور موظفي الجامعات وتحسين مستوى حياتهم المعيشية وتحقيق مطالبهم المتناسبة مع مكانتهم في العمل بهذا القطاع التربوي الهام مسؤولية مطلوب ان يتضافر عمل الجميع لتحقيقها ابتداء من رؤساء الجامعات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والحكومة وان السبيل السليم لتحقيق ذلك يأتي من خلال الاتي:

اولا:اصدار قانون جديد للجامعات اليمنية الحكومية (او تعديل ضمنه) بالاستناد على الملاحظات والمقترحات المقدمة من الجامعات ولائحة تنفيذية تستوعب ضمنها حقوق وواجبات كافة منتسبي هذه الجامعات وهيكل لرواتبهم جميعا.

ثانيا:اسراع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في متابعة مجلس الوزراء لتنفيذ توجيهاته المتعلقة بصرف بدل غلاء معيشة ٢٠٪ للعاملين بالجامعات والتي صرفت لجميع العاملين بالجهاز الاداري للدولة منذ أبريل ١٩٩٩م واسوة بصرفها لمنتسبي وزارة التربية والتعليم على ان ترصد لها

المبالغ في موازنات الجامعات لعام ٢٠٠٤م حيث انه من الظلم والاجحاف استمرار ذلك بما يخل بالقانون .

دور نقابة موظفي الجامعات في رفع مكانتهم وتحقيق مطالبهم:

ان تأسيس منظمات المجتمع المدني وفي مقدمتها النقابات ومنها تأسيس نقابات لمنتسبي الجامعات اليمنية يمكن ان يكون له دور فاعل في رفع مكانة الموظفين وتحقيق مطالبهم وتحسين ظروف عملهم وتأهيلهم المهني والفني ورفع مستوى حياتهم المعيشية.

ولقد انعكس قانون الجامعات وتطبيقاته على التكوينات النقابية في أطار الجامعات اذ انه بدلا من ايجاد كيان نقابي واحد لكل فئات منتسبي الجامعة (مدرسين موظفين) فانه قد تم تأسيس نقابة مستقلة لكل فئة على حده وادى ذلك الى استقلالية في العمل والمتابعة للمطالب واضعاف العمل الجماعي المشترك. .كما ان الواقع النقابي الموجود حينها أن كان في أطار نقابات هيئة التدريس بالجامعات أو نقابات موظفي الجامعات ظل مقتصراً على الوجود في اطار الجامعة حيث لكل جامعة نقابة مستقلة للمدرسين واخرى للموظفين دون استكمال تأسيس نقابة عامة منتخبة على مستوى الجمهورية تأخذ شرعية عامة من خلال اقرار برامج وأنظمة داخلية لها. وفي حالات عديدة يتم تكوين مثل هذه الهيئات النقابية بطابع يميل الى التعيين وليس الانتخاب والذي جرى بها بعد ذلك. .ولكي يتم تجاوز الاوضاع الحالية في اطار العمل النقابي الجامعي فانه من الأهمية بمكان التفكير بجدية لتأسيس نقابة عامة للجامعات اليمنية الحكومية يكون مقرها الرئيس صنعاء وفروعها

في الجامعات.

وما من شك في ان تأسيس نقابة عامة لهذا القطاع التربوي الهام سوف يكون له أثره البارز في تعزيز العمل الموحد داخل الجامعات وترسيخ القيم الديمقراطية التي من شأنها النهوض بالمجتمع وتطويره في كافة المجالات كما أن ذلك سيسهم كثيراً في تعزيز مكانة منتسبي الجامعات وتحقيق كافة مطالبهم وانقاذهم من حالة الشتات والتمزق التي اوقعتهم فيها الكيانات النقابية المتعددة و المتفرقة.

وفي هذا الاطار سعياً نحو تحقيق ايجاد الكيان النقابي الموحد فانه حان الوقت لأن يضطلع مجلس التنسيق لنقابات موظفي الجامعات بدوره في الأعداد لتأسيس كيان نقابي موحد بالتشاور مع الحكومة في اتجاهين:

الأول: أما بتشكيل لجنة تحضيرية من مختلف الهيئات الإدارية المنتخبة للنقابتين (تدريس وموظفين)لإيجاد كيان نقابي واحد للنقابة.

الثاني: في حالة عدم بالخيار الأول يتم تشكيل لجنة تحضيرية من ممثلي الهيئات الادارية المنتخبة لموظفي الجامعات لتأسيس نقابة عامة مستقلة لموظفي الجامعات اليمنية الحكومية .

لقد أدى غياب الدور الفاعل لنقابات موظفي الجامعات وعدم وجود نقابة عامة لهم ادى الى الانتقاص من حقوقهم في ان يحدد قانون الجامعات تفصيلا لحقوقهم او تحديد هيكل وظيفي عام لكافة منتسبي الجامعات وعلى سبيل المثال عدم مساواتهم حتى بمدرسي وزارة التربية والتعليم في

البدلات رغم عملهم في أعلى سلم تعليمي بالبلاد .. وهناك مسائل أخرى جديرة بالاهتمام بالإضافة الى تحسين المستوى المعيشي تتعلق بتحسين ظروف العمل والسلامة المهنية والتأهيل المهني وغيرها.

هذه دعوة مفتوحة نوجهها لكافة المختصين وسنعمل جهدنا على متابعتها لتتحقق بمشيئة الله تعالى. .وندعو الجميع للمساهمة في الغناء هذا الموضوع للأهمية.

الأيام ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٣م العدد (٤٠١١)

الجامعات اليمنية والنهوض بتطوير أوضاعها

لايمكننا إلا ان نبارك توسع التعليم الجامعي الحكومي والأهلي حيث يوجد حالياً عدد (٧)جامعات حكومية وعدد آخر أهلية، وموضوعنا ليس معنياً برصد كامل لأوضاع الجامعات فذلك مهمة وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي والمجلس الأعلى للجامعات من خلال تبني ندوات وورش عمل والاستفادة من تجارب وخبرات الجامعات الأخرى في الدول الشقيقة والاجنبية.

ان عملية التعليم منظومة متكاملة تبدأ من مراحل الإعداد للتلاميذ في الحضانات ورياض الأطفال حتى الجامعات..وحتى لااترك للخيال السير في سبر أغوار هذا المجال التعليمي فأننا سنتخذ بالاهتمام بعض المجالات الحيوية في مجال النهوض بالتعليم الجامعي وتطوير أوضاع الجامعات بالاستناد إلى تجربة العمل المتواضعة بجامعة حضرموت والاتصال بالهموم العامة للجامعات اليمنية الحكومية من خلال المساهمة في أعمال مجلس تنسيق نقابات العمال بالجامعات.

أهمية أصدار قانون جديد للجامعات ولائحة تنفيذية:

أوضحت التجربة وسير العمل بالجامعات اليمنية الحكومية والأهلية والنقاشات التي احتدمت بين نقابات هيئات التدريس ومجلس الوزراء خلال عام ٢٠٠٥م وتوجيهات وقرارات المجلس الصادرة حول تنظيم العمل بالجامعات اليمنية الحكومية والأهلية الحاجة الملحة لإصدار

قانـون جديـد بـدلاً عـن قانـون رقـم (١٧) لعـام ١٩٩٥م وتعديلاتـه، ولائحـة تنفيذيـة شـاملة لـكل مكونـات العامليـن بالجامعـات (هيئـات تدريـس، اداريين وطـلاب)، حيـث أغفـل القانـون السـاري حقـوق الموظفيـن (اداريـون وفنيـون) ولـم تشـمل مـواده توضيحـاً لواجباتهـم وحقوقهـم وحتى المـادة رقـم (٥٩) منه والتـي نصـت علـى الآتي: «يعـاون رئيـس الجامعـة ونوابـه والآميـن العـام جهـازاً اداري وفنـي يتحـدد حجمـة واختصاصاتـه وفقـاً لـكادر تنظمـه اللائحـة التنفيذية» لـم يتـم تفعيلهـا علـى الواقـع.

ان كافـة الجامعـات في البلـدان العربيـة والأجنبيـة بـل والـوزارات في بلادنـا ينظـم أعمالهـا قانـون عـام لكافـة منتسـبيها ولائحـة تنفيذيـة شـاملة لهـم باسـتثناء الجامعـات اليمنيـة الحكوميـة حيـث توجـد ازدواجيـة في معاييـر التعامـل، ففـي حيـن يعطـى القانـون في المـادة (٧مكـرر) ضمـن اختصـاص المجلـس الأعلـى للجامعـات فقـرة (هـ)»اقـتراح كادر أعضـاء هيئـة التدريـس وأيـة تعديـلات متعلقـة بالـكادر ورفعهـا إلـى مجلـس الـوزراء». في حيـن أن المـادة(١٤) مـن هـذا القانـون تفـرز موظفـي الجامعـات عـن السـياق العـام لعملهـم بالجامعـات لتحيلهـم للتعامـل معهـم كموظفيـن وفقـاً لقانـون الخدمـة المدنيـة حيـث ورد في هـذه المـادة «تكـون لرئيـس الجامعـة صلاحيـات الوزيـر المنصـوص عليهـا في اللوائـح والقوانيـن الخاصـة بموظفـي الدولـة بالنسـبة للموظفيـن مـن غيـر أعضـاء هيئـة التدريـس».

لقـد ترتـب علـى هـذا القانـون للجامعـات السـاري تطبيقـه الاختـلاف الكبيـر في التعامـل مـع قطـاع الموظفيـن مقارنـة بأعضـاء الهيئـة التدريسـية والمسـاعدة

في كافة الاستحقاقات للوظيفة العادية من رواتب وبدل أو متطلبات العلاج أو مسائل التدريب والتأهيل مما له الأثر على فعالية وحماس الموظفين ودورهم في إطار النهوض بالأوضاع العامة للجامعات.

لايمكن تصور أن تنهض الجامعات بدورها إلا من خلال المزيد من إرساء نظام المشاركة الفاعلة لكافة مكوناتها ان كان أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين أو قطاع الطلاب وأية قيود تتطلع إلى ازالتها عند الاتجاه نحو اصدار قانون جديد للجامعات أو اللائحة التنفيذية، ويحدونا الأمل بأن تتم المناقشة الموسعة لها قبل الإصدار وان تطلع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بدورها المنظم وفقاً للقانون بحيث تصبح الجامعات مركز إشعاع وساحة واسعة للفكر والإبداع والحرية ومجالاً حيوياً لترسيخ وتعميق القيم الديمقراطية وتكون قدوة يحتذى بها في مجال انتخاب القيادات فيها ومثالاً يحتذى به في مكافحة الفساد المستشري.

تخطيط وتنظيم العمل بالجامعات وبناء قاعدتها المادية:

يتوقف على عملية التخطيط التطوير المنهاجي والمنظم لعمل الجامعات والإرتقاء بالأداء التعليمي لتلبية متطلبات المجتمع وفي هذا الأطار فأننا نجد قصوراً واضحاً في رسم استراتيجيات واضحة للتعليم الجامعي وربط ذلك بمتطلبات المجتمع وإجراء التقييم الدوري للأداء حيث ان ذلك يمكن أن يتم من خلال اتباع أساليب جديدة في تطبيق المناهج ووضع خطط اعداد الكوادر وتنظيم الاستفادة منها ان كان في العمل بالجامعات أو خارجها، وبعبارة موجزة ربط إنشاء الجامعات والكليات بتلبية متطلبات التنمية

وحاجات سوق العمل.

وفي حين انه يكتسب أهمية كبيرة التقييم لسير العملية الدراسية وتطبيق المناهج في اطار الجامعات من خلال عقد الندوات وورش العمل فقد اقتصر العمل في اطار جامعة حضرموت على عقد ورشة عمل واحدة بالمكلا خلال الفترة من ٢٥-٢٦ديسمبر ٢٠٠١م وهنا تبرز الأهمية الكبيرة للخطط العامة التي يمكن ان تضعها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكون مجالاً حيوياً ان كان في نشاطها أو في اجتماعات المجلس الأعلى للجامعات وان تطلع مجالس الجامعات بدورها في النهوض بأوضاع الجامعات والتقويم لسير العمل.

تحسين الأداء العلمي بالجامعات يرتبط التحسن النوعي للعمل بالجامعات بالاعداد المنظم والمناهجي لقوام الهيئة التدريسية والمساعدة والكادر الفني المرتبط بالعملية الدراسية، وحيث يلاحظ في السنوات الأخيرة ازدياد حملة الشهادة الدكتوراه والماجستير إلا ان هذا الجانب على أهميته يتطلب أن يتوافق معه عملية التقويم للإداء والأخذ بالاهتمام المجالات العلمية والعملية والتوعية ووضع خطة متكاملة ومركزية من قبل الوزارة لاستكمال ايجاد كادر تدريسي وطني بالجامعات يغطي النقص الموجود بانتداب مدرسين من البلدات الشقيقة والصديقة، واقتصاد دورهم على الأستاذ الزائر في المجالات والتخصصات النادرة، وبالتوافق مع ذلك من الأهمية ان تستوعب خطط هذا التأهيل والتدريب تأهيل الطاقم الإداري والفني بالجامعات من خلال الحاقهم بالدراسات الاكاديمية

بالجامعات بالجمهورية أو خارجها وهو مايمكن ان ينظمه اقرار لوائح عامة للتدريب والتأهيل وإنشاء ادارات مختصة كما هو موجود بجامعة صنعاء بالجامعات الأخرى حتى يتم الاستفادة المثلى من المخصصات الموجودة في الموازنات، وبالتوافق مع ذلك يمكن عقد الاتفاقيات العلمية والثقافية مع الجامعات في البلدان العربية والاجنبية وارسال المبعوثين للاستفادة من الخبرات المكتسبة بدلاً من ارسال الوفود عشوائياً.

تطوير الأداء الإداري للجامعات:

ان جانباً حيوياً في مجال رفع وتطوير الأداء الإداري بالجامعات يقف في الأساس على تطبيق قانون رقم (١٧) للجامعات اليمنية وتعديلاته وخاصة تلك المواد به المتعلقة بتحسين الأداء الإداري والتقويم للأعمال. ويرتدي أهمية كبيرة الاختيار النوعي لرؤساء الجامعات والمشهود لهم بالخبرات الإدارية والكفاءات العلمية والقدرات القيادية وغير المرتبطين بمهام تعيق قيامهم بمسؤولياتهم واشرافهم المنتظم على العمل، ومن جهة أخرى ايجاد توازن بين عملهم في الجامعات وعملهم خارجها بحيث لايكون الانشغال بالمتابعات الخارجية على حساب الاهتمام بالعمل الداخلي اليومي، وتنشيط دور القيادات بالجامعات في العمل الميداني مع الكليات وتنظيم ورش العمل والندوات العلمية، وايجاد دور فعال لمجالس الجامعات ولجان شئون العاملين في تحقيق انتظام عملها ومتابعة ثرف الموازنات وتقييم اداء الجهاز الاكاديمي والإداري، وايجاد توازن في تلبية احتياجات العاملين بالجامعات (مدرسين، موظفين، طلاب) ويتطلب الأمر في المجال الإداري والمالي

ايجاد نظام عام يحدد اوجه الصرف في الموازنات، وتنظيم ضبط الصرف من الحساب الخاص الذي يتم جبايته من الطلاب ليصب بشكل أساسي في صالح الطلاب وتقديم المساعدة للعملية الدراسية والخدمات للطلاب بالداخليات أو العلاج وغيره من الخدمات الاساسية في اطار الجامعات.

رفع دور الطلاب وتنظيم مشاركتهم الفاعلة بالجامعات:

ان العملية التعليمية بالجامعات تهدف في الأساس الى اعداد كادر خريج مؤهل معطاء لوطنه، ومن هنا فأن الجامعات مجال حيوي لتطوير ابداعات ومهارات الطلاب واعدادهم للحياة العملية .

ففي دراسة قدمت إلى أعمال المؤتمر الخامس بكلية التربية بجامعة البحرين حول جودة التعليم الجامعي المنعقد من ١١-١٣إبريل ٢٠٠٥م خلص أ.دمحمد خيران الفوال (كلية التربية بجامعة دمشق) إلى عدد من المقترحات التي تضمنت (أعطاء أهمية أكبر لموضوع مشاركة الطلاب في ادارة مؤسسات التعليم العالي، واعتبار مشاركة الطلاب في تقويم العملية التعليمية أحد المعايير التي يقاس على أساسها مستوى جودة التعليم في الجامعات والمؤسسات التعليمية العربية) .

دعونا ننظر إلى واقع المشاركة للطلاب في إطار الجامعات اليمنية حيث نجد إغفالاً كاملاً لدورهم وتنظيم مساهماتهم في أطار المجالس العامة للجامعات أو تلك المتعلقة بالعمل مع الطلاب، بل اننا نجد عدداً من القيود والكوابح للحرية النقابية للطلاب وعدم الاستماع إلى آرائهم

ومقترحاتهم حول سير العملية الدراسية ومعاناتهم في الدراسة والسكن.. فماهي الأسباب لوجود هذا الواقع ؟ فبالرغم ان الدستور يؤكد على إعطاء الحريات لتأسيس النقابات والمنظمات ودورها في أطار النظام السياسي، إلا ان القوانين الصادرة لاتحقق في جوهرها ذلك.

فقانون الجامعات اليمنية رقم (١٧)لسنة ١٩٩٥م وتعديلاته نجد ان المادة (٤٧-٤٨)التي تنظم (تشكيل مجلس شئون الطلاب) بالجامعات لاتنص على تمثيل الطلاب في قوام هذا المجلس، بل ان القانون أيضاً لايعطي الحق لمشاركة الطلاب ومنظماتهم النقابية حتى كمراقب في أعمال مجالس الجامعات.. فكيف يستطيع الطلاب على ضوء ذلك ان ينظموا مشاركتهم في تقويم العملية التعليمة هذا من جهة وتطوير اداء الجامعات من جهة أخرى.

وفي أطار اللائحة الداخلية لشئون الطلاب الصادرة بقرار رئيس جامعة حضرموت رقم (٦٩)لعام ٢٠٠٤م الباب الثامن (قواعد وضوابط السلوك الطلابي) مادة (٤٧) نجدها تشمل العديد من القيود لمشاركة الطلاب في التقويم العام للعملية الدراسية وفي وضع المقترحات لتحسين الأوضاع العامة بالجامعة، فمثلاً يعتبر من المخالفات التأديبية وفقاً للفقرة (٦)من هذه اللائحة (جمع توقيعات بدون ترخيص مسبق من السلطات الجامعية المختصة)، اما الفقرة (٧) فتوضح بأن مايلزم التأديب (الاعتصام داخل المباني الجامعية أو الاشتراك في مظاهرات مخالفة للنظام والآداب)..أذاً على ضوء هذه التعقيدات فماهي الأساليب المشروعة التي يمكن من خلالها

تعبير الطلاب عن معاناتهم وطرح قضاياهم .

ولنعود مرة أخرى إلى مجال آخر يحدد حرمة الجامعات فالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٩٥م للجامعات يؤكد على (الحرية الأكاديمية وحرية البحث العلمي مكفولة وللجامعات حرمها الخاص) و(يحظر تواجد الأمن والأفراد المسلحين في الحرم الجامعي إلا بطلب وموافقة رئيس الجامعة) وهذه الصلاحية المحددة استخدمت في غير اهدافها وبما لايتوافق مع القانون حيث نجد تنامي تواجد الأمن في الجامعات وخاصة بجامعة صنعاء بمايخل بالقانون ويزيد من تكبيل الحريات الاكاديمية والنقابية العامة حيث أن ادخال العسكر للحياة الجامعية تجعل منها بدلاً من ان تكون ساحة للعلم والفكر والإبداع إلى ثكنة عسكرية مما يجعلنا نتضامن ونلح على المطالب بأن تكون للجامعات حرسها الخاص المدني.

استخلاصات ومقترحات عامة:

لايمكن لنا إلا ان نقيم ايجابياً الحراك الذي بدأ والذي نطمح لتناميه في اهتمام قيادة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتطوير أوضاع الجامعات وزيادة اشرافها وتوجيهها للعمل بها، أضافة إلى التوجيهات الجديدة المتعلقة بايجاد مشاركة لكافة الأطراف المكونة العاملة بها في أعمال المجالس بالجامعات أو المجلس الأعلى للجامعات، ونقدم خلاصة بالمقترحات:

أولاً: تطوير فعالية وزارة التعليم العالي والبحث والعملي في قيادة عمل الجامعات والتخطيط الشامل لأوجه تطورها والنهوض بالتعليم

الجامعـي بالبـلاد .

ثانيـاً: أهمية اصـدار قانـون جديـد للجامعـات (بدلاً مـن التعديـلات العديدة التي ادخلـت عليـه) ولائحـة تنفيذيـة و(قانـون للتعليـم العالـي) وأعطـاء المجـال للمشـاركة في المناقشـة قبـل الاصـدار لـكل مكونـات العمـل بالجامعـات.

ثالثـاً: الاهتمـام بتطويـر المناهـج الجامعيـة ، ووضـع خطـط للتأهيـل الاكاديمـي والإداري.

رابعـاً: تقويـم أداء القيـادات بالجامعـات ووضـع نظـام للانتخابات للرؤسـاء والعمـداء للكليـات ، وتنظيـم التقويـم الـدوري لفعاليـة القيـادات الجامعيـة، واجـراء التغييـرات التـي تخـدم تطويـر الأداء الإداري والاكاديمـي.

خامسـاً: تطويـر أشـكال مسـاهمة الطـلاب في اطـار الجامعـات وفي المجالـس المشـكلة وفي التقويـم للعمليـة الدراسـية والنشـاطات العامـة وإلغـاء القيـود المكبلـة للحريـات في القوانيـن أو اللوائـح.

سادسـاً: تطويـر الأوضـاع الإداريـة والماليـة بالجامعـات ومكافحـة التسـيب والعبـث في المـال العـام، ووضـع لوائـح تنظـم التصـرف مـن الموازنـات أو الحسـاب الخـاص، وان تكـون الجامعـات مجـالاً حيويـاً لمكافحـة الفسـاد.

موظفو الجامعات في ميزان العدل والمساواة المختل!!

اخذت بالاهتمام في كتاباتي بالصحافة المحلية قضايا العاملين بالجامعات اليمنية وظروف العمل في أعلى مؤسسات التعليم العالي بالبلاد.. ويمكن النظر لذلك في صحيفة «الأيام» العدد (٤٠١١) الموافق ٢٩اكتوبر ٢٠٠٣م الموضوع بعنوان «موظفو الجامعات وواقع حالهم اليوم» .وصحيفة «الوسط» العدد (١١٨) الصادر في ٢٠سبتمبر ٢٠٠٦م بعنوان «الجامعات اليمنية والنهوض بتطوير أوضاعها».

وحيث ان مجلس التنسيق لنقابات العمال بالجامعات اليمنية قد اقر في اجتماعه الاستثنائي المنعقد في صنعاء بتاريخ ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٧م تنظيم الإضراب كأحد الأساليب الناجعة والقانونية لانتزاع حقوق العمال المشروعة، فأرى من الاهمية بمكان إيضاح وتفنيذ الأسباب المتعلقة بهذا الإضراب والأسس القانونية التي يستند عليها وإيضاح المتابعات الطويلة التي تم القيام بها لنيل مثل هذه الحقوق دون ان تلقى آذانًا صاغية، في حين تتم الاستجابة السريعة لمطالب أعضاء هيئة التدريس في الجامعات التي لايمكن إغفال احقيتها ومباركتها لهم.. إلا ان ماهو حادث هو التمييز في التعامل مع مكونات منتسبي الجامعات..

ميزان العدل المختل واستحقاق ٢٠٪بدل غلاء معيشة صرفت لكافة موظفي الدولة منذ ابريل ١٩٩٩م:

وصل لعلمنا بأن المحكمة العليا ستصدر قرارها بالنقض لقرارات

(المحكمة الابتدائية والاستئنافية التي قضت بالزام وزارة المالية بصرف هذا الاستحقاق للعاملين).. وللأسف الشديد فقد اتى هذا القرار استجابة للمطالب المستعجلة لممثلي الحكومة وهي تفاوض مجلس التنسيق حول مطالبه ومنها استحقاق ٢٠٪، ليكن قرار المحكمة حين تطبيقه دليلاً على اختلال ميزان العدل، وإلا كيف يمكن صدور مثل هذا القرار دون أخذ الاسباب السليمة والواضحة التي اخذت بها المحاكم الابتدائية والاستئنافية ونحددها بالآتي:

صدور قرار المحكمة الابتدائية بصنعاء على القضية المقدمة إليها من نقابة المعلمين حول استحقاق مدرسي التربية والتعليم بدل ٢٠٪ غلاة معيشة. وتم صرف هذا الاستحقاق من قبل وزارة المالية للمدرسين الذين استثناهم قرار مجلس الوزراء عند الاصدار.

رسالة الأخ/ أ.د يحي محمد الشعيبي وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٢م إلى دولة الأخ/ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال رئيس مجلس الوزراء ورئيس المجلس الأعلى للجامعات والتي أكد فيها ضرورة صرف تلك البدل للأخوة موظفي الجامعات اليمنية لنفس الفترة أسوة بمنتسبي وزارة التربية ، مع العلم بأنه صدرت عدة توجيهات من رئاسة الوزراء بصرف هذه البدل ولكن لم يتم تنفيذ شيئ منها.

رسالة الأخ/ الأستاذ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦/ ١٧٤ بتاريخ ١١/ ١/ ٢٠٠٣م إلى الأخ/ نائب رئيس الوزراء

وزير المالية بالاستناد على رسالة وزير التعليم العالي والبحث العلمي بتاريخ ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٢م طالباً منه الإطلاع والتوجيه بصرف بدل غلاء المعيشة ٢٠٪ لموظفي الجامعات اليمنية أسوة بمنتسبي وزارة التربية والتعليم.

رسالة الأخ/ الأستاذ عبدالقادر عبدالرحمن باجمال رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦/ ١١٢٩ بتاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٥م الموجهة للأخ/ نائب رئيس الوزراء وزير المالية التي ورد فيها (مرفق بهذا صورة من الأولويات المتعلقة بالحكم الصادر بشأن قضية ٢٠٪التي صرفت لموظفي الدولة عام ١٩٩٩م وحرم منها العاملون بالجامعات اليمنية وكماهو موضح بالمرفقات للإطلاع والتوجيه بتنفيذ حكم المحكمة الصادر بهذا الشأن).

اذا كانت الحكومة نفسها من خلال مابيناه سابقاً تعترف بهذا الحق وتوجه بتنفيذه! فأين يكمن الخلل؟ عند الحكومة أم عند القضاء وخاصة المحكمة العليا التي نقضت احكاماً واضحة لمحاكمها الابتدائية والاستئنافية ومستندة فيها على تعامل محكمة ابتدائية مع نفس الحق، وتوجيهات الحكومة واعترافها المعلن بذلك دون خوضنا في السرائر لربط الأقوال بالأفعال التي نجدها أيضاً واضحة في هذا الظلم المستوحش الذي لانرى فيه الا عاملاً اضافياً من عوامل هضم الحقوق وتعميق الشروخ الاجتماعية داخل الجامعات وفي أطار المجتمع..لايمكن السكوت على هذا الظلم بل الواجب تصعيد هذه المطالب ورفع درجة الاضراب العام للاستجابة للحق.

الجهـاز الاداري والفنـي بالجامعـات بيـن مطرقـة القانـون وسـندان اللائحـة:

قانون الجامعات اليمنية:

ان كافة جوانب معاناة الجهاز الإداري والفني بالجامعات تتصل بشكل وثيق بقانون الجامعات اليمنية رقم (١٧) لسنة ١٩٩٥م وتعديلاته، وهذا ما اوضحته رسالة رؤساء الجامعات اليمنية الحكومية الموجهة للأخ/ د.عبدالكريم الأرياني رئيس مجلس الوزراء في عام ١٩٩٦م والتي رد فيها: «ان تعديل القانون أغفل الجانب الإداري والفني واقتصر على معالجة الجانب الاكاديمي مما يؤثر سلباً على سير الأعمال في الجامعات وزيادة في الفجوة بين الجهازين الاكاديمي والإداري.. وانطلاقاً من المصلحة العامة للجامعات وحرصاً منا على النهوض والتجديد في أداء الجامعات كي تستطيع الوصول إلى مستوى التعليم النوعي المطلوب، لقد تم تأييد التعديلات من الجامعات وقدمت وزارة الشؤون القانونية بمذكرة رقم (٦٣٥٢) بتاريخ ٤/ ١٢/ ١٩٩٦م)..وهذا يمكن تبيان تجلياته من خلال الآتي:

ففي مجال التمييز بين مكونات منتسبي الجامعات من اكاديمية وادارية نجد ان المادة رقم (١٤) من القانون اسست لذلك حيث ورد فيها: (تكون لرئيس الجامعة صلاحيات الوزير المنصوص عليها في اللوائح والقوانين لموظفي الدولة بالنسبة إلى الموظفين من غير أعضاء هيئة التدريس).

أما الشكل الآخر لازدواجية المعايير في التعامل مع هذا القانون

للجامعات اليمنية من خلال عدم تفعيل تطبيق المادة (٥٩) من القانون التي تنص على (يساعد رئيس الجامعة ونوابه والأمين العام في تنفيذ السياسة العامة للجامعة جهاز إداري وفني يتحدد حجمه وهيكله واختصاصه وصلاحياته وفقاً لكادر خاص بهم تنظمه اللائحة التنفيذية للقانون).

ففي حيث تم تفعيل المادة (٥٨) من هذا القانون بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٨) بشأن نظام وظائف وأجور أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم ، وتضمينها في اللائحة التنفيذية الصادرة اخيراً من رئيس الجمهورية بناء على قرار مجلس الوزراء لهذه اللائحة في ٧/ ١١/ ٢٠٠٦م.. وان كافة الجهود التي بذلها مجلس تنسيق النقابات للعاملين بالجامعات اليمنية الحكومية الهادفة تفعيل مجلس الوزراء لهذه المادة (٥٩)من القانون لصالح الجهاز الإداري والفني بالجامعات والمتمثلة بالخطوات الآتية:

تم عرض موضوع مشروع كادر لموظفي الجامعات اليمنية في اجتماع المجلس الأعلى للجامعات اليمنية برئاسة رئيس مجلس الوزراء رئيس المجلس في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/ ٦/ ٢٠٠١م (الموضوع الثاني عشر) واقر تشكيل لجنة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية حينها وعضوية الأخوة وزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الخدمة المدنية والتأمينات ورئيس مجلس التنسيق لنقابات العاملين بالجامعات اليمنية، وتم عقد من الاجتماعات وتقديم عدد من المقترحات التي لم تنفذ.

تم الإضراب الشامل للموظفين في عام ٢٠٠١م للمطالبة بتفعيل المادة

(٥٩) من القانون وصرف بدل غلاء معيشة ٢٠٪، وتم رفع شكوى أثناء الاضراب إلى رئاسة مجلس النواب وتحرير مذكرة إلى الأخ/ عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء يطلب فيها تفعيل عمل اللجنة المشكلة الخاصة بغية تنفيذ المادة(٥٩).

احاطة كافة الجهات ذات الاختصاص بالمتابعات حول استصدار قرار تنفيذ لهذه المادة، ابتداءاً بمجلس الوزراء ومجلس النواب وكافة الوزارات ذات الاختصاص إلا ان ذلك لم يجد أذناً صاغية للتفهم والتطبيق .

اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات:

الأمر الذي شكل انتكاسة اضافية لموظفي الجامعات هو اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات التي اتت لتزيد من طابع التمايز في إطار الجامعات والتي اتسمت هي الأخرى من حيث مضمونها بالسمات الآتية:

اصدارها دون الأخذ بكافة الآراء والمقترحات التي تقدم بها مجلس تنسيق النقابات إلى كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الأعلى للجامعات ووزارة الشؤون القانونية وكافة الجهات ذات الاختصاص، ومنها ماجاء في رسالة الأخ/ مدير مكتب رئاسة الجمهورية رقم (٦٨٤) بتاريخ ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٦م الموجهة للأخ/ رئيس مجلس الوزراء عبدالقادر باجمال (بشأن التظلم المرفوع للأخ/ رئيس الجمهورية من مجلس التنسيق حول مشروع اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات). ورسالة الأخ/ رئيس مجلس الوزراء المبنية على هذه الرسالة الموجهة للأخوين وزير التعليم العالي

والبحث العلمي ووزير الخدمة الممدنية والتأمينات حول هذا الموضوع رقم رو١٢/ ١٢٤٥ بتاريخ ٨/ ٤/ ٢٠٠٦م.

اعتصام أعضاء مجلس التنسيق لنقابات العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية أمام مجلس النواب بتاريخ ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٦م وعقد اجتماع للجنة التعليم العالي في مجلس النواب بحضور الأخ الدكتور صالح علي باصرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، وتوجيه الأخ/ يحيي الراعي نائب رئيس مجلس النواب مذكرة للأخ/ رئيس مجلس الوزراء حول ملاحظات مجلس التنسيق على اللائحة للإطلاع واجراء التعديلات.

ورغم كل هذه الجهود والتوجيهات فقد صدرت اللائحة من قبل الأخ/ رئيس الجمهورية دون الأخذ بكافة التوجيهات لذات الاختصاص في موقف يدل على عدم الانسجام والتوافق بين مايتم الاتفاق عليه وما يتم العمل به وتطبيقه على الواقع.

فماذا استحدثته اللائحة!؟وما الذي ستعكسه عند التطبيق لها بالنسبة للتعامل مع القانون تجاه مطالب العاملين وحقوقهم.. فاللائحة مثلاً أتت على المادة (١٤) من القانون وتحييدها بالمادة(١٠٦)منها فوضعتها باتجاه مخالف لما جاء في المادة (٥٩) من القانون حيث ورد فيها: «يكون للجامعات جهاز اداري وفني من الموظفين الخاضعين لأحكام الخدمة المدنية يتحدد حجمه وهيكلته واختصاصاته وفقاً لنظام خاص» (وليس كادر خاص) مثلما هو موجود في المادة (٥٩) من القانون، كما ان المادة (٥٩)من القانون لم

تقل أن مثل هذا الكادر تنظمه وزارة الخدمة المدنية مما يدل على ايجاد فواصل في تطبيق القانون من خلال اخضاع الاكاديميين بالجامعات لنظام خاص لايخضع للخدمة المدنية واخضاع الجهاز الاداري والفني لنظام الخدمة المدنية مما يحول الموظفين بالجامعات الى قوة يمكن التصرف معهم كموظفين يتبعون للخدمة المدنية وليس للجامعة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا يتناقض ويتنافى مع الدستور والقانون وطابع الوظيفة في مؤسسة تعليمية واحدة، ففي حيث يمكن القبول باختلال نظام البدلات وفقاً لمتطلبات الخدمة وطابع العمل الاكاديمي أو اداري إلا انه لايمكن القبول بذلك في اطار الوظيفة بالجامعات...

أذن ما العمل أمام مجلس التنسيق لنقابات العمال بالجامعات اليمنية الحكومية في ظل هذا الوضع الذي يتسم بالتعقيد وعدم الاستجابة لمطالبه المشروعة والقانونية والتي بينها اعتراف كافة الجهات بمشروعيتها في حين ان مايتم على الواقع هو عدم التعاطي الايجابي معها في اتخاذ قرارات لصالح الجهاز الإداري والفني..

مقترحات للعمل:

أولاً: الاهتمام الأكبر بالجوانب القانونية وتقديم تصور قانوني متكامل لاصدار قانون جديد للجامعات اليمنية يكون مصححاً ومعدلاً لكل النواقص في القانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م وتعديلاته.

ثانياً: العمل على متابعة تطبيق المادة (٥٩) من هذا القانون، والمادة

(١٠٦) باللائحة التنفيذية حول اصدار كادر خاص ينظم من خلاله حجم الجهاز الإداري والفني وهيكله واختصاصاته وحقوقه وواجباته.

ثالثاً: بالتناسق مع ماجاء في (ثانيا) المتابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتفعيل المادة (١٠٧) من اللائحة باصدار الوزير لائحة اختصاصات ومهام مجالس الاقسام غير الاكاديمية للجامعة والكليات وشروط تعيين رؤسائها، وأيضاً المادة (١٠٥) من اللائحة التي تؤكد على ان يكون للجامعة بنية تنظيمية اكاديمية وادارية موحدة في مسمياتها وفقاً لنظام صادر بقرار من رئيس الوزراء على عرض الوزير وموافقة المجلس الأعلى للجامعات .

وهذه المواد ممكن الاستناد عليها في أطار المطالبة باصدار القانون الجديد للجامعات ليستوعب حقوق كافة منتسبي الجامعات، كما انه من الأهمية ان يساهم مجلس التنسيق في العمل على اصدار قانون وزارة التعليم العالي.

وفي الأخير فان تحقيق المطالب التي من أجلها شرع موظفو الجامعات في اضرابهم يتوقف على مدى تلاحمهم وتفاعلهم مع خطة الإضراب وعدم السماح للعابثين بالتفريق بينهم، والتفاهم مع مجلس التنسيق الذي يعبر عن حقوقهم ومطالبهم.

كما ان عليه عليهم الاهتمام بوسائل الاعلام واعلامهم عن سير اضرابهم وتوضيح مدى استجابة وتفاعل الجهات ذات الاختصاص مع مطالبهم،

وايجاد أشكال من العمل التضامني بالجامعات مع كافة منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية والقانونية والعمل على اتحاد عام نقابات العمال لايجاد موقف لهم تجاه مطالبهم باعتبارهم جزءا من مكوناته.

حيث انه جرت عدداً من التطورات الايجابية في مجال الحقوق للجهاز الاداري بالجامعات ان كان في اطار اصدار اللوائح أو ما سلمته من حقوق ، وهكذا بالنسبة للتأهيل والدراسة والاكاديمية والعلاج وغيره.

الأيام ١٧ يونيو ٢٠٠٧م العدد (٥١٢١)



قائمة المراجع

الكتب والتقارير والمجلات:

- مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر بحوث علماء حول أهمية الجامعات.
- كرامة مبارك سليمان التربية والتعليم في الشطر الجنوبي (١٩٧٠- ١٩٩٠م) صنعاء (الجزء الثاني).
- وزارة التعليم العالي تطور التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ٢٠٠٧م.
- تقرير المجلس الأعلى للتخطيط في الجمهورية اليمنية: التعليم مراحله- أنواعه المختلفة للعام ٢٠٠٧/ ٢٠١٠م.
- تقرير حول مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية- مراحله- أنواعه المختلفة للعام ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م.
- د. علي هود باعباد، جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا حلم أصبح حقيقة ٢٠٠٣م.
- د. محمد بن هاوي باوزير، محاضرة بعنوان كلية المعلمين الوسطى.
- تقويم جامعة الأزهر الصادر عام ١٩٩٢م.
- مجلة العربي الكويتية.
- كتاب العربي.
- مجلة ذوات الالكترونية الأردنية.
- دليل التعليم العالي في الجمهورية اليمنية ٢٠١٤- ٢٠١٥م.

القوانين والقرارات:

- قانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م بشأن الجامعات اليمنية.
- قرار رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠م بتعديل المادة رقم (١٧) من قانون الجامعات رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م.
- قرار جمهوري رقم (٣٢) لسنة ٢٠٠٧م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات اليمنية.
- قرار جمهوري رقم (٤) لسنة ٢٠١٢م بالتعديلات لبعض مواد اللائحة التنفيذية للجامعات اليمنية.
- قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠م بشأن التعليم العالي بالجمهورية اليمنية.
- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) لعام ٢٠١٤م باللائحة المنظمة للجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية.
- قرارات وزارة الخدمة المدنية والتأمينات المتعلقة باستراتيجية الأجور لقطاع هيئات التدريس والجهاز الإداري.
- قرار مجلس الوزراء رقم (١٣٧) لسنة ٢٠٠٦م بشأن النظام المعياري لإنشاء بدلات العمل.

وثائق وزارية:

- رسالة د. علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء الموجه للأخ/ وزير المالية ٢٠٠٧م حول الأحكام القضائية بحقوق موظفي الجامعات

الحكومية.

- مذكرة رئيس جامعة صنعاء إلى وزارة الخدمة المدنية والتأمينات رقم (٣٣٠٥) بتاريخ ٢٣/ ٧/ ١٩٩٧م، وكذا ردود الوزارة حول مقترحات الجامعة بمنح علاوات.

- مخاطبات نقابة العاملين بالجامعات اليمنية الحكومية حول مطالب العاملين بالجهاز الإداري والفني المساعد، والردود عليها.

وثائق جامعة حضرموت والجامعات الأخرى:

- رسالة ماجستير للأخ/ محمد عاشور باجبير يشار فيها إلى دور كلية التربية بالمكلا (جامعة عدن).

- الكتب الاحصائية الصادرة عن تطور الجامعة.

- دليل الطالب الجامعي لسنوات وآخرها ٢٠١٩/ ٢٠٢٠م.

- كتاب بإشهار الجامعة ٢٠١٨/ ٢٠١٩م- ٢٠١٩- ٢٠٢٠م.

- معلومات النيابة الأكاديمية حول أعضاء الهيئة التدريسية لسنوات وآخرها ٢٠١٩- ٢٠٢٠م.

- وثائق النيابة للدراسات والبحث العلمي حول الدراسات العليا بجامعة حضرموت بالداخل والخارج، ودليل برامج الدراسات العليا ٢٠١١- ٢٠١٦م- ٢٠١٨- ٢٠١٩م.

- معلومات مستقاة من الإدارة العامة لشؤون الموظفين بالجامعة حول العاملين بالجامعة.

- معلومات مستقاة من الإدارة العامة لشؤون أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- وثائق الصندوق الخيري لدعم الطلاب.
- وثائق عن جامعة سيئون متعددة من الرئاسة والدوائر ذات الاختصاص، ومجلة آفاق الجامعة.
- وثائق كلية المجتمع بسيئون.
- وثائق من جامعة الأحقاف.
- وثائق من جامعة الريان.
- وثائق من جامعة العرب.
- مقالات الكاتب في الصحافة الوطنية.

المحتويـــات

الإهداء ٥

الشكر والتقدير ٦

التقديم ٧

مقدمة ٩

الفصل الأول: أهمية التعليم العالي (الجامعي) نظريًا وتطبيقيًا ١٣

توطئة ١٥

دور الجامعة ووظائفها ١٦

علاقة الجامعة بالمجتمع ١٨

أهمية دور الطلاب بالجامعات ١٩

تطور التعليم الجامعي في الوطن العربي ٢١

دور ومكانة هيئة التدريس ٢٦

الجامعات والبحث العلمي ٢٧

خلاصة ٣٠

الفصل الثاني: الجامعات اليمنية النشأة والتطور والآفاق ٣٣

البدايات ٣٦

نشأة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ٤١

تطور التعليم العالي بعد قيام الجمهورية اليمنية ٤٢

نشأة التعليم العالي الجامعي الأهلي ٤٨

تقييم المجلس الأعلى لتطور التعليم الجامعي ٥٠

الاهتمام بتأهيل أعضاء هيئات التدريس وتطوير جودة التعليم ٥٦

- التأهيل للدراسات العليا بالداخل والخارج ٥٨

أهمية البحث العلمي.....٥٩
- الدوريات العلمية ٦١
دور وزارة التعليم والبحث العلمي.....٦٢
الجامعات اليمنية والنهوض بتطوير أوضاعها ٦٤
- تخطيط وتنظيم العمل بالجامعات وبناء قاعدتها المادية ٦٤
- تحسين الأداء العلمي بالجامعات.....٦٥
- تطوير الأداء الإداري بالجامعات ٦٦
- رفع دور الطلاب بتنظيم مشاركتهم الفاعلة بالجامعات.....٦٧
- حرمة الجامعات والحرية الأكاديمية بها ٦٨
- الآفاق.....٦٩
الفصل الثالث: الجهاز الإداري والفني المساعد في الجامعات اليمنية الحكومية (دراسة مقارنة)... .....٧٣
أولاً: تعريف الجهاز الإداري والفني وهيكلته.....٧٦
التناسب بين وضع الجهاز الإداري والفني وأعضاء هيئات التدريس قبل إصدار القانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م.....٧٨
الوضع بعد إصدار قانون رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م للجامعات اليمنية.....٧٨
كيف تم التعامل مع هذا الواقع؟.....٨١
النتائج المترتبة على هذا الواقع.....٨٤
أهمية المادة (٥٩) المعدلة لقانون الجامعات للجهاز الإداري والفني المساعد.....٨٦
صرف بدل غلاء معيشة للعاملين بالجهاز الإداري والفني بالجامعات ..٩٠
دور مجلس تنسيق نقابات العاملين بالجامعات الحكومية ٩٠

صدور اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات رقم (١٧) لعام ١٩٩٥م ٩٣
الاستراتيجية الوطنية للأجور تطبيقاتها لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم والجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعة اليمنية الحكومية.....٩٧
- تطبيقات الاستراتيجية الوطنية للأجور في الجامعات اليمنية الحكومية.....١٠١
- تطبيقات الاستراتيجية بمراحلها الثلاث على الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات الحكومية.....١٠٣
صدور قانون التعليم العالي واللائحة المنظمة للجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية.....١٠٦
صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٧) للعام ٢٠١٤م باللائحة المنظمة للجهاز الإداري والفني المساعد.....١٠٦
الاستنتاج العام.....١١٠
الفصل الرابع: جامعة حضرموت... النشأة، والتطور والآفاق (أنموذجاً) ١١٣
التعليم الجامعي بحضرموت البدايات والتطورات.....١١٥
- التعليم الجامعي بحضرموت بعد الاستقلال الوطني (٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م) ١١٦
- خطوات أولية في طريق تأسيس جامعة حضرموت وتطورها ١١٩
- افتتاح كليات جديدة للجامعة.....١٢٦
- الهيكل التنظيمي والبنائي للجامعة.....١٢٩
مجلس جامعة حضرموت مهامه وتشكيله وقياداته.....١٣٢
- عمل مجلس الجامعة الحالي.....١٣٧

- اجتماعات مجلس الجامعة (٢٠١١- ٢٠٢٣م) ١٣٧
المراكز العلمية والبحثية بجامعة حضرموت والمؤتمرات والندوات والنشاطات العلمية ١٤٠
- المؤتمرات والندوات العلمية للجامعة (٢٠١٢- ٢٠٢٣م)..... ١٤٣
إصدارات الجامعة والبحث العلمي ١٥٠
- إصدارات الجامعة ١٥٠
- جامعة حضرموت والبحث العلمي ١٥٣
الأوضاع المالية والمجال البنائي والإنشائي..... ١٥٦
العلاقة بالجامعات الأخرى والوزارة، ودور المؤسسات الداعمة ١٦١
- أولاً: علاقة الجامعة بالجامعات ١٦١
- ثانياً: العلاقة بين الجامعة والوزارة..... ١٦٢
- ثالثاً: العلاقات مع الجامعات العربية ١٦٣
- رابعاً: العلاقة بالجامعات الأجنبية ١٦٣
- دور المؤسسات الداعمة لجامعة حضرموت ١٦٤
- دعم السلطة المحلية بالمحافظة ١٦٦
مجلس الأمناء وعمله في فترة التأسيس وبعدها ١٦٧
- الفترة الأولى: تشكيل مجلس الأمناء التأسيسي الأول ١٦٧
- مجلس الأمناء وفقاً لقانون التعليم العالي ٢٠١٠م ١٧٠
- واقع مجلس الأمناء الحالي بعد صدور القانون..... ١٧١
التطور النوعي الأكاديمي ١٧٣
- التطور في مجال قوام أعضاء الهيئة التدريسية ١٧٤
- التطوير الأكاديمي وضمان الجودة..... ١٨١
- دور المجلس الأكاديمي..... ١٨٥

تطور قبول الطلاب وتنظيم النشاطات.....١٨٨
- دور نيابة شئون الطلاب وتعداد الخريجين ١٨٨
- النشـــاطات الطلابيـــة وتنظيـــم المؤتمـــرات العلميـــة المتخصصـــة بأبحاث التخرج للطلاب.....١٩٢
- المؤتمرات العلمية المتخصصة بأبحاث التخرج الطلابية ١٩٣
- دعم الطلاب المتفوقين للدراسة الجامعية ١٩٧
الدراسات العليا بالداخل والخارج.....١٩٩
- الخطوات الأولى في هذا المجال.....١٩٩
- تنظيم برامج الدراسات العليا بالجامعة وتطوره.....٢٠٠
التطورات الإدارية والنقابية ٢٠٨
- الجهاز الإداري والفني.....٢٠٨
- أوضاع العاملين بالجامعة (الجهاز الإداري والفني) ٢١٠
- نقابـــة العاملـــين بالجامعـــة ودورهـــا وعلاقتهـــا بالجامعـــة والمنظمات النقابية الأخرى ٢١٢
- علاقة النقابة برئاسة الجامعة والنقابات الأخرى ٢١٦
جامعة سيئون النشأة والتطور.....٢١٨
- كلية المجتمع بسيئون.....٢٢٤
- أعضاء الهيئة التدريسية والعاملين بالكلية ٢٢٤
- الطلاب بالكلية ٢٢٥
لمحة عن كليات المجتمع بالشحر والريان بالمكلا ٢٢٦
- كلية المجتمع بالشحر ٢٢٦
- كلية المجتمع الريان التقنية ٢٢٧
التعليم الجامعي الأهلي بالمحافظة.....٢٢٨

- جامعة الأحقاف التأسيس والتطور..... ٢٣٠
- جامعة الريان التأسيس والتطور ٢٣٤
- جامعة العرب التأسيس والتطور..... ٢٣٨
الاستنتاجات والاقتراحات..... ٢٤٢
الفصل الخامس: رواد في مجال التعليم العالي ٢٤٧
دور أ. د. سالم عمر بكير في مجال العلم والمعرفة ٢٥٠
- تقييم دوره من جامعة عدن ومعاصريه..... ٢٥٠
- دوره في مجال الفكر والأدب ٢٥١
أ.د علي هود باعباد: رئيس ومؤسس جامعة حضرموت ٢٥٤
- دوره في تأسيس جامعة حضرموت..... ٢٥٤
- اهتمامه بإعداد الكادر التدريسي وتأهيله ٢٥٥
- دوره في مناحي ومناشط الجامعة ٢٥٦
- قدراته القيادية ٢٥٧
- اهتمامه بقضايا العمل والعمال ٢٥٨
د. صالح علي باصرة ودوره في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي ..٢٦٠
- اهتمامه بتراث وخبرات الآخرين ودعمه وموازرته حقوق هيئة التدريس..... ٢٦٠
- دور مرموق وبارز في دعم نقابات العاملين بالجامعات الحكومية..٢٦١
- اهتمام بتطوير التعليم العالي والبحث العلمي ٢٦٣
- موقف سياسي وطني وعشق لعدن..... ٢٦٣
- الاستنتاجات والاقتراحات..... ٢٦٤
ملحق عام: مقالات الكاتب حول حقوق الجهاز الإداري والفني المساعد بالجامعات اليمنية الحكومية..... ٢٦٧

موظفو الجامعات وواقع حالهم اليوم ٢٦٩
- دور نقابة موظفي الجامعات في رفع مكانتهم وتحقيق مطالبهم.. ٢٧١
الجامعات اليمنية والنهوض بتطوير أوضاعها ٢٧٤
- أهمية أصدار قانون جديد للجامعات ولائحة تنفيذية..... ٢٧٤
- تخطيط وتنظيم العمل بالجامعات وبناء قاعدتها المادية ٢٧٦
- تطوير الأداء الإداري للجامعات ٢٧٨
- رفع دور الطلاب وتنظيم مشاركتهم الفاعلة بالجامعات..... ٢٧٩
- استخلاصات ومقترحات عامة ٢٨١
موظفو الجامعات في ميزان العدل والمساواة المختل!!..... ٢٨٣
الجهــاز الاداري والفنــي بالجامعــات بيــن مطرقــة القانــون وســندان اللائحة ٢٨٦
- قانون الجامعات اليمنية ٢٨٦
- اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات ٢٨٨
- مقترحات للعمل ٢٩٠
قائمة المراجع ٢٩٣
الكتب والتقارير والمجلات..... ٢٩٣
القوانين والقرارات..... ٢٩٤
وثائق وزارية..... ٢٩٤
وثائق جامعة حضرموت والجامعات الأخرى ٢٩٥

الكتاب والمؤلف

إنَّ هـذا الكتـاب «الجامعـات اليمنيـة: النشـأة والتطـور والآفـاق (جامعـة حضرمـوت أنموذجًـا)» للباحـث صالـح سـعيد بامطـرف، يَعُـدُّ مرجعًـا أكاديميًّـا يُسـلط الضـوءَ علـى مسـيرة التعليـم العالـي فـي اليمـن، مـع تركيـز خـاص علـى جامعـة حضرمـوت. إنَّ الكتـابَ يجمـع بيـن التحليـل التاريخـي والدراسـة الواقعيـة، مسـتندًا إلـى وثائـق قانونيـة وتقاريـر ميدانيـة، ومسـتفيدًا من آراء نخبة من الأكاديميين والخبراء.

يُعـدُّ هـذا العمـل إضافـةً نوعيـةً للمكتبـة اليمنيـة والعربيـة، خاصـةً فـي ظـل الظـروف الصعبـة التـي تمـر بهـا اليمـن، حيـث يُقـدِّم رؤيـةً متكاملـةً لتحديـات التعليـم العالـي وفـرص تطويـره. كمـا يُبـرز دور جامعـة حضرمـوت كنمـوذجٍ للصمـود والإنجـاز، رغم شح الموارد وتداعيات الحرب.

أ.د عبدالله عيظة باحشوان

نائب رئيس جامعة حضرموت
لشئون الطلاب الأسبق



هـذا الكتـاب الخامـس مـن إصـدارات المؤلـف، حيـث سـبق إصـداره الكتـب التالية:

- **تجربتي مـع الصحافـة (1974- 2016م) مطابع الهاشمية بالمكلا 2018م.**
- **محطات في حياتي (2022م).**
- **الوحدة اليمنية ... المسـارات والمآلات (2023م) دار الأسـعاء للدراسـات والنشـر بالشحر.**
- **مسـارات حضـرمية في السيـاسة والثـقافة والتـعليم (2023م) مـكتبة الصالحية للنشر والتوزيع ، غيل باوزير.**

لـدى الكاتـب خطـة إصـدارات أخـرى منها:

- **المفكـر والمـؤرخ سـعيد عـوض باوزيـر والإنجـازات الثقافيـة لأسـرة آل بن طاهر باوزير في غيل باوزير.**
- **حضرمـوت والتطـورات السياسـية فـي الجنوب.**
- **تجربتي فـي إدارة المكتبـات، مكتبـة كلية التربية بجامعة حضرموت.**

صمم على
7333713777